**معالي رئيس المجلس** : الزملاء الأفاضل ، استمعنا إلى تقرير اللجنة المالية حول تقرير ديوان المحاسبة للأعوام ١٩٩٢ و ١٩٩٣ ، في الجلسة القادمة سنبدأ المناقشة لمن يرغب في الحديث في تقرير اللجنة المالية حول تقرير ديوان المحاسبة . وإن رغب أحد من الاخوان الآن تسجيل أسمائهم فهذا يخفف المهمة على الرئاسة ، وسيكون متاح أيضاً ما بين اليوم والجلسة القادمة ترصد إضافة الاسماء .

سنتيح تسجيل الاسماء في الامانة العامة بدءاً من رفع الجلسة إلى غاية الجلسة القادمة .

زملائي الافاضل ، وددت أن أوضح في موضوع اللجنة التي اقترحت في بداية الجلسة فيما يتعلق بالكلمة التي تحدث في موضوعها الشيخ حمزة منصور ممثلاً عن زملائه في جبهة العمل الاسلامي بأن هذه اللجنة ستنظر في ما تم حول القضية التي طرحت وستقوم هذه اللجنة كما فوض المجلس الرئاسة بتشكيلها سأشكل هذه اللجنة وستقوم هذه اللجنة بدراسة الموضوع من كل جوانبه وستقدم تقريرها في أقرب فرصة للمجلس الكريم ، ولربما إذا تمكنا في الجلسة القادمة .

زملائي الكرام ، شكراً لكم وأرفع الجلسة .

- إنتهت الجلسة -

| | |
|---|---|
| أمين عام مجلس الأمة | رئيس مجلس النواب |
| حكـم خيـر | المهندس سعد هايل السرور |

# ملحق الجريدة الرسمية

## مجلس النواب

### محضر الجلسة الثالثة والعشرين

**من الدورة العادية الثانية لمجلس الامة الثاني عشر ، المنعقدة يوم الاربعاء ١٥ / رمضان / ١٤١٥ هجرية ، الموافق ١٥ / ٢ / ١٩٩٥ ميلادية .**

( العدد ٢٣ ) ( المجلد ٣٢ )

### - جدول الاعمال -

الصفحة

٣- الردود على الأسئلة : ٢٢

١ - كتاب معالي وزير التنمية الاجتماعية رقم (٨٢٠) تاريخ ١٩٩٥/١/١٢ ، جواباً على السؤال رقم (١١٦) المقدم من سعادة النائب السيد خليل حدادين .

( مؤجل من الجلسة السابقة )

٢ - كتاب معالي وزير المياه والري رقم (٣٠٦) تاريخ ١٩٩٥/١/١٤ ، جواباً على السؤال رقم (١٠١) المقدم من سعادة النائب السيد جميل الحشوش .

( مؤجل من الجلسة السابقة )

٣ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (٤٠٥) تاريخ ١٩٩٥/١/١٢ ، جواباً على السؤال رقم (٧٨) المقدم من معالي النائب السيد عبدالكريم الدغمي .

( مؤجل من الجلسة السابقة )

٤ - كتاب معالي وزير الاعلام رقم (٦٠) تاريخ ١٩٩٥/١/١٤ ، جواباً على السؤال رقم (٧٥) المقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد .

٥ - كتاب معالي وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية رقم (٤٤٥) تاريخ ١٩٩٥/١/٨ ، جواباً على السؤال رقم (١١٤) المقدم من سعادة النائب الدكتور محمد عويضة .

٦ - كتاب معالي وزير المالية رقم (٣٢٨) تاريخ ١٩٩٥/١/٩ ، جواباً على السؤال رقم (٩١) المقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الربضي .

٤- الردود على الاقتراحات برغبة . ٤١

١ - كتاب معالي وزير التموين رقم (٧٦٧) تاريخ ١٩٩٥/١/١٧ ، جواباً على الاقتراح برغبة رقم (١٤٨) المقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد الكوفحي .

٢ - كتاب معالي وزير المياه والري رقم (٨٣٠) تاريخ ١٩٩٥/١/١٥ ، جواباً على الاقتراح برغبة رقم (٤٠) المقدم من سعادة النائب الدكتور محمد عويضة .



الصفحة

٣ - كتاب معالي وزير الداخلية رقم (٣٢٤٦) تاريخ ١٩٩٥/١/١٥ ، جواباً على الاقتراحات برغبة ذوات الأرقام (١١،١٨،١٩) المقدمة من سعادة النائب السيد حمزة منصور .

**٥- مناقشة قرار اللجنة المالية رقم (٧) تاريخ ١٩٩٥/٢/٦ ، والمتضمن تقريري ديوان المحاسبة الحادي والأربعين لعام ١٩٩٢ ، والثاني والأربعين لعام ١٩٩٣ .** ٤٦

**٦- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .**

* عينت صباح يوم الاحد القادم ١٩٩٥/٢/١٩ .

## محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الاربعاء الموافق ١٩٩٥/٢/١٥ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته الثالثة والعشرين من الدورة العادية الثانية برئاسة **معالي المهندس سعد هايل السرور** وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد حكم خير .

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة : لا احد

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة :

**بدر الرياطي ، عبدالرحيم عكور ، سليمان سلامة السعد ، الدكتور همام سعيد .**

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة : لا احد

وحضر من الحكومة

**١- سيادة الشريف زيد بن شاكر :** رئيس الوزراء ووزير الدفاع .

**٢- معالي السيد عبدالرؤوف الروابدة :** نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم .

**٣- معالي الدكتور خالد الكركي :** نائب رئيس الوزراء ووزير الاعلام .

**٤- معالي الدكتور عوض خليفات :** وزير الشباب .

**٥- معالي السيد باسل جردانة :** وزير المالية .

**٦- معالي السيد جمال الصرايرة :** وزير البريد والاتصالات .

**٧- معالي المهندس سمير قعوار :** وزير النقل .

**٨- معالي السيد جمال الخريشا :** وزير الدولة .

**٩- معالي المهندس علي ابو الراغب :** وزير الصناعة والتجارة .

**١٠- معالي الدكتور صالح ارشيدات :** وزير المياه والري .

**١١- معالي الدكتور عارف البطاينة :** وزير الصحة .

**١٢- معالي الدكتور عبدالسلام العبادي :** وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

**١٣- معالي السيد سلامة حماد :** وزير الداخلية .

**١٤- معالي الدكتورة ريما خلف الهنيدي :** وزير التخطيط .

**١٥- معالي الدكتور عبدالرزاق النسور :** وزير الأشغال العامة والاسكان .

**١٦- معالي السيد عادل القضاه :** وزير التموين .

**١٧- معالي المهندس منصور بن طريف :** وزير الزراعة .

**١٨- معالي الدكتور راتب السعود :** وزير التعليم العالي .

**١٩- معالي السيد هشام التل :** وزير العدل .



**٢٠- معالي الدكتور عبدالمجيد العزام :** وزير الدولة للشؤون البرلمانية .

**٢١- معالي الدكتور نادر ابو الشعر :** وزير العمل .

**٢٢- معالي السيد نادر الظهيرات :** وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

**٢٣- معالي المهندس سمير الحباشنة :** وزير الثقافة .

**٢٤- معالي الدكتور محمد ابو عليم :** وزير الدولة .

**٢٥- معالي السيد طه الهباهبة :** وزير الدولة .

**٢٦- معالي الدكتور محي الدين توق :** وزير التنمية الادارية .

**٢٧- معالي السيد سميح دروزة :** وزير الطاقة والثروة المعدنية .

**٢٨- معالي السيدة سلوى المصري :** وزير التنمية الاجتماعية .

• وحضر من الامانة العامة :

**١) السيد نذير عطيات .**

**٢) السيد علي الحسبان .**

**٣) السيد محمد الرديني .**

**٤) السيد غسان التجداوي .**

## افتتاح الجلسة

**معالي رئيس المجلس :**



بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب مكتمل اعلن بدء الجلسة السيد الامين العام جدول الاعمال .

**السيد الامين العام :**

بسم الله الرحمن الرحيم

١) تلاوة محضر الجلسة السابقة .

**معالي رئيس المجلس :** يعفى ؟ يعفى .

**السيد الامين العام :**

٢) تلاوة الاجازات والاعتذارات .

١- طلب معذرة مقدم من سعادة النائب بدر الرياطي المحترم .

٢- طلب معذرة مقدم من سعادة النائب عبدالرحيم العكور المحترم .

٣- طلب معذرة مقدم من سعادة النائب سليمان السعد المحترم .

٤- طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور همام سعيد المحترم .

**معالي رئيس المجلس :** هل يوافق المجلس الكريم على معذرة السادة النواب .

**الجميع :** موافقون

**معالي رئيس المجلس :** السادة الزملاء الافاضل بناءً على ما تقرر في جلسة مجلس النواب الاخيرة من تشكيل لجنة للنظر في الموضوع الذي استجد مع بعض الزملاء حول موضوع زيارة المعتقلين والمحكومين في سجن السواقة او الموقوفين ، فقد اجمعت اللجنة وارجو ان اتلو للزملاء الكرام قرار اللجنة الى المجلس الكريم .

بسم الله الرحمن الرحيم

بناء على قرار مجلس النواب في جلسته بتاريخ ١٩٩٥/٢/١٢ للنظر فيما جرى بعد ان القى سعادة النائب الاستاذ حمزة منصور كلمة بالنيابة عن كتلة جبهة العمل الاسلامي حول الزيارتين اللتين قام بها عدد من الزملاء اعضاء الكتلة الى مركز الاصلاح والتأهيل في سواقة ، والقى معالي وزير الداخلية جوابه ، فقد شكلت لجنة برئاستي من النواب السادة :-

١- عبد موسى النهار .

٢- خليل حدادين .

٣- عبدالرزاق طبيشات .

٤- عبدالهادي المجالي .

٥- توفيق كريشان .

٦- عبدالله النسور .

وقد اجتمعت اللجنة بمعالي وزير الداخلية الاستاذ سلامة حماد ، وبالنواب السادة حمزة منصور ، د. بسام العموش ، عبدالرحيم العكور ، واستمعت الى وجهات نظرهم حول ما أحاط بظروف زيارة عدد من نواب الجبهة لمركز الاصلاح والتأهيل في سواقة مرتين . وتعرض اللجنة على حضراتكم ما يلي :-

١- ان لنواب الامة الحق كل الحق في زيارة مراكز الاصلاح والسجون ، لاستقصاء احوالها ، واوضاع الموقوفين او المحكومين فيها .

٢- ان الزيارة تتم بعد مخاطبة معالي الوزير المختص وعلى الوزير الاعداد للزيارة ، والتمهيد لها بما يكفل تحقيقها للاغراض المطلوبة منها .



٣- ان نواب الجبهة طلبوا من معالي وزير الداخلية زيارة المركز .

٤- ان معاليه وافق على ذلك ووجه المسؤولية على المركز الى استقبال النواب المحترمين .

٥- وانه للاسف الشديد لم يتمكن الزملاء النواب في المرتين اللتين تمت بهما الزيارة من القيام بالمهمة رغم استقبالهم في ادارة المركز .

٦- وعلى اثر ادلاء معالي وزير الداخلية برده على كلمة نواب جبهة العمل الاسلامي ، احتج اعضاء المجلس على بعض العبارات التي صدرت عن معاليه من ان الزملاء يبتغون الكسب السياسي من هذا الموضوع وانهم يعرضون بالاخوة رجال الامن العام ، وهي العبارات التي قرر رئيس المجلس شطبها من المحضر لما تحمله من اساءة .

٧- ورغم قرار رئيس المجلس ، فان مؤسسة الاذاعة والتلفزيون وللاسف الشديد بثت كلمة وزير الداخلية دون شطب العبارات منها او الاستئذان ببث العبارات المجازة وهو الامر الذي نرفضه ونلفت نظر معالي وزير الاعلام اليه .

٨- لنؤكد مجدداً على ضرورة ان تسود الثقة بين السلطتين ، وحتى يتم ذلك يجب تمكين السلطة التشريعية من اداء واجبها موفورة الكرامة ، والاحترام ، بكل يسر وسهولة ، ودون عوائق ، وان على كافة الاجهزة الحكومية الادارية والامنية والاعلامية مراعاة ذلك .

٩- هذا وقد قررت اللجنة القيام بزيارة لمركز الاصلاح والتأهيل في سواقة ، وتدعو الراغبين من اعضاء كتلة جبهة العمل الاسلامي وباقي الزملاء للمشاركة في الزيارة .

وشكرا لكم .

هذا ما صدر عن اللجنة التي تم تشكيلها بناءً على قرار هذا المجلس وددت ان اعرضه على المجلس الكريم للزملاء ، الكرام وشكراً .

في ما يستجد من اعمال ، الدكتور نزيه عمارين .

**الدكتور نزيه عمارين :** شكراً معالي الرئيس .

سيدي لدي ملاحظتين ارجو ان الفت النظر اليهما .

الاولى موضوع ظاهرة تكرار اختفاء بعض العلاجات الهامة جداً والضرورية من الاسواق وخاصة علاجات امراض القلب واهمها علاج ال ( BEJOXIN البيجكسن ) حيث لا بديل له وقد فقد منذ حوالي شهرين او أكثر ، الامر الذي يثير

التساؤل حول الاسباب الحقيقية والكامنة وراء اختفاءه .

ويعلم معالي نائب رئيس الوزراء وهو الاستاذ في علم الادوية مدى اهمية هذا العلاج والحاجة القصوى له ولذا نرجو وزارة الصحة العمل على السماح بصرف وصفات القطاع الخاص لمثل هذه العلاجات الهامة ومقابل تكلفتها وشكراً .

اما الملاحظة الثانية حضرات الزملاء الكرام .

فلقد عاشت محافظة الكرك البارحة هول كارثة مرورية مروعه ادت الى انتشار المآتم والاحزان في كافة مدن وقرى المحافظة .

ان تكرار مثل هذه الظاهرة الخطيرة والمفجعة والمحزنة والتي عمت كافة انحاء المملكة في الاونة الاخيرة يدعونا الى الوقوف عندها .

ودراستها للعمل على معالجتها بكل جدية ومسؤولية وحزم للحد منها والحفاظ على ارواح العشرات من الابرياء من ابناء الوطن الذين يذهبون ضحية رخيصة لطيش واستهتار فئة قليلة طائشة ، لا يردعها واعز او ضمير ... ايها الاخوة الزملاء ان تكرار مثل هذه الحوادث الوطنية الفظيعة وفي اكثر من مكان تؤكد ان العقوبات التي تتخذ بحق هؤلاء المسببين غير رادعة ولا تؤدي الى اجتثاث مثل هذه الظاهرة حيث تبين لنا وللاسف الشديد ان فئة ليست قليلة في مجتمعنا لا تسير الا بقوة ردع القانون لانها تفتقر الى الحس الوطني المسؤول .

ان هذا الحدث يضعنا امام تساؤل مسؤول هل سنبقى نلاحق الحدث ونطلق التصريحات بعد وقوعه .

هل نبقى ننظر قدوم كوارث جماعية كي نقوم بواجبنا .

هل يبقى تعاملنا مع مثل هذه الحوادث والكوارث الجماعية في جدول ابداء الاسى واللوعة ومخاطبة الضمير والاخلاق لعديمي الخلق والضمير .

ان حادث القتل الجماعي هذا يجب ان لا يمر مر الكرام وان تؤخذ ابعاده المرورية بالجدية والمسؤولية التي تتطلب المحافظة على صحة وحياة وامن المواطن .

ان دراسة متأنية لاسباب مثل هذه الكوارث تبين ان معظمها يمكن درئه وتجنبه .

ان الدراسات تفيد ان ما يزيد على ٩٠٪ من اسباب هذه الحوادث القاتلة والشنعة يعود الى التجاوز الخاطيء والسرعة الزائدة المجنونة ، الناجمة عن الطيش والاستهتار بقواعد المرور وراحته وارواح العباد .

والمطلوب ايها السادة

١) وضع حدٍ اعلى للسرعة المسموح بها وعلى كافة الطرق ولتكن مثلاً ٩٠كم / ساعة ... هذا اذا ما علمنا ان الحد الاعلى للسرعة في كافة الولايات الامريكية هو ٥٥ ميل / ساعة .

ولا اعتقد اننا حرصاً على الوقت اكثر منهم .



٢) وضع حدٍ للمخالفات التراكمية الخطيرة بما فيها التجاوز الخاطيء والعمل على سحب الرخصة فوراً لأي كان دونما تساهل ، والسجن لمدة محدودة .

٣) عدم السماح لقيادة حافلات الركاب (الباصات) لمن هم دون ال ٣٥ عاماً حيث انه بعد هذه السن تكتمل قوى الادراك العقلي نضوجها ويراعى ايضاً الحالة الاجتماعية حيث ان المتزوجين يعون تماماً معنى فقدان الابن او معيل العائلة الوحيد .

٤) تكثيف الرقابة الرادارية المرورية حيث تبين مدى نجاعتها وان غالبية الحوادث الخطيرة تحدث في المناطق التي لا توجد بها رقابة رادارية . وشكراً .

**معالي رئيس المجلس :** شكراً لك الاستاذ فواز الزعبي .

**السيد فواز الزعبي :**

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

**معالي الرئيس ....**

**الزملاء النواب ....**

* اسمحوا لي أن أتقدم بأسم أبناء لواء الرمثا بخالص الشكر والعرفان من مقام حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم ولسمو ولي عهده الامين على ما أبدوه من اهتمام شخصي ومتابعته المستمرة لأوضاع الحادث الأليم الذي وقع لباص أفراد الأمن العام على طريق الرمثا ، والذي أودي بحياة خمسة شهداء من أبناء لواء الرمثا وأصابة عدد آخر .

خرجوا من المستشفيات وبقي شخص واحد في المدينة الطبية .

* وقد كان لمكرمة جلالة الملك وولي عهده الأمين وفيما يتعلق بتقاعد هؤلاء الشهداء الأثر الطيب والتقدير الأمثل من أبناء لواء الرمثا لسيد البلاد وولي عهده الأمين ليضيفوا إلى فيض مكرماتهم مكرمة على طريق حرص وعناية الأب والأخ الصادق الموثوق .

* واسمحوا لي أن أتوجه وباسم أبناء لواء الرمثا بكل معاني التقدير والاحترام لسيادة الشريف زيد بن شاكر رئيس الوزراء على أستجابته الفورية لأنقاذ المصابين من جراء الحادث ، حيث كنت بزيارة تفقدية لأوضاع المصابين في مستشفىأبدون ، وكانت أوضاع المصابين غير مطمئنة ، وتتطلب المزيد من العناية .

* وقمت بالأتصال بسيادته وفي وقت راحته حيث أستجاب سيادته مشكوراً ، وأوعز فوراً بأرسال طائرة لنقل المصابين الى مستشفى المدينة الطبية وكان لهذه اللفتة الكريمة الطيبة كل التقدير والدعاء لسيادته من كل أبناء اللواء الدين حملوني امانة الشكر والتقدير والعرفان والدعاء والولاء والأخلاص للأسرة الهاشمية ، وعلى رأسهم وارث الراية الهاشمية الحسين بن طلال المعظم وولي عهده الأمين .

* ولا يفوتني الا أن أشكر اجهزة الأمن العام على عنايتها الكبيرة بالحادث وعلى رأسهم

عطوفة مدير الأمن العام ، فلهم منا كل التقدير والمحبة .

• وفي هذا المقام أضع بين يدي سيادة رئيس الوزراء ووزير الصحة والخدمات الصحية ما يعاني منه مستشفى أيدون كبقية مستشفيات محافظة اربد التي تشكو من عدم توفر كفاية الكوادر الفنية المتخصصة والمختبرات المتطورة اللازمة والأجهزة الطبية وفقدان الخدمات الفندقية والعناية الصحية .

• وكان الألم يعصرني وأنا أرى بأم عيني فقدان المتطلبات التي ذكرت وشكوى العاملين بالمستشفى أنفسهم من نقص ما ذكرت ، والتي تنعكس على اداء المستشفى لمهامهم المطلوبة ، خاصة وأنها تغطي المنتفعين من عدة محافظات والتي تزيد عن (٦٠٠) ألف منتفع ، جميعهم هم أبناء هذا الوطن ، وجند الحسين المخلصين الأوفياء على الراية الهاشمية وبناء الوطن .

• ومن هنا فأني أتطلع للحكومة بأن تضع في أهتمامها أعادة تقييم هذا المستشفى ، وبقيه مستشفيات المحافظة ، أداءاً وأخلاصاً للقسم الأعظم الذي أقسمنا عليه في أن نخدم هذه الأمة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

**معالي رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، معالي وزير الصحة تفضل .

**معالي وزير الصحة :** شكراً معالي الرئيس .

وددت ان اوضح اليوم ما استفسر عنه الزميل في الجلسة السابقة والتي لم احضرها حيث كنت في زيارة لاحدى المحافظات ، الزميل الدكتور نزيه عمارين بخصوص اللحم الفاسد او المزورة في مدة صلاحيته الذي وصل العقبة .

اود ان اوضح ان في ١٩٩٤/١/٧ وصلت برقية الى مدير صحة العقبة من مجهول ومن لهجة البرقية اعتقد انه مصري الجنسية ، يضع مدير الصحة بالصورة محذراً عن باخرة تبحر من مصر الى العقبة وبها لحوم مزورة بالنسبة لمدة الصلاحية ، وصلت الباخرة بعد حوالي ثلاث اسابيع ، يظهر تأخرت في البحر لاجراء بعض التعديلات ولم يسمح بتفريغ حمولتها ، وذهبت المراقبة والسلطات المختصة الى الباخر وفتشوها وثبت لهم مبدئياً ان هناك عملية تزوير في الليبلات الموجودة على الكراتين وهي مستوردة لمؤسسة غذائية خاصة في الاردن لم يسمح بتفريغ الحمولة وحولت القضية الى القضاء وبالامس عندما استفسر مني سيادة الرئيس طمأنته ان القضية حولت الى القضاء في العقبة بتاريخ ١٩٩٤/٣/٧ برقم ٥٠١/٩٤ وتحت تهمة مواد غذائية مغشوشة وتزوير بطاقات الصلاحية وشكراً .

**معالي رئيس المجلس :** شكراً لك ، الدكتور فرح الربضي تفضل .

**الدكتور فرح الربضي :** شكراً معالي الرئيس .



في كل مداخلاتي تحت هذه القبة اضع امام عيني دائماً قول سيدنا المسيح الذي يأمرنا أن نزيل الخشبة من اعيننا قبل ان نطلب ازالة القذى من عين اخينا ، ومعنى هذا انني اضع نفسي امام الشخص الذي اخاطبه ، فلا اتكلم الا بلغة اقبلها حتى اقبل لغتهم بالمقابل وبالتالي فان حديثي عن السلبيات ليس المقصود به الاساءة الى الحكومة او الى اي جهة اخرى وانما اذكر السيئات حتى نتعاون سوية السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية على حل هذه المشكلات وهذه السلبيات خاصة وان معظم زملائنا الوزراء هم من النواب ، ولهذا فأنني اذكر السيئات فقط للتعاون ولايجاد القواسم المشتركة بيننا وبين الحكومة لحل هذه المشكلات من هذه المشكلات التي اريد ان اطرحها وبكل موضوعية ان الحكومة الرشيدة قد اصدرت قراراً قبل بضع شهور باعفاء المزارعين من فوائد القروض التي اخذوها من مؤسسة الاقراض الزراعي ولكن هذه المؤسسة التي تقدم خدمات جليلة للمواطنين وللمزارعين لم تقم بتفعيل هذا القرار حتى هذه الساعة ، والسبب في ذلك ان وزارة المالية لم تحول لهذه المؤسسة اي مبلغ حتى تستطيع القيام بواجبها فالمطلوب والمرجو من الحكومة ان تفعل قراراتها اصدرت قراراً باعفاء المزارعين من هذه الفوائد ولكنها لغاية الان لم تحول للمؤسسة اي مبلغ فالرجاء مرة اخرى ان تفعل الحكومة قراراتها وشكراً .

**معالي رئيس المجلس :** شكراً لك ، معالي وزير الزراعة .

**معالي وزير الزراعة :** شكراً معالي الرئيس .

في البداية اشكر سعادة الاخ النائب فرح الربضي على اثارته لهذا الموضوع وهو يدل على اهتمامه بالقطاع الزراعي ومتابعته للاجراءات اولاً بأول غير ان ما اود ان اؤكد عليه ان القرار بشطب الفوائد نفذ فعلاً وعلى كل قرض وابلغ ذلك في جميع فروع المؤسسة والتي تقوم بدورها لابلاغ كل مزارع عن مقدار الفوائد التي شطبت عنه والموضوع ليس مرتبطاً عضوياً بين شطب الفوائد وبين ما يتم بين المؤسسة ووزارة المالية .

ما يتم بين المؤسسة ووزارة المالية من حيث تدعيم رأسمال المؤسسة امر قانوني ومستقل وليس مرتبط عضوياً بقرار شطب الفوائد قرار اتخذ وجرى تنفيذه ويمكن ان اطلع سعادة الاخ على تفاصيل سواءً في منطقته او في المناطق الاخرى ولكل مزارع ولكل قرض حصل عليه كل مزارع شكراً سيدي .

**معالي رئيس المجلس :** شكراً لك ، الاستاذ عبدالمنعم ابو زنط .

**السيد عبدالمنعم ابو زنط :**

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

**معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين**

وآمل من الحكومة الموقرة وأهيب بها أن تصغي لهذه القضية الانسانية بالقلوب إرضاء لله علاّم الغيوب .

وتلك القضية الانسانية التعاطف والعطف على الطفل الرضيع حيث كان يكرّم ويُرحم بإعفاء أمة الموظفة من الساعة الأخيرة من الدوام الرسمي ، ما لم يوجد حضانة أطفال في الدائرة التي تعمل فيها أمة الموظفة .

لكن مع شديد الأسف استوقفوا تلك الساعة واعتقلوها ، حيث لا يسمح نظام الخدمة المدنية بتلك الساعة .

**معالي الرئيس .... حضرات النواب المحترمين .**

يقول الله تعالي : والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة » .

لكن الغالب في هذا الزمان أن يفطم الطفل عن الرضاع بعد سنة من ولادته وإذا ما حسبنا إجمالي الساعات لأجل الطفل الرضيع خلال رضاعته فيساوي مدة شهر من دوام أمه ، بعد أن تخصم الإجازات الرسمية والدينية والمرضية .

أفلا يكرم الطفل الرضيع بذلك الشهر مكافأة له من الدولة ، والدولة بكافة مقوماتها تحرص على ان يصبح ذلك الطفل من شباب الغد وحماة الوطن .

نستنتج من ذلك أن إعفاء الأم المرضعة من الساعة الاخيرة من الدوام رحمة برضيعها ورعاية له ، ليعتبر ذلك إسهاماً صادقاً في تربية الجيل ونشأته النشأة السليمة .

والله تعالى يقول : « ولا تبطلوا أعمالكم » كما أن الحكومة الموقرة تدرك أن المطلوب عرفاً كالمشروط نصاً .

لأجل ذلك : اناشد الحكومة بالتعديل العاجل لنظام الخدمة المدنية حتى نكرم الام الرؤوم وطفلها الرضيع ، ونكرم إنسانية الإنسان وكرامة الانسان في أردن الحشد والرباط ، امتثالاً لقوله تعالى : « ولقد كرمنا بني آدم »

كما أتمنى على الحكومة الموقرة إلزام سائر مؤسسات القطاع الخاص بتطبيق ذلك التعديل ليشمل لديها الأمهات المرضعات .

والسلام عليكم .

**معالي رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، الاستاذ عبدالكريم الدغمي .

**السيد عبدالكريم الدغمي :**

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس ،

اريد أن اتحدث في موضوع مواطنين ، اقاموا أبنية من الاسمنت والطوب على قدر حالهم ، واستصلحوا الارض وقاموا بفلاحتها منذ عام ١٩٥٤ ويزرعونها بالقمح والشعير سنوياً ، هذه الارض هي من الواجهات العشائرية لعشائر بني حسن وكانت مسجلة كما هي باقي اراضي الاردن باسم خزينة المملكة الاردنية الهاشمية ، ثم خصصت للجيش العربي كمنطقة عسكرية ، ومع ذلك فقد سمحت القوات المسلحة لهؤلاء المواطنين



بالبقاء في مساكنهم بالقرب من المعسكرات وهم يعيشون على الزراعة وتربية المواشي ، ومنذ ذلك الوقت وهم يقومون بهذه الاعمال ويسكنون في هذه المنطقة والمسماة منطقة " الركبان " والواقعة بالقرب من جامعة الزرقاء الاهلية ومستودعات المؤسسة الاستهلاكية المدنية بالزرقاء .

لقد علمنا أن القوات المسلحة تنازلت عن تخصيص هذه الاراضي لها ، وهو الأمر الذي رأينا بعده انشاء مستودعات المؤسسة الاستهلاكية المدنية والتموين وجامعة الزرقاء الأهلية .

وهؤلاء المواطنون مهددون الآن باخلاء منازلهم والرحيل عنها بالسرعة القصوى ... لا ادري الى اين يرحلون ؟

هل شركة جامعة الزرقاء الاهلية - مع الاحترام الكامل لها ... أولى من هؤلاء السكان الذين اقاموا اكثر من ٤٠ عاماً ؟

هل يطبق مبدأ الاعتداء على اراضي الخزينة على غيرهم في الرصيفة وعوجان الا يستحق هؤلاء أن تفوض لهم هذه الارض كما تفوض لغيرهم ؟

الهم مواطنون من هذا البلد ، لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات ، ولا اعتقد أن هذه الحكومة ستتعامل مع مواطنيها بمكيالين ،

لذلك ، وحيث أن هذا الأمر يحتاج الى اجراء مستعجل ، فأنني وهؤلاء المواطنين نأمل من الحكومة اصدار أمر فوري لمن يعنيهم الأمر لعدم اتخاذ اي اجراء ترحيل او هدم بالقوة الجبرية ، ذلك أن هؤلاء من مربي المواشي ، الذين لا يستطيعون سوق مواشيهم الى المدن ، لأن القوانين تمنع المواطنين من وضع المواشي داخل المدن .

إن هؤلاء لا يستطيعون أن يسكنوا الآ في هذه المناطق في البراري ... ! لوضعهم الزراعي ولوجود المواشي لديهم ، واحب أن أسمع جواباً من الحكومة حول هذا الطلب ، وبعد ذلك النظر في قضيتهم وتفويضهم الارض التي اقاموا بها واستصلحوها وكلي أمل بهذه الحكومة ان تتخذ هذه الاجراءات .

هذا الطلب نيابة عن هؤلاء المظاليم ، حتى لو إتهمني أحد بأنني ادافع عن مصالح فئوية من الزملاء ، او من الذين اعتادوا الردح والقدح بطرق خسيسة ورخيصة في بعض الصحف الصفراء التي رأسها في الخارج وذيلها في هذا الوطن المضياف !

شكراً معالي الرئيس

**معالي رئيس المجلس :** شكراً لك ، الدكتور عبدالحافظ الشخانبة .

**الدكتور عبدالحافظ الشخانبة :** شكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس ورد الى مسامعنا قرار وزير الصناعة والتجارة المهندس علي الراغب اريد ان اذكر الاسم من اجل ان يهتم الوزير ، حل مجلس ادارة شركة دار الشعب للصحافة والطباعة جريدة صوت الشعب ، وتشكيل لجنة

ادارة جديدة ودعوة الهيئة العامة لتسوية الشركة اختيارياً والا تصفيتها اجبارياً ونحن نعلم ان هذه احدى الشركات المتعثرة الكثيرة التي يجب تصويب اوضاعها ، ولكنني اعتقد ان الاولوية في التصفية يجب ان تبدأ بالشركات الاخرى وبما ان هذا القرار سينطوي على خسائر كبيرة يمكن ان يلحق بالمال العام وسيترتب على ذلك فقدان عدد كبير من العاملين في هذه الشركة لعملهم ، لذا اقترح ان يحول هذا الموضوع للجنة المالية لدراسته ودراسة ما يترتب على ذلك وان ترفع للمجلس التوصية التي تراها مناسبة ليتخذ قراره في ذلك ، وارجو التثنية على هذا الموضوع .

**اصوات** : نثني على ذلك .

**معالي رئيس المجلس** : نستمع لمعالي وزير الصناعة والتجارة .

**معالي وزير الصناعة والتجارة** : شكراً معالي الرئيس .

الواقع بالنسبة لموضوع جريدة صوت الشعب فقد اثير هذا الموضوع في الجلسة السابقة وتمت الاجابة عليه ارجو ان اؤكد ان الاجراءات التي قامت بها وزارة الصناعة والتجارة هي اجراءات قانونية تمت بموجب قانون الشركات ، حيث ان الشركة تواجه مصاعب مالية ، وبموجب المادة (١٩٦) من قانون الشركات كان على مجلس الادارة او مدقق الحسابات ان يبلغ مراقب الشركات بذلك ، وهم لم يقوموا بذلك متحملين المسؤولية القانونية لهذا العمل خاصة وانه بالمناسبة لقد تم تحديد موعد ٢/٢٨/ لعقد هيئة عامة للتصفية من قبل مجلس الادارة السابق وهذا الموعد وهذا العمل قام به مجلس الادارة السابق للشركة .

واما الآن فقد عينت هذه اللجنة لادارة امور الشركة ومتابعة اصدار هذه الجريدة حيث نتوقع ان لا يمس حقوق اي عامل من العاملين

واما توقف الجريدة فهذا سيعني ان القائمين عليها كانوا يتعاملوا معها باسلوب القطاعي يوم بيومه واسلوب المزاجية وهذه جريدة لها شهرتها وتصدر ومن المناسب ان نحافظ على حقوق الجهات المعنية من مساهمين ومن دائنين وفي نفس الوقت المحافظة على حقوق العاملين ، ما تم عمله كان بموجب القوانين والانظمة وبتوصيات من مجلس النواب الذي اكد على معالجة الشركات المتعثرة والشركات التي يوجد بها مراكز قوى بالذات وعدم مراعاة مراكز القوى ونستغرب الآن كيف نبدأ بمراعاة هذه المراكز .

**معالي الرئيس ، الاخوة النواب**

ما قمنا به كان قانونياً وكان حرصاً على المصلحة العامة والمال العام والمال الخاص وارجو في هذا الاعتبار ان تسمحوا لنا ان نأخذ اجراءاتنا القانونية ، وشكراً .

**معالي رئيس المجلس** : شكراً لك ، الدكتور محمد الزبن .



**الدكتور محمد الزبن** : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة كنت راغباً بالحديث ولكن عندما طرح من قبل بعض الزملاء اود ان اقول لقد تناولت الالسن بحديث خاص في المجتمعات المحلية موضوع جريدة الشعب ، علماً انني في الجلسة الماضية تحدثت مع معالي الزميل الاخ وزير الصناعة والتجارة ، ولقد علمت من معالي وزير المواصلات السابق بأنه قبل فترة وجيزة احيل دليل الهاتف على هذه الشركة وهي شركة جريدة الشعب بمبلغ قرابة مليون دينار .

لذلك حرصاً على سمعة هذه الحكومة الذي يمثلها رجل له كل المعزة والاحترام وله لون وطعم خاص عند الكثير من الزملاء وحتى لا يكون هناك نوع من الملامة على مجلس النواب فأنني ارى بالاقتراح الذي تفضل به الدكتور الشخاتبة ان يحال هذا الامر الى اللجنة المالية بمجلس النواب لكي نقطع دابر هذه الاقاويل وشكراً معالي الرئيس .

**معالي رئيس المجلس** : شكراً لك ، السيدة توجان فيصل .

هناك اقتراح من الزملاء وكرر الحديث فيه بدأه الزميل الشخاتبة ثم الحديث باكمله الدكتور الزبن لعله نخرج بتوجه بهذا الموضوع السيد توجان فيصل تفضلي .

**السيدة توجان فيصل** : عندما تطرقت لموضوع جريدة الشعب في المرة السابقة كان ايضاً اقتراحي ان تشكل لجنة برلمانية لكن لا بأس ان تكون اللجنة المالية ، واقول ان رد معالي الوزير كان ان هذا طرح ضمن عمل اللجنة المالية بخصوص الشركات المتعثرة ككل لكن ارى لخصوصية وضع جريدة صوت الشعب باعتبار انها ليست شركة انما تتضمن صحيفة . والاعلام جزء معضلي وهام ان تكون هذه يعني تستحق ان تكون هذه العينة من الشركات المتعثرات مدار بحث مركز وخاص بعيداً عن التعميمات التي تشمل كافة الشركات للجنة المالية فقط لنستفيد من هذه التجربة لكي نكتشف اين تأتي مواقع الخلل في معالجة الشركات المتعثرة لان لنا في تاريخنا معالجات عديدة لسنا راضين عنها فمن هذه الحالة الخاصة لنستطيع ان نصل الى مواقع الخلل وقد يكون في مواقع الخلل اننا بحاجة الى تعديلات معينة تشريعية او اجرائية فمن هنا لا بأس من التخصص بهذه الحالة كعينة شكراً .

**معالي رئيس المجلس** : الدكتور عبدالرزاق طبيشات ، الزملاء الكرام ارجو ان نخرج من هذه القضية ، تفضل معالي عبدالرزاق طبيشات .

**الدكتور عبدالرزاق طبيشات** : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة انا اعتقد ان ما قامت به الحكومة اجراء قانوني وصحيح واعتقد ان الدورة الآن قاربت على الانتهاء ولا داعي اطلاقاً لتحويل هذه القضية الى اللجنة المالية وشكراً .

**معالي رئيس المجلس :** الدكتور هاشم الدباس .

**الدكتور هاشم الدباس :** شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة انه حينما تقرر الدولة او وزارة الصناعة والتجارة تصفية اي شركة تكون الشركة الحقيقة وصلت إلى وضع لا يمكن معه ان تستمر في اعمالها .

الحكومة قامت مشكورة خلال السنوات الماضية باستدانة هذه الشركة بحوالي (٢٫٢٠٠٫٠٠٠) دينار كان هذا قبل اربع سنوات الشركة الحالية التي يعمل بها حالياً الكثير من المواطنين وهي احدى الشركات المتعثرة وهي اقلها خسارة بالنسبة للشركات الاخرى لوقارناها مع شركة الزجاج ، لو قارناها مع مؤسسة عالية لو قارناها مع مؤسسة الانتاج التلفزيوني لو قارناها مع شركة الاخشاب تكون هي اقل خسارة من هذه الشركات جميعاً ، التصفية تأتي اخوالي النواب مثل ما قلت حين لا تستطيع الشركة ادارة اعمالها بالمستقبل ، تقدمت الهيئة الادارية في هذه الشركة الى اعادة هيكلتها ، اعادة الهيكلة تتضمن عدة أمور اما زيادة رأسمالها او الغاء بعض القروض التي عليها بطريقة وباخرى لاعادة تصويب مسارها ، مع الاسف الشديد ان الهيئة الادارية يا اخوان هي الهيئة الادارية وللحكومة وللصناديق الاغلبية في رأسمال الشركة هي للحكومة او لصناديقها ، الهيئة الادارية قررت اعادة الهيكلة طبعاً هذا سيطرح على الجمعية العامة لم تحضر هذا الاجتماع لانها أمرت بذلك الا تجتمع لأن التصفية كانت واردة في مخيلة الجميع .

انا كنت اتشرف بان اكون وزير مواصلات واحلت عليها عطاء لانها اقل الاسعار ، تقدمت بسعر اقل الاسعار بدليل من سنة ١٩٨٧ هذا المواطن لم يفرح بوجود دليل فأحلنا هذا الدليل عليها وقامت الوزارة مشكورة بتسليم جميع اسماء المواطنين وكل المتطلبات لهذه الشركة وكان سيصدر هذا الدليل بشهر خمسة او ستة في لنا الان بين عشية وضحاها الحكومة هذه صار لها شهر فقط ، يظهر ان في اشياء مسبقة خلت الحكومة ان تقوم بشكل سريع .

**معالي رئيس المجلس :** معالي ابو انور اذا امرت نحن لسنا في باب مناقشة اوضاع الشركة نحن نناقش الاقتراح الذي ورد في المجلس الكريم .

**الدكتور هاشم الدباس :** اريد ان افصل .

**معالي رئيس المجلس :** تفضل .

**الدكتور هاشم الدباس :** انا اقول ان في التصفية يا اخوان الحكومة ستخسر راسمالها ، بالتصفية ستنزل موجوداتها لو كانت تقيم من عشرة مليون الى مليون ، يعني كل واحد يطلع له (١٠٪) من موجوداته ، التصفية هي المرحلة الاخيرة الا اذا كانت هذه الشركة لا يمكن بأي حال من الاحوال الاستمرار في اداء عملها وشكراً .



**معالي رئيس المجلس :** شكراً لك ، معالي وزير الصناعة والتجارة .

**معالي وزير الصناعة والتجارة :** شكراً معالي الرئيس .

انا اسف ان اعود واتكلم عن نفس الموضوع ولكن المواضيع التي اثيرت تستدعي المزيد من الايضاح الواقع اننا يجب ان ننظر الى الموضوع من جوانبه المختلفة .

اولاً لقد توقفت الجريدة عن الصدور بسبب قرار مجلس الادارة السابق ، اي الذي تفضل به معالي الاخ هاشم الدباس عدم صدور الدليل اصبح مسؤولية عن هذه الشركة ونحن عندما ناتي بلجنة جديدة ولعمل على تشغيل هذه الجريدة وهذه الشركة نحن حريصين على مال الحكومة والمال العام ومال الناس ، الهدف الرئيسي ان الاخلال باصدار هذه الجريدة هي مسؤولية مجلس الادارة السابق الذي كان يعاني مشاكل مالية لدرجة انه لا يمتلك المال لشراء ماعون ورق ، وتقول لي لماذا نصفي ؟ نصفي لأن هذه الشركة خسرت (١٨٠٪) من رأسمالها اكثر من رأسمالها (١٨٠٪) على رأسمالها والآن لمدة ثلاث اربع سنوات والحكومة والبنوك تستنزف الاموال لدعم هذه الجريدة بدون طائل ، نحن نريد ان نعطي هذه الجريدة فرصة ان تأتي بعروض ايجابية لشرائها وتشغيلها والمحافظة على حقوق العاملين فيها ، اذا ابقينا الجريدة لا الحكومة لها فلوس ولا الدائنين لهم فلوس ولا القطاع الخاص له فلوس ولا المساهمين لهم فلوس ، انا ارجو ان يسمح للحكومة وهذه اللجنة الجديدة ان تأتي بتصور للتصفية او غيره ، بالمناسبة الموعد هو ٢٨/شهر للتصفية وليس غداً ولم يؤخذ قرار التصفية ، كان في توصية لاعادة الهيكلة ولكن اعادة الهيكلة على الاسس التي وضعت ستحقق خسارة دائمة سنوية (٦٨٪) من راسمال الشركة انا غير فاهم يعني لدفن مال بمال !! هذه الشركة لها طبيعة متخصصة هي اصدار جريدة وفي تلك الحالة نحن لا نستطيع ان نوقفها ونقول ان هذه الشركة تحت تصفية زنغلقها ، يجب ان تستمر الشركة في العمل واصدار الجريدة والقيام بالتزاماتها وخاصة موضوع الدليل لآن هذا موضوع التزام رسمي مع الحكومة وهذا ما سنقوم به وشكراً .

**معالي رئيس المجلس :** شكراً لك ، زملائي الافاضل استمعنا الى رد معالي وزير الصناعة والتجارة في هذا الموضوع ، اذا اكتفى المجلس بما استمع له معالي الوزير كان كذلك ان لم يكتفي المجلس واراد تحويل هذا الموضوع الى لجنة الشؤون المالية لمزيد من البحث والاستماع فهو القرار للمجلس ارجو ان نفصل بهذا الموضوع ونخرج منه .

هناك اقتراح من الزملاء بتحويل هذا الموضوع الى اللجنة المالية ، يا سيدي هناك اقتراح والقرار للمجلس يا دكتور عبد الرزاق ، اذا كان المجلس رغب بتحويل هذه القضية او هذا الاقتراح الى لجنة الشؤون المالية فلمزيد من البحث كان به ، وان اكتفى برد معالي الوزير

وما استمع له من حوارات الزملاء ايضاً كذلك الاقتراح تحويل هذا المقترح الى اللجنة المالية من مع هذا الاقتراح ؟

**السيد الامين العام :** ٢٩ من ٦٤

**معالي رئيس المجلس :** ٢٩ من ٦٤ ولم ينجح الاقتراح .

ملاحظة ابو فيصل .

**السيد عبدالكريم الدغمي :** شكراً معالي الرئيس .

انا استغرب كيف تقوم الحكومة بحل مجلس الادارة ويصوت بعض اعضاء هذه الحكومة مع قرار المجلس بتشكيل لجنة ومع الرأي القائل بعكس ذلك انا استغرب واسجل هذه الملاحظة .

**معالي رئيس المجلس :** يا اخ ابو فيصل النائب سواءً عضواً في الحكومة او في هذا المجلس هو صاحب رأيه وله الحرية وهناك اسبقيات يعني يمكن معاليك مريت فيها سابقاً في انه صوتنا بطرق مختلفة .

نقطة النظام الدكتور عبدالحافظ .

**الدكتور عبدالحافظ الشخانبة :** خطأ بالعدد واضح ، أنا عددت اكثر من هكذا ، ارجو اعادة التصويت .

**معالي رئيس المجلس :** دكتور عبدالحافظ نحن نثق بالامانة العامة ونثق باخواننا الذين يقومون بالعد ، اذا اراد المجلس اعادة التصويت هذا موضوع اخر ، ارجو ان لا نتجاوز هذه القضية .

زملائي الافاضل خرجنا من هذا الموضوع ارجو ان ننتقل . معالي الشؤون البرلمانية تفضل .

**معالي وزير الشؤون البرلمانية :** الحقيقة وجودنا كأعضاء في الحكومة كوننا نواب لا يمنعنا من ان نعبر عن رأينا تحت هذه القبة كنواب وبالتالي اذا اراد احد اعضاء الحكومة النواب ان يعبر عن رأيه فلا يمنع ذلك الدستور شكراً .

**معالي رئيس المجلس :** شكراً لك ، الزملاء الافاضل في بند ما يستجد من اعمال وقد اخذ هذا البند كثيراً من المجلس ونحن ما زلنا في صدد مناقشة تقرير ديوان المحاسبة ، بقي زميلين يريدوا ان يتحدثوا في هذا الموضوع الدكتور الكوفحي والاستاذ محمدو الهويمل ، ارجو من الزملاء الايجاز ما امكن ، الدكتور الكوفحي تفضل .

**الدكتور احمد الكوفحي :**

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

ولو بعد الانتظار ومسجل من المرة الماضية .

**معالي الرئيس ... الزملاء المحترمين**

تأتي اليوم الخامس عشر من رمضان المبارك الذكرى الأولى لمجزرة المسجد الابراهيمي الشريف ، وجدير بنا أن نقف عندها طويلاً لنستفيد من دروسها وصولاً الى الموقف القويم الذي لا ترى فيه عوجاً ولا أمتا ، وأستبقها بازجاء تحية اجلال واكبار لأهلنا الاحرار في فلسطين الرسل والانبياء عليهم الصلاة والسلام ، لاهلهم الرافضين للاحتلال ، المدافعين عن عروبة واسلامية فلسطين بارواحهم واموالهم ، على رأسهم كتائب الشهيد عز الدين القسام ، وحركة المقاومة الاسلامية حماس وشيخها الرباني الجليل الشيخ أحمد ياسين ، وحركة الجهاد الاسلامي والحركات الوطنية المتشبثة بفلسطين الأرض والانسان ، وأما الدروس المستفادة من هذه المجزرة البشعة فكثيرة جداً اكتفي منها بالتالي :



أولاً : إنها تجسد حقيقة اليهود ، وتبرز طبيعتهم العدوانية الارهابية المتعصبة ، تحركها عقيدة عنصرية استعلائية منغلقة ، تجعل من اليهود شعب الله المختار الذي يجب أن تستخذي له طواعية واختياراً كل الأمم وبخاصة العرب ، وإلا فلا حرج عليه باستعمال المكر والكيد والحديد والنار لقهرها ، اقول هذه الطبيعة أصيلة وما عداها عارض ، دلت عليها مجازرهُ وفي التاريخ الحديث والقديم على حد سواء وما مجزرة المسجد الأقصى وقبية وحوسان وكفر قاسم والدوايمة وبحر البقر عنا ببعيد .

ثانياً : إن المستوطن المجرم منفذ العملية بطل خالد عندهم ، وهو يتحمل عبء التنفيذ فقط لما اراده السياسيون ، ولذلك كانت معه حماية عسكرية وأمنية مكثفة ، ومن هنا فاننا نحذر من الاستيطان اليهودي في بلدنا ومن مطالبتهم باعطائهم حق المواطنة الاردنية بأكثر من حقوق الاردنيين أنفسهم ، ويطالبون بحق الحماية اليهودية على أرضنا وان نغض الطرف عن ممارستهم وعبثهم .

ثالثا : إن المجزرة مناورة مكشوفة أفضت الى الاستيلاء على ثلثي المسجد الابراهيمي حتى الآن ، وغداً سيكون مصير المسجد الاقصى ومعه القدس أسوأ من هذا المصير الأمر الذي يستلزم مجازر أبشع ، ولقد أعلنها بكل بساطة ووقاحة زعيم تكتل الليكود يسمى بالكنيست ، وهو ضيف لا مرحباً به ولا بكل اليهود حين قال عن القدس ما قال ، وعليه تبخر كل الذي قلناه عن القدس والأقصى وأصبح محنطاً في ذاكرة التاريخ .

رابعاً : إن التوقيت في رمضان ، واستهداف المصلين بالذات ، والمسجد الابراهيمي يعطينا الدليل القاطع على احتقارهم لشعائر ديننا ، وتخوفهم من المصلين الساجدين واستئثارهم بابراهيم عليه السلام الذي هو منهم براءة ولذلك فلن يرضوا عنا إلا بمعاداة الدين الاسلامي وتهجين بيوت الله ، ومحاربة عمارها بحق .

خامساً إن هذا العدو تغلغل في كل المجتمعات بطريق التسلل حتى سخرها لصالح مشروعه ، فكيف بطريق البوابات المفتوحة والاتفاقيات المكتوبة بكفاية الشريك الكامل المنحاز بالكامل لمشروعهم والذي يفصل لنا ما يريد العدو وتاتي وفوده الامنية والاقتصادية والسياسية لتنوب عنه في تهيئة السبيل لما يريد .

فكيف تسقط حد راية العداء ، وتهيئه لاستلام مفاتيح البلاد ورقاب العباد على

المستوى العربي والاسلامي والمحلي واخيراً وما احسن ما قاله احدهم ، وتبقى القضية الفلسطينية رغم كل ما جرى مسرحاً للصراع بين أنصار التسوية الذين يحاولون امتصاص الصدمة لاكمال مخططهم ، وانصار التحرير الذين يحاولون توظيف المجزرة لاثارة الجماهير ، والى أن يتم حسم الصراع تبقى المجزرة معلماً على علاقة متفجرة تفجر الاتفاقيات القاصرة على انهائها او نزع صاعق التفجير منها ،

فهل وظفنا المجزرة لتحقيق مشروعنا النهضوي العربي والاسلامي ، ودحرنا المشروع اليهودي المعادي من خلال الالتفاف الجماهيري حول مشروعنا ، وهذا يتطلب ان نزيد التحصين ضد الاختراق اليهودي لا ان نتقدم الى قوانين التحصيل لالغائها فستذكرون ما اقوله لكم وافوض امري الى الله ان الله بصير بالعباد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

**معالي رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، اخر المتحدثين الاستاذ محمود الهويل .

**السيد محمود الهويل :**

بسم الله الرحمن الرحيم

**معالي الرئيس الاخوة النواب المحترمين**

لقد كثر الحديث وارتفعت اصوات كثيرة محتجة على اسعار الخضار ، وخاصة في الأونة الاخيرة ، وعليه فأنني معالي الرئيس سأضع المجلس الكريم بالصورة الحقيقية لواقع المزارعين وسأتكلم بلغة الارقام لا بلغة العاطفة ، وسأخذ مثالاً واحد وهو البندورة لاهميته للمزارع ولاهميتها للمستهلك .

اخواني كيلو البندورة يكلف جمعة وحتى يصل الى السوق المركزي من اربعة الى خمس قروش ، واذا اضفنا خدمات اخرى من اسمدة وبذار ومستلزمات الانتاج الأخرى تصبح التكلفة من (١١) الى (١٢) قرش ، هذا غير الجهد المبذول من المزارع ، ويعني ذلك ان المزارع اذا باع الكيلو بخمس عشر قرشاً يقدمها للمستهلك مجاناً ، واتكلم عن مزارع مزرعته سليمة من الامراض خالية من الامراض لا تتعرض لا للصقيع ولا للفحات .

يعني ذلك ان المزارع يقدم للمستهلك مجاناً . فالمزارع ندعي دائماً باننا ندعمه لكن الحقيقة غير ذلك ، المزارع غير مؤمن صحياً ، المزارع ليس له تقاعد ، المزارع ليس له ضمان اجتماعي ، المزارع ليس له ساعات عمل محدودة ، فما المطلوب من المزارع ان يهجر ارضه ، واذا هجر ارضه فالحكومة مكلفة بتوفير الخضار للمستهلك ويتم ذلك عن طريق الاستيراد والكل يعلم كم يكلف الاستيراد الخزينة من العملات الصعبة فالمزارع يوفر للبلد العملات الصعبة ويوفر الغذاء للمستهلك مجاناً . لذلك اطالب الحكومة واطالب بشدة ان لا تألو جهداً من ان تعمل على تصدير الخضار والاستمرار بذلك وشكراً .

**معالي رئيس المجلس :** اخذ بند ما يستجد من الاعمال الكثير من الوقت في هذه الجلسة ، وهناك على جدول الاعمال بندين اخرين قبل مناقشة تقرير ديوان المحاسبة ، الردود على الاقتراحات برغبة ، اذا كان المجلس يرى ان ندخل بمناقشة تقرير ديوان المحاسبة ونؤجل بند الردود على الاسئلة لعلنا نخلص في هذه الجلسة من مناقشة تقرير ديوان المحاسبة .

نقطة النظام يا استاذ خليل .

**السيد خليل حدادين :** سيدي معالي الرئيس .

في الجلسة السابقة توقفت على سؤالي واليوم سؤالي على جدول الاعمال اول سؤال ، تود ايضاً دحره ؟! اعطينا عشر دقائق للاسئلة اذا سمحت معالي الرئيس .

**معالي رئيس المجلس :** الاستاذ عبدالرزاق طبيشات .

**الدكتور عبدالرزاق طبيشات :** فقط سؤال الاستاذ خليل .

**معالي رئيس المجلس :** فقط سؤال الاستاذ خليل ؟! طيب والاسئلة الاخرى .... على اي حال الاستاذ عبدالكريم الدغمي .

**السيد عبدالكريم الدغمي :** الاسئلة المؤجلة من الجلسة السابقة ثلاثة لنستمع الى الردود عليها ، والثلاث الاخريات يؤجلن الى الجلسة القادمة .

**معالي رئيس المجلس :** لنستمع الى ردود الاسئلة المؤجلة من الجلسة السابقة ، الشيخ عبدالباقي جمو .

فقط اردت ان اصحح ، فقط اردت مع تأييدي لكلمة اخي ابو فيصل في ما يتعلق



بأراضي الخزينة وواجهات بني حسن فقط تصحيح لانه قال الاراضي الواقعة قرب جامعة الزرقاء الاهلية الواقعة هي الاراضي التي استولت عليها جامعة الزرقاء الحكومية فقط .

**معالي رئيس المجلس :** شكراً ، الاخ نواف .

**السيد نواف القاضي :** انا كان بودي قبل فترة اني تحدثت في هذه المداخلة ولكن للاسف لم اتمكن من ذلك ، القروض القائمة عندما تحدث عنها معالي وزير الزراعة نعم تجزل عنها فوائدها المعفاة اما القروض المسددة للمزارعين الذين لم يسددوا قروضهم لم تدفع لهم من مؤسسة الاقراض الزراعي اي امر مالي اداري وينتظر معالي وزير المالية لدفع هذه الاموال حتى تسدد هذه القروض وشكراً .

**معالي رئيس المجلس :** شكراً لك .

هل يرى المجلس الكريم ان نستمع الى ردود الاسئلة المؤجلة من الجلسة السابقة ونؤجل الاسئلة الاخرى الى جلسة لاحقة ؟

الشيخ حمزة منصور تفضل حول هذه النقطة ارجوكم .

**السيد حمزة منصور :** معالي الرئيس الاسئلة ستة اسئلة احد اصحابها غائب ويبقى خمسة واحدهم سيسافر خلال الجلسة القادمة فمعنى هذا نتحدث عن سؤال واحد فلا ارى تأجيله وشكراً .

**معالي رئيس المجلس :** السيد الامين العام السؤال الاول تفضل .

**السيد الامين العام :**

**٣- الردود على الأسئلة :**

١ - كتاب معالي وزير التنمية الاجتماعية رقم (٨٢٠) تاريخ ١٩٩٥/١/١٢ ، جواباً على السؤال رقم (١١٦) المقدم من سعادة النائب السيد خليل حدادين .

بسم الله الرحمن الرحيم

**المملكة الأردنية الهاشمية**

**مجلس النواب**

**الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٤ / ٤١**

**التاريخ : ٣ / ١ / ١٩٩٥**

**معالي وزير التنمية الاجتماعية**

أبعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١١٦) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٧ المقدم من سعادة النائب السيد خليل حدادين .

أرجو الإطلاع والإجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

**م. سعد هايل السرور**

**رئيس مجلس النواب**

بسم الله الرحمن الرحيم

**المملكة الاردنية الهاشمية**

**مجلس النواب**

**التاريخ : ٢٦ / ١٢ / ١٩٩٤**

**دولة رئيس مجلس النواب**

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير التنمية الاجتاعية المحترم للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

**نص السؤال :**

لماذا تم استثناء السيدان يوسف عبد الهادي سليمان وجميل محمود صالح من رئاسة وعضوية على التوالي للهيئة الادارية لجمعية الدوايمة للتنمية الاجتماعية بكتابة رقم ج ع / ٢٧٧ / ٧١٧١ تاريخ ١٩٩٤/١٢/٥ بناءً على كتاب عطوفة محافظ العاصمة رقم ٣١٩٠٥/٨٢/٣/٤ تاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٤ والذي لم نطلع عليه ، علماً بان المذكورين قد فازا مع زملائهم السبعة بانتخابات ديمقراطية نزيهة ، ارجو ان لا يكون عطوفة المحافظ قد نسي ان الاحكام العرفية والقوانين الاستثنائية قد الغيت وان هناك قانون أحزاب ساري المفعول يسمح ان يكون للمواطن الاردني انتماء سياسي .

ارجو ان يطلعنا معاليه على نص كتاب عطوفة المحافظ .

ارجو الاجابة ضمن المدة القانونية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

**النائب خليل حدادين**



بسم الله الرحمن الرحيم

**المملكة الاردنية الهاشمية**

**وزارة التنمية الاجتماعية**

**عمان**

**الرقم : أ / ٦٤ / ٨٢٠**

التاريخ : ١٠ / ٨ / ١٤١٥ هـ

الموافق : ١٢ / ١ / ١٩٩٥ م

**معالي رئيس مجلس النواب**

الموضوع / السؤال رقم ١١٦ تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٧م مقدم من سعادة النائب خليل حدادين

السلام عليكم ورحمة الله ،،،

اشارة الى السؤال موضوع البحث بكتاب معاليكم رقم ٤١/٢٤/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٥/١/٣م ، أرجو ان ابين ما يلي :-

نتيجة لاجتماع الهيئة العامة لجمعية الدوايمة للتنمية الاجتماعية / عمان بتاريخ ١٧/ ١٩٩٤/٦م ، فقد تم انتخاب هيئة ادارية جديدة للجمعية مكونة من تسعة اعضاء وإعمالاً لنص المادة ١٥/٢/ب من قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته والتي تنص على ( ان لا يكون تغيير هيئة الادارة كلها أو بعضها نافذاً الا بموافقة الوزير الخطية بعد الاستئناس برأي المحافظ أو المتصرف ) .

ولدى تطبيق النص المشار اليه وهو نص يتعلق بخطوة اجرائية اساسية فيما يتعلق بالهيئات الادارية للجمعيات فقد أوصى عطوفة المحافظ بالموافقة على نتيجة الانتخابات بكتابه رقم ٣١٩٠٥/٨٢/٣/٤ تاريخ ١٠/٢٤/ ١٩٩٤ باستثناء السيدين يوسف عبدالهادي سليمان ، وجميل محمود صالح ضمن الاختصاص الممنوح له بموجب القانون .

وعليه تمت الموافقة في ضوء الاستئناس برأي المحافظ وأعلمت الجمعية بالقرار حيث تم الطلب اليها اجراء انتخابات تكميلية لانتخاب عضوين بديلين استنادا للقانون المشار اليه وكذلك النظام الاساسي للجمعية .

وعليه فالقرار هو قرار قانوني سليم صادر عن جهة ذات اختصاص ومستند لاحكام قانونية سليمة .

راجياً التلطف بالاطلاع .

والسلام عليكم ورحمة الله ،،،،

**سلوى المصري**

**وزيرة التنمية الاجتماعية**

بسم الله الرحمن الرحيم

**المملكة الأردنية الهاشمية**

**وزارة التنمية الاجتماعية**

**مديرية التنمية الاجتماعية**

**عمان الغربية**

**الرقم : ج ع / ٢٧٧ / ٧١٧١**

**التاريخ : ٥ / ١٢ / ١٩٩٤ م**

**نائب رئيس جميعة الدوايمة للتنمية الاجتماعية**

**ص ب ( ٦٣٠٣٨٠ )**

**الموضوع** : الهيئة الادارية

قرر معالي وزير التنمية الاجتماعية بكتابة رقم ج ع / ٢٧٧ / ٢٢٠٣٧ تاريخ ١٩٩٤/١١/٢٨ الموافقة على نتيجة انتخابات الهيئة الادارية لجمعيتكم والتي جرت بتاريخ ١٩٩٤/٦/١٧ وفاز بها السادة التالية اسماؤهم :-

**١. يونس احمد سلامة ابو صبيح** نائب الرئيس .

**٢. زياد حسن احمد الزعاترة** امين صندوق .

**٣. محمود عبداللطيف سمرة الغوانمة** عضو

**٤. أحمد محمود حجة الحجوج** عضو

**٥. عبدالرحمن علي سعيد العبسي** عضو

**٦. جبريل عيسى سليمان** عضو

**٧. مؤمني بحشان محمد** عضو

باستثناء السيدان يوسف عبدالهادي سليمان وجميل محمود صالح عطفا على كتاب عطوفة محافظ العاصمة رقم ٣١٩٠٥/٨٢/٣/٤ تاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٤ .

نرجو دعوة الهيئة العامة للاجتماع وذلك لاجراء انتخابات تكميلية للهيئة الادارية لانتخاب عضوين للهيئة الادارية بدلا من العضوين المستثنين وتزويدنا بالمعلومات الشخصية عنهما عند انتخابهما لاحقاً .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،،،،

**عمر حسين سمارة**

**مدير التنمية الاجتماعية**

**عمان الغربية**

نسخة / لمعالي وزير التنمية الاجتماعية / اشارة لكتاب معاليه اعلاه .

نسخة / لعطوفة محافظ العاصمة .

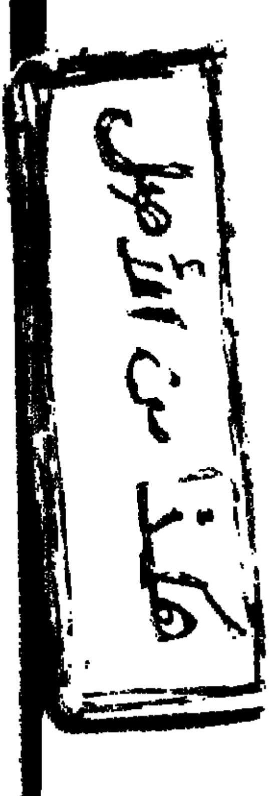
نسخة / رئيس اتحاد الجمعيات الخيرية / العاصمة .

نسخة : لمساعدة المدير .

نسخة / رئيسة قسم تنمية المجتمعات المحلية .

**معالي رئيس المجلس** : الاستاذ خليل حدادين .

- وهنا الصت الجميع لسماع اذان الظهر -





**معالي رئيس المجلس** : الاستاذ خليل تفضل .

**السيد خليل حدادين :**

**معالي الرئيس**

**الزملاء النواب**

اشكر معالي وزيرة التنمية الاجتماعية على اجابتها على سؤالي رقم ١١٦ تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٧ ضمن المدة القانونية إلاّ انه في ضوء الاجابة الواردة من معاليها فيما يتعلق بطلبي بالاطلاع على كتاب عطوفة المحافظ الخاص باستثناء السيدين يوسف عبدالهادي سليمان وجميل محمود صالح من عضوية الهيئة الادارية لجميعة الدوايمة واللذين تم انتخابهم ديمقراطياً فأنني اسجل تحفظي على ان معاليها لم ترد على نص السؤال موضوع البحث ولم توضح الاجابة ما هو السند القانوني الذي احتكم اليه عطوفة المحافظ خاصة وان قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ كان سابق على قانون الاحزاب السياسية وان الديمقراطية التي تبيح الحق لكل مواطن في ان يكون له انتماءه السياسي ، كما اننا نعتقد ان هذه الديمقراطية لا تحرم المواطن من ان يكون عضواً في هيئة ادارية في جمعية خيرية تطوعية والملاحظ بأن عطوفة المحافظ فيما يبدو انه لا يزال يمارس صلاحياته في ضوء الانظمة والقوانين السابقة في زمن القوانين الاستثنائية والاحكام العرفية والتي الغيت بفضل الاعتراف بالحق السياسي للمواطن وانتمائه للأحزاب السياسية المرخصة .

**معالي الرئيس**

**الزملاء النواب**

فإذا لم تتراجع معالي الوزيرة عن قرارها فانني احتفظ بحقي بتحويل السؤال الى استجواب ضمن النظام الداخلي لمجلسكم الكريم .

وشكراً

**معالي رئيس المجلس** : شكراً لك ، السؤال الذي يليه .

**السيد الامين العام :**

٢ - كتاب معالي وزير المالية والري رقم (٣٠٦) تاريخ ١٩٩٥/١/١٤ ، جواباً على السؤال رقم (١٠١) المقدم من سعادة النائب السيد جميل الحشوش .

( مؤجل من الجلسة السابقة )

بسم الله الرحمن الرحيم

**المملكة الأردنية الهاشمية**

**مجلس النواب**

**الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٤ / ٣٦٦١**

التاريخ : ٢٦ / ١٢ / ١٩٩٤ م

**معالي وزير المياه والري**

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١٠١) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢١ المقدم من سعادة النائب السيد جميل الحشوش .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هايل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

معالي رئيس مجلس النواب

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير المياه والري الاكرم للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

**نص السؤال :** لماذا تم رفع اثمان الوحدات السكنية في منطقة الاغوار الجنوبية الى مبلغ وقدره ثلاثمائة وخمسون ديناراً علماً أنه كان ثمن الوحدة السكنية الواحدة خمسون ديناراً فقط ، ما هي الاسباب التي أدت الى زيادة اثمان الوحدات السكنية حالياً ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب جميل الجشوش

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة المياه والري

سلطة وادي الأردن

الرقم : س و أ / ٥ / ٦ / ٣٠٦

التاريخ : ١٤ / ١ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتاب معاليكم رقم ٣/١٦/٢٤/ ٣٦٦١ تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٦ بخصوص السؤال رقم (١٠١) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢١ والمقدم من سعادة النائب السيد جميل الجشوش والمتضمن رفع اثمان الوحدات السكنية في منطقة الاغوار الجنوبية .

ارجو العلم بانه لم يتم رفع اسعار اثمان الوحدات السكنية في منطقة الاغوار الجنوبية ، علماً بان ثمن الوحدة السكنية خمسون دينار فقط .

واقبلوا فائق الاحترام ،،،،

وزير المياه والري

الدكتور صالح ارشيدات

**معالي رئيس المجلس :** السيد جميل الجشوش .

**السيد جميل الجشوش :** شكراً معالي الرئيس .



اشكر معالي وزير المياه والري على الاجابة

**معالي رئيس المجلس :** شكراً لك ، السؤال الذي يليه .

**السيد الامين العام :**

٣ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (٤٠٥) تاريخ ١٩٩٥/١/١٢ ، جواباً على السؤال رقم (٧٨) المقدم من معالي النائب السيد عبدالكريم الدغمي .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٤ / ٣٥٢٩

التاريخ : ١٧ / ١٢ / ١٩٩٤ م

دولة رئيس الوزراء الأفخم

ابعث لدولتكم صورة عن السؤال رقم (٧٨) تاريخ ١٩٩٤/١٢/١٣ ، المقدم من معالي النائب السيد عبدالكريم الدغمي .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هايل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

تحية طيبة واحتراماً ،

ارجو التكرم باحالة السؤال التالي الى دولة رئيس الوزراء و / او معالي وزير المالية آملاً ارسال الاجابة خلال المهلة المنصوص عليها في النظام الداخلي للمجلس .

مع الاحترام

١٩٩٤/١٢/١١م النائب

عبدالكريم الدغمي

**السؤال :**

أ- هل تم بيع حصة / اسهم الملكية الاردنية في شركة النقل السياحي (جت) ؟

ب- واذا كان هنالك بيع لهذه الاسهم ، فمن هو المشتري ؟ وعدد هذه الاسهم المباعة ؟ والباقية إذا بقي شيء ؟

ج- ما هو سعر السهم من أسهم هذه الشركة (جت) في السوق المالي ؟

وشكراً

١٩٩٤/١٢/١١. عبدالكريم الدغمي

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ٥١ / ١٢ / ٤ / ٥٠٤

التاريخ : ١١ / ٨ / ١٤١٥ هـ

الموافق : ١٢ / ١ / ١٩٩٥ م

**معالي رئيس مجلس النواب**

اشير الى كتابكم رقم ٢٤/١٦/٣/ ٣٥٢٩ تاريخ ١٩٩٤/١٢/١٧ ومرفقه السؤال الموجه من معالي النائب السيد عبدالكريم الدغمي حول صحة بيع حصة الملكية الاردنية في شركة النقل السياحي جت .

ابعث الى معاليكم بصورة عن كتاب معالي وزير النقل رقم ٥٠/١٣/٣٠ تاريخ ١٩٩٥/١/٤ الذي استطلعت رأيه بالموضوع ، للعلم بمضمونه .

واقبلوا فائق الاحترام .

**رئيس الوزراء**

بسم الله الرحمن الرحيم

**المملكة الأردنية الهاشمية**

**وزارة النقل**

الرقم : ٣٠ / ١٣ / ٥٠

الموافق : ٤ / ١ / ١٩٩٥ م

**دولة رئيس الوزراء الافخم**

اشارة لكتاب دولتكم رقم ٤/١٢/٥١/ ١٣٢٨٤ تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٢ والمتعلق بالسؤال الموجه من معالي النائب عبدالكريم الدغمي حول بيع حصة الملكية الاردنية في شركة "جت".

ارجو دولتكم العلم بأنه تم بيع كافة أسهم الملكية الاردنية الى بنك القاهرة عمان والبالغ عددها (٢٠٠٠٠) عشرون الف سهم بسعر (٥٠) خمسون ديناراً للسهم الواحد ، علماً بأن قيمة السهم الاسمية هي دينار واحد .

كما ارجو ان اشير الى أن اسهم شركة جت غير متداولة في سوق عمان المالي .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

**سمير قعوار**

**وزير النقل**

**معالي رئيس المجلس :** الاستاذ عبدالكريم الدغمي .

**السيد عبدالكريم الدغمي :** شكراً معالي الرئيس .

شكراً لسيادة رئيس الوزراء وشكراً لمعالي وزير النقل على هذا الجواب ولكنني بموجب النظام الداخلي استوضح معالي وزير النقل فقط ما هو سبب البيع ؟ هل يعلم ما هو سبب البيع ؟ وهل هناك قرار متخذ من مجلس ادارة الملكية بالبيع ام انها صلاحية المدير العام ؟ هذا هو الاستيضاح .

الاستيضاح الاخر هل استعملت حصيلة البيع في تسديد ماذا ؟ هل استعملت في تسديد مديونية ام في استثماراً اخر للملكية ؟ هذا هو استيضاحي وشكراً معالي الرئيس .

**معالي رئيس المجلس :** شكراً لك ، معالي وزير النقل .

**معالي وزير النقل :** شكراً معالي



الرئيس .

الاخ ابو فيصل يعلم وضع الملكية المادي وهناك لجنة برلمانية تبحث في هذه الامور وسوف وتخرج في تقريرها في القريب العاجل .

بيع الاسهم هو لدعم الملكية لايجاد بعض الاموال لتكون بمثابة راسمال تشغيلي لها حتى نقوم باعادة هيكلة هذه الشركة بعد الدراسات التي قامت بها شركات عالمية ، واظن موضوع البيع واجب وهو مصدر لتزويد الشركة ببعض المال ، واظن هذا القرار هو من قبل مجلس ادارة الملكية الاردنية ولهم الحق في ذلك وشكراً .

**معالي رئيس المجلس :** السؤال الذي يليه .

**السيد الامين العام :**

٤- كتاب معالي وزير الاعلام رقم (٦٠) تاريخ ١٩٩٥/١/٤ ، جواباً على السؤال رقم (٧٥) المقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد .

بسم الله الرحمن الرحيم

**المملكة الأردنية الهاشمية**

**مجلس النواب**

**الرقم :** ٣ / ١٦ / ٢٤ / ٣٥٩٣

التاريخ : ٢١ / ١٢ / ١٩٩٤ م

**معالي وزير الأعلام / وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء**

أبعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٧٥) تاريخ ١٩٩٤/١٢/١٣ ، المقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

**م. سعد هايل السرور**

**رئيس مجلس النواب**

**المملكة الأردنية الهاشمية**

**مجلس النواب**

**التاريخ :** ٨ / رجب / ١٤١٥ هـ

**الموافق :** ١٠ / ١٢ / ١٩٩٤ م

**معالي رئيس مجلس النواب**

**الموضوع :** الاسئلة

**رقم السؤال :**

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير الاعلام الأكرم للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

**نص السؤال :** اطلعت على بعض الصحف الاسبوعية الصادرة في الاسبوع الماضي فكان في احداها على لسان سائحة

يهودية تقول :

( لا تخافوا من الايدز فقد احضرنا معنا الواقيات ) .

وصحيفة أخرى كتبت بالبنط العريض : اغتصبها ابوها وصحيفة ثالثة عنوانها ثلاثة جرائم زنا تهز المجتمع الاردني .

لقد عظم الخطب يا وزير الاعلام واصبحت هذه الصحف وباءات رذيلة وفيها دعوة صريحة للانحلال مما يتعارض كليا مع قانون المطبوعات والنشر ويتعارض مع قيم الامة كلها .

فما هي اجراءات وزارة الاعلام لتطبق القانون على هذه الصحف .

وهل اطلع معاليه على مثل هذه الاخبار والعناوين ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

**النائب**

**د. همام سعيد**

بسم الله الرحمن الرحيم

**المملكة الاردنية الهاشمية**

**وزارة الاعلام**

**عمان – الاردن**

**الرقم** : ٥ / ١٦ / ٦٠

**التاريخ** : ٤ / ١ / ١٩٩٥ م

**الموافق** : / ٧ / ١٤١٥ م

**معالي رئيس مجلس النواب**

اشير الى كتابكم رقم ٢٤/١٦/٣/ ٣٥٩٣ تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢١ ومرفقه السؤال رقم (٧٥) تاريخ ١٩٩٤/١٢/١٣ المقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد .

ارجو ان اعلم معاليكم بان دائرة المطبوعات والنشر قد اتخذت الاجراءات التالية :-

١- احالت الدائرة في ١٩٩٤/١٢/٢٠ (صحيفة البلاد) عدد (١٠٠) الصادر بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٧ الى عطوفة النائب العام لما قامت بنشره على الصفحة الثامنة عشرة حول جرائم الزنا ، وتضخيم هذه الاخبار .

٢- احالت الدائرة في ١٩٩٤/١٢/٢١ العدد ٢١ من صحيفة (حوادث الساعة) الى عطوفة النائب العام لما قامت بنشره تحت عنوان ( اغتصبها ابوها ) مما يعطي فكرة مشوهة عن مجتمعنا .

٣- احالت الدائرة في ١٩٩٤/١٢/٢٥ العدد ( ٥٢٩) من صحيفة شيحان الصادر في ١٩٩٤/١٢/٦ الى عطوفة النائب العام لنشرها مجموعة اعلانات مبتذلة صادرة عن صحف اسرائيلية لم يسمح لها بدخول الأردن .

وقد اجرت الدائرة دراسة حول هذا الموضوع مع مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية ، وتم اغلاق هذه الخطوط من الاردن ، وهناك ارقام من



دول اميركا اللاتينية والوسطى ، ولا يمكن اقفالها فنياً لانها تقطع الاتصال كلية حسب رأي الخبراء في مؤسسة الاتصالات لذلك قدمت هذه الصحيفة لعطوفة النائب العام .

مما تقدم يتضح بان الصحف الثلاث بمواضيعها المذكورة في كتاب سعادة النائب المحترم قد قدمت فعلاً للقضاء حال صدورها ( مرفقاً لمعاليكم صورة عن احالات الصحف الثلاث لعطوفة النائب العام ) .

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

**وزير الاعلام**

**د. جواد العناني**

بسم الله الرحمن الرحيم

**المملكة الأردنية الهاشمية**

**وزارة الاعلام**

**دائرة المطبوعات والنشر**

عمان – الاردن

الرقم : ١٤ / ١ / ٤٣٣١

التاريخ : ٢٢ / ٧ / ١٤١٥ هـ

الموافق : ٢٥ / ١٢ / ١٩٩٤ م

**عطوفة النائب العام الاكرم**

**الموضوع** : قضايا المطبوعات والنشر

يرجى التفضل بالعلم بان صحيفة شيحان العدد (٥٢٩) تاريخ ١٠-١٦ كانون اول ١٩٩٤ ، قد قامت بنشر مجموعة اعلانات مبتذلة باللغة العبرية والعربية تصدر في الصحف الاسرائيلية وبجانبها التوضيح الوافي لها تحت عنوان ( سكس هاتفي مستورد) على الصفحة (٢١) .

وحيث ان نشر مثل هذه الاعلانات يعد امراً منافياً للاخلاق والاداب العامة ولعاداتنا ويحث على الفجور ، فانه ايضاً يعد مخالفة لاحكام المادة (٤٠/أ/٩) من قانون المطبوعات والنشر رقم (١٠) لسنة ١٩٩٣ ولاحكام المادة (١/٣١٩) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ .

وعليه يرجى التكرم اتخاذ ما ترونه مناسباً لتحريك شكوى جزائية ضد صحيفة شيحان لمخالفتها احكام المادتين اعلاه واية نصوص اخرى ترونها عطوفتكم ، علماً بان هناك شهود اثبات وهم :

١. الاستاذ محمد امين .
٢. الاستاذ احمد طبيشات .
٣. السيد ربحي عمر .
٤. السيد نصفت شقير .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

**المدير العام لدائرة المطبوعات والنشر**

**محمد امين**

نسخة / لمعالي وزير الاعلام

نسخة / لعطوفة نقيب الصحفيين .

نسخة / لمكتب الشؤون القانونية .

نسخة / لملف الصحيفة

المرفقات : صحيفة شيحان العدد ( ٥٢٩ )
تاريخ ١٠ - ١٦ كانون اول ١٩٩٤ .

بسم الله الرحمن الرحيم

**المملكة الأردنية الهاشمية**

**وزارة الاعلام**

**دائرة المطبوعات والنشر**

عمان - الاردن

الرقم : ١٤ / ١ / ٤٣٥٠

التاريخ : ٢٤ / ٧ / ١٤١٥ هـ

الموافق : ٢٧ / ١٢ / ١٩٩٤ م

**عطوفة النائب العام الاكرم**

**الموضوع : قضايا المطبوعات والنشر**

لاحقاً لكتابنا رقم ٤٢٧٦/١/١٤ تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢١ والمتضمن طلب تحريك شكوى جزائية ضد صحيفة حوادث الساعة العدد ( ٢١ ) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٦ ، اعلمكم بانه قد ورد في نهاية كتابنا المشار اليه خطأ بخصوص الصحيفة المطلوب تحريك شكوى جزائية ضدها ، اذ وردت صحيفة البلاد خطأ .

أرجو التكرم بتصويب الوضع ورفع الشكوى ضد صحيفة حوادث الساعة حيث انها هي المخالفة وليست صحيفة البلاد .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

**المدير العام لدائرة المطبوعات والنشر**

**محمد أمين**

نسخة / لمعالي وزير الاعلام

نسخة / لمعالي وزير العدل

نسخة / لعطوفة نقيب الصحفيين

نسخة / للمكتب القانوني

نسخة / لملف الصحيفة

بسم الله الرحمن الرحيم

**المملكة الاردنية الهاشمية**

**وزارة الاعلام**

**دائرة المطبوعات والنشر**

عمان - الاردن

الرقم : ١٤ / ١ / ٤٢٧٦

التاريخ : ١٨ / ٧ / ١٤١٥ هـ

الموافق : ٢١ / ١٢ / ١٩٩٤ م

**عطوفة النائب العام الاكرم**

**الموضوع : قضايا المطبوعات والنشر**

**ارجو العلم :-**

قامت صحيفة حوادث الساعة عدد ( ٢١ ) الصادرة بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٦ بنشر مقال على الصفحة الاولى وعلى الصفحة السابعة تحت عنوان : ( اغتصبها ابوها ) وحيث ان نشر مثل هذه المقالات والاخبار والتعليق عليها بما جاء فيها تعد مخلة بالاداب والاخلاق العامة وتجرح الشعور والمشاعر الانسانية والمواطن مما يعد مثل هذا النشر مخالفة لنص المادة ٩/٤٠أ من قانون المطبوعات والنشر رقم (١٠) لسنة ١٩٩٣ .

لذا وبناء على ما تقدم ارجو عطوفتكم اتخاذ ما ترونه مناسباً لتحريك شكوى جزائية ضد صحيفة البلاد والمسؤولين عنها لمخالفتها احكام ونصوص المادة المذكورة اعلاه واية نصوص اخرى ترونها عطوفتكم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

**المدير العام لدائرة المطبوعات والنشر**

**محمد أمين**

نسخة / لمعالي وزير الاعلام

نسخة / لمعالي وزير العدل

نسخة / لعطوفة نقيب الصحفيين

نسخة / للمكتب القانوني

نسخة / لملف الصحيفة

بسم الله الرحمن الرحيم

**المملكة الاردنية الهاشمية**

**وزارة الاعلام**

**دائرة المطبوعات والنشر**

عمان - الاردن

الرقم : ١٤ / ١ / ٤٢٦٤

التاريخ : ١٧ / ٧ / ١٤١٥ هـ

الموافق : ٢٠ / ١٢ / ١٩٩٤ م



**عطوفة النائب العام الاكرم**

**الموضوع : قضايا المطبوعات النشر**

**أرجو العلم :-**

قامت صحيفة البلاد عدد ( ١٠٠) الصادر بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٧ بنشر مقال على الصفحة الاولى وعلى الصفحة الثامنة عشرة تحت عنوان : ( ثلاث جرائم زنا فاحش تهز المجتمع الاردني ) وحيث ان نشر مثل هذه المقالات والاخبار المخلة بالاداب والاخلاق العامة ، تجرح مشاعر الانسان والمواطن تعد مخالفة لقانون المطبوعات والنشر ومخالفة لنص المادة ٩/٤٠أ من نفس القانون المذكور .

لذا وبناء على ما تقدم أرجو عطوفتكم اتخاذ ما ترونه مناسباً لتحريك شكوى جزائية ضد صحيفة البلاد والمسؤولين عنها لمخالفتها احكام ونصوص المادة المذكورة اعلاه واية نصوص اخرى ترونها عطوفتكم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

**المدير العام لدائرة المطبوعات والنشر**

**محمد امين**

نسخة / لمعالي وزير الاعلام

نسخة / لمعالي وزير العدل

نسخة / لعطوفة نقيب الصحفيين

نسخة / للمكتب القانوني

نسخة / لملف الصحيفة

**معالي رئيس المجلس :** الدكتور همام غالب ، السؤال الذي يليه .

**السيد الامين العام :**

٥- كتاب معالي وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية رقم (٤٤٥) تاريخ ١٩٩٥/١/٨ ، جواباً على السؤال رقم (١١٤) المقدم من سعادة النائب الدكتور محمد عويضة .

بسم الله الرحمن الرحيم

**المملكة الأردنية الهاشمية**

**مجلس النواب**

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٤ / ٦٨

التاريخ : ٧ / ١ / ١٩٩٥ م

**معالي وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية**

أبعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١١٤) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٧ المقدم من سعادة النائب الدكتور محمد عويضة .

أرجو الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

وتقبلوا الاحترام

**م. سعد هايل السرور**

**رئيس مجلس النواب**

بسم الله الرحمن الرحيم

**المملكة الأردنية الهاشمية**

**مجلس النواب**

التاريخ : ٢١ / ١٢ / ١٩٩٤

**معالي رئيس مجلس النواب**

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير الأوقاف المحترم للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

**نص السؤال :** ارجو تزويدي بأعداد المساجد التي يعمل فيها ائمة وخطباء مؤهلين وما هي درجة التأهيل العلمي وباعداد المساجد التي يعمل فيها أئمة وخطباء غير مؤهلين .

وباعداد المساجد التي تحتاج الى خدم او مؤذنين أو أئمة أو خطباء .

واعداد العاملين في المساجد من غير الاردنيين ومؤهلاتهم وتاريخ تعيين كل منهم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

**النائب**

**د. محمد عويضة**

بسم الله الرحمن الرحيم

**المملكة الأردنية الهاشمية**

**وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية**

الرقم : ١ / ١ / ٢١ / ٤٤٥



التاريخ : ٧ / ٨ / ١٤١٥ هـ

الموافق : ٨ / ١ / ١٩٩٥ م

**معالي رئيس مجلس النواب الاكرم**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اشارة الى كتابكم رقم ٦٨/٢٤/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٥/١/٧ المربوط معه السؤال رقم (١١٤) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢١ المقدم من سعادة النائب الدكتور / محمد عويضة .

ارجو ان ابين لمعاليكم بان الاجابة على السؤال هو :-

- عدد المساجد التي بها أئمة حملة بكالوريس فما فوق (١٦١) مسجداً .
- عدد المساجد التي بها أئمة من حملة الدبلوم (٢٧٥) مسجداً .
- عدد المساجد التي بها أئمة من حملة الثانوية العامة (٦٧٨) مسجداً .

فما دون وثائقي الاهلية لدى لجان توجيه الجهات .

- المساجد التي بحاجة إلى ائمة (٨٩٨) مسجداً .
- عدد المساجد التي بحاجة الى مؤذنين وخدم (٢٥٦) مسجداً .
- عدد الخطباء من حملة البكالوريس فما فوق (٤٨٠) خطيباً .
- عدد الخطباء من حملة الدبلوم فما دون (٤١٤) خطيباً .

وثائقي الاهلية لدى لجنة توجيه الجهات .

- الائمة والخطباء غير الاردنيين ( ٧٧) اماماً وخطيباً .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

**وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية**

**""" الدكتور / عبد السلام العبادي """**

نسخة / لمدير الوعظ والارشاد .

نسخة / للمدير الاداري .

نسخة / للملف ١ / ١ / ١٦

**معالي رئيس المجلس :** الدكتور محمد عويضة .

**الدكتور محمد عويضة :**

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وبعد .

اشكر لمعالي الأخ الوزير الاجابة على سؤالي في الوقت المحدد ، كما أن جواب معاليه جاء متضمناً للمطلوب من السؤال الا جزئية صغيرة تتعلق بالعاملين من غير الاردنيين في المساجد ومؤهلاتهم وتاريخ تعيين كل واحد منهم .

**معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين**

إن اجابة معالي الوزير كشفت النقاب عن مأساة وطنية وفاجعة دينية حيث تبين من اجابة معاليه أن ثمة (١١٢٨) مسجداً بلا

خطيب وأن ثمة ( ٢٥٦) مسجداً بدون مؤذن أو خادم ، وأن ثمة (٨٩٨) مسجد بلا إمام .

وإزاء هذه الارقام المذهلة والحقيقة المفجعة أتساءل أين وزارة الاوقاف عن هذا كله ، وما هي خطتها لمعالجة هذا الوضع ، وماذا فعل معالي الوزير لسد هذا الخلل ، لا سيما وانه يتولى حقيبة الأوقاف للمرة الثانية ومنذ عدة سنين .

وهل أمرُ توجيه نصف سكان الاردن التوجيه الاسلامي الراشد من الامور التي يمكن أن يُتغافل عنها حيث عدد المساجد التي بلا خطباء يزيد عن عدد نصف مساجد المملكة .

قد يقول معاليه ان جزءاً كبيراً من هذه المساجد يُغطى بخطباء متبرعين أو باكرامية أي غير موظفين ، مع أن سؤالي لم يقتصر على الموظفين وكذلك إجابة معاليه لم تقتصر عليهم ، لكن إن قال ذلك فأنا اذكره باجاباته السابقة لعدد من السادة النواب حيث كان عدد هؤلاء محدوداً جداً .

واتساءل يا معالي الاخ الوزير كيف تكون أوضاع المساجد بلا خطيب ولا إمام ولا مؤذن ولا خادم ، وما الرسالة التي يمكن ان تؤديها مثل هذه المساجد ، وهل يُترك الامر فيها إلى من يخوضون في الدين بلا علم ولا هدى .

ثم كيف يقبل في بلد مثل الاردن في مستواه الثقافي والعلمي ، وبالرسالة الاسلامية التي يحرص عليها أن يكون في مساجده (٦٧٨) إماماً يحملون الثانوية العامة او ما دونها ونحن في القرن العشرين وعلى ابواب القرن الحادي والعشرين والمئات من الخريجين يحملون البكالوريس لا يجدون عملاً ثم أتساءل يا معالي الوزير عن علاقة هذه الشواغر الكبيرة بالاجراءات التي قامت بها الوزارة في عهدكم بفصل العديد من الخطباء والأئمة ومنع العديد منهم من الوعظ والخطابة والتدريس في المساجد ومنهم نواب الأمة وكل الذين منعوا من حملة أعلى المؤهلات العلمية الشرعية حتى بلغ الأمر أن تصدر قرارات المنع ضد وزيرين سابقين للاوقاف من حملة الدكتوراة من الازهر الشريف .

لعل ما يفسر هذا الوضع المأساوي لمساجدنا وتعطيلها عن القيام بهذا الواجب الشرعي الوطني في تربية الأمة وتوجيهها أننا لا نجد في منجزات الحكومة السابقة واهتماماتها فيما قدمته لخطاب العرش السامي في دورتين برلمانيتين اي ذكر للأوقاف ورسالتها ، وكأنها في غياب عن هذا الواقع أو كأنها ليست من وزارات الحكومة ذات المنجزات او الطموحات وانني لارجو أن تتمكن الحكومة من تنفيذ وعدها الذي ورد في البرنامج الحكومي حيث ورد في البيان الحكومي : « وانا اقتبس هنا » .

« سوف تعمل حكومتي على تشجيع نشر الثقافة الاسلامية ، وتمثل أحكام الشريعة السمحاء باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع ، كما ستعمل على دعم رسالة المسجد وذلك عن طريق دعم جهاز الوعظ والارشاد والتوجيه الاسلامي ورفده بالكفاءات ، وتأهيل الأئمة ، والنهوض بمستوى الخطابة والتدريس وتكثيف



الدروس الدينية لتوجيه المواطنين الى معاني الخير والفضيلة والتسامح " انتهى الاقتباس .

أين واقع اداء وزارة الأوقاف في المساجد من هذا التوجه الكريم وهذا الوعد ، وهل هي قادرة على تحقيق هذا الطموح ؟

وبانتظار أن يتحقق ذلك فإننا لمنتظرون .

وشكراً لكم

**معالي رئيس المجلس :** شكراً لك ، معالي وزير الاوقاف .

**معالي وزير الاوقاف :**

بسم الله الرحمن الرحيم

اشكر سعادة النائب الدكتور محمد عويضة على ملاحظاته واستخلاصاته من حصيلة الارقام الموجودة بين يدينا ، احب ان اطمئن اخي النائب المحترم ان وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية تنفذ خطة لمعالجة هذا الوضع الموروث عن سنين طويلة من المعالجات المحدودة لمشكلة كانت منها مساجدنا نحن نشكوا من سنين طويلة من قلة المؤهلين وحاملين الشهادات الشرعية ، فخلال الاربعين او الخمسين السنة الماضية كان يتم معالجة هذا الامر في وزارة الاوقاف عن طريق تنظيم خاص ليس كما ذكرنا في جلسة سابقة لجد توجيه الجهات ، كانت لجنة توجيه الجهات هي التي كانت تفحص المتقدمين لاشغال وظائف الأئمة والمؤذنين وتقدم تنسيباً بالتعيين فجرى تعيين اعداد كبيرة من هؤلاء ذكرنا رقماً امامكم هذا في ما يتعلق بالائمة فقط ، المساجد التي بها أئمة من حملة الثانوية العامة (٦٧٨) مسجداً واذا اضفنا اليها المؤذنين والخدم فاننا نقفز الى اكثر من (١٥٠٠) شخص عين في السنوات السابقة وله حقوق وظيفية كاملة وهو قد سد ثغرة كنا محتاجين اليه فيها فهل يرغب سعادة النائب المحترم ان تقوم وزارة الاوقاف بالاستغناء عن خدمات هؤلاء ولهم حقوقهم الوظيفية وزارة الاوقاف كما اوضحنا في جواب سابق وضعت خطة لتأهيل هؤلاء والوصول بهم الى ما يعادل مرحلة الدبلوم وفي اجابة قادمة لاحد السادة النواب اوضحنا هذا الامر واوضحنا خطة الوزارة لتاهيل هذا العدد الكبير من موظفيها ، هذا في ما يتعلق بعدد المساجد التي بها ائمة من حملة الثانوية العامة فما دون .

خطط الوزارة الاخرى هي استحداث شواغر جديدة لتعيين مؤهلين ، وقد اخذنا كما اوضحت في مرة سابقة قراراً واضحاً من يوم انسب الى هذا المنصب الذي اتشرف بحمل عبئة اخذ قرار بأن لا يعين في وظيفة امام إلا منه ومن حملة اخذ قرار بان لا يعين في وظيفة امام الا من هو من حملة الشهادات الشرعية وبحمدالله تم في السنتين الاخيرتين تعيين ما يزيد عن (١٥٠) شخصاً من حملة الشهادات الشرعية ، لكن هذا كما هو معلوم يرتبط بالموازنة وقدره الوزارة على استحداث الشواغر واظن مجلسكم الكريم قد اقر في موازنة عام ١٩٩٥ (١١) مليون ديناراً دعماً لموازنة الاوقاف لتحقيق هذا الهدف وغيره من الاهداف الكبيرة المناطة بالوزارة وبقدر ما تتمكن الوزارة من زيادة هذه المخصصات بقدر ما ستتمكن من الاستعجال في تحقيق هذا

الهدف الكبيرة هذا امر في الواقع كما نعلم جميعاً له علاقة بالامكانيات والقدرات المتاحة ، هذا جانب وجانب اخر الوزارة لديها الآن خطة وقد بدأت بتنفيذها بفعاليه كبيرة لتنمية موارد الاوقاف الذاتية من اجل ان تكون قادرة على تحقيق هذا الهدف الكبير ، لكن احب ان اطمئن – اذا سمح لي الرئيس – سعادة النائب والاخوة النواب انه بفضل الله وبحمده الوزارة باجراءات عديدة تعالج هذه المشكلة عن طريق التعيين بالمكافأة وعن طريق التبرع وعن طريق أن يسمح للشخص بأن يقوم بهذه الواجبات مقابل السكن في سكن المسجد الى غيره بحيث نستطيع بان نقول بكل قوة ووضوح ان جميع مساجدنا بحمدالله وفضله فيها خطباء وفيها أئمة يقومون بالصلوات ، لكن السؤال كان عن الكادر الوظيفي الرسمي ، واذا اراد سعادة النائب ان نأتي بكل هذه التفصيلات فنحن جاهزون اما قضية منع بعض الخطباء فأرجو ان اوضح هنا ان هذه اجراءات قانونية تمت في اطار مخالفات وقعت من بعض الاشخاص طالب الاخوة النواب في اكثر من مرة ان نطبق عليهم قانون الوعظ والارشاد وقد طبقناه ولم يشمل قرار المنع الا (٢٥) شخصاً من خلال اعداد كبيرة تصل الى اكثر من الفين شخص ، شكراً .

**معالي رئيس المجلس :** شكراً لك ، السؤال الذي يليه .

**السيد الامين العام :**

٦- كتاب معالي وزير المالية رقم (٣٢٨) تاريخ ١٩٩٥/١/٩ ، جواباً على السؤال رقم (٩١) المقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الربضي .

بسم الله الرحمن الرحيم

**المملكة الأردنية الهاشمية**

**مجلس النواب**

**الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٤ / ٣٦١١**

التاريخ : ٢٤ / ١٢ / ١٩٩٤ م

**معالي وزير الماليه**

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٩١) تاريخ ١٩٩٤/١٢/١٨ ، المقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الربضي .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

**م. سعد هايل السرور**

**رئيس مجلس النواب**

**المملكة الأردنية الهاشمية**

**مجلس النواب**

التاريخ : ١٥ / ١٢ / ١٩٩٤ م

**معالي رئيس مجلس النواب**

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير المالية للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .



**نص السؤال :** هل هنالك ما يمنع ان يخضع موظفو الفئة الرابعة للتقاعد ، وان ينتفع هؤلاء بالضمان الصحي عندما تنهى خدماتهم ، وما هي اسباب عدم تحويلهم للتقاعد ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

**النائب**

**د. فرح الربضي**

بسم الله الرحمن الرحيم

**المملكة الأردنية الهاشمية**

**وزارة المالية**

عمان

الرقم : ٢ / ١٩ / ٠٠٠٣٢٨

التاريخ : ٩ / ١ / ١٩٩٥

**معالي رئيس مجلس النواب**

أشير الى كتاب معاليكم رقم ٣/١٦/ ٣٦١١/٢٤ تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٤ ومرفقه السؤال رقم (٩١) تاريخ ١٩٩٤/١٢/١٨ المقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الربضي وأرجو بيان ما يلي :-

أ) فيما يتعلق بامكانية اخضاع موظفي الفئة الرابعة لقانون التقاعد المدني رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ ، فانه يتعذر ذلك للاسباب التالية :-

١) ان خدمات الموظفين غير المصنفين الذين تم تعيينهم بالخدمة بعد نفاذ احكام قانون التقاعد رقم (٣) لسنة ١٩٤١ أصبحت غير تابعة للتقاعد ، وإثر صدور قانون مؤسسة الضمان الاجتماعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٨ ، أصبحوا تابعين لاحكامه اعتباراً من ١٩٨١/١١/١ ويستحقون رواتب تقاعدية بموجبه ، وقد استقرت أمورهم على هذا الاساس وفي قانون المؤسسة الضمانة الكافية لحقوقهم التقاعدية والتأمينات والضمانات المختلفة .

٢) اذا ما تم اخضاع موظف الفئة الرابعة لقانون التقاعد المدني ، فانه سيفقد ثلث مدة خدماته التي تسبق تاريخ شموله أحكامه هذا القانون ، إذ بانه بموجب بأحكامه سيتم احتساب ثلثي مدة الخدمة لأغراض التقاعد ، مما قد يحول دون حصول الكثير منهم على الراتب التقاعدي لبلوغهم الستين من العمر قبل إكمال المدة المقررة للحصول على هذا الراتب ، اضافة الى أن هذا الراتب – اذاحصل عليه – سيكون زهيداً جداً مقارنة بالراتب الذي سيقرر استناداً لاحكام قانون الضمان الاجتماعي .

٣) في ظل قانون الضمان الاجتماعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٨ ، فان باستطاعة موظف الفئة الرابعة الخاضع لاحكامه الحصول على راتب تقاعدي للشيخوخة سنداً لاحكام المادة (٤٢) منه ، كما ان باستطاعته أيضاً استكمال المدة المقررة للحصول على الراتب التقاعدي بضم سنوات خدمة سابقة لخدماته على أساس

الشراء المعمول به بموجب المادة (٤٦) من هذا القانون .

وهذه ميزات غير متوفرة في قانون التقاعد المدني .

٤) ضمن قانون مؤسسة الضمان الاجتماعي الحقوق التقاعدية لمن تنهى خدماتهم في حالات الوفاة والعجز الطبيعي وحالات اصابات العمل .

مما تقدم ، يتضح ان قانون الضمان الاجتماعي كفل لموظفي الفئة الرابعة كافة حقوقهم ولا حاجة لاخضاعهم لقانون التقاعد المدني .

ب) أما فيما يتعلق بانتفاع موظفي الفئة الرابعة بالتأمين الصحي عندما تنهى خدماتهم ، فإن نظام التأمين الصحي المدني رقم (١٠) لسنة ١٩٨٣ أجاز لمن إنتهت خدماتهم بسبب السن القانونية او بسبب المرض الاستمرار بالاشتراك في صندوق التأمين الصحي المدني اختيارياً سنداً لاحكام المادة (٦) منه .

ومع هذا ، يمكن لوزارة الصحة اعطاء معلومات أكثر تفصيلاً حول هذا الموضوع .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

وزير المالية

**معالي رئيس المجلس :** الدكتور فرح الربضي .

**الدكتور فرح الربضي :** شكراً معالي الرئيس .

شكراً لمعالي وزير المالية على اجابته وارجو ان يتسع صدره لبعض الملاحظات السريعة اول هذه الملاحظات في كتاب معاليه يقول ان القوانين المعمول بها حالياً تحول دون الحاق الفئة الرابعة بقانون التقاعد المدني هذه القواعد برأينا ليست منزلة وليست هي قرآن كريم ، وانما هي يمكن ان تتعدل وتتحور لمصلحة المواطن ، فأذا كنا نؤمن ان هذه الفئة الرابعة لها الحق في ان تكون مساوية للاخرين في حقوقهم فيمكن ان تعدل مثل هذه القوانين .

الملاحظة الثانية يذكر معالي الوزير ان قانون الضمان الاجتماعي فيه ضمانة كافية لحقوق المواطن ، والذي يستقسي المبالغ بالتي يأخذها الانسان عندما يتقاعد يأخذها من مؤسسة الضمان الاجتماعي يجدها بحدود (٥٠-٧٠) دينار ، (٥٠-٧٠) دينار هل تكفي لاسره عاملة في ظل الاسعار الملتهبة الملاحظة الثالثة وهي ان هنالك قسم كبير من الذين يخضعون لقانون النظام الاجتماعي سنهم قريبة من ال (٦٠) واذا حولوا الى قانون التقاعد المدني يأخذون ثلث المدة ، لذلك لا يحصلون على تقاعد كافية هذه مشكلة اعتقد انها قليلة العدد ويمكن حلها بوساطة بالتعاون مع الجهات المختصة اهم موضوع في هذه النقطة ان هذا الانسان الذي بلغ من العمر (٦٠) سنة وتقاعد وكان تقاعده من (٥٠-٧٠) دينار يحرم من التأمين الصحي عندما يأتي الى زمن الامراض يحرم من التأمين الصحي فنرجو معالجة هذه النقطة بالذات ولا يمكن ان تتم هذه الملاحظات الا اذا حولوا الى قانون التقاعد المدني وشكراً .



**معالي رئيس المجلس :** شكراً لك البند الذي يليه .

**السيد الامين العام :**

**٤- الردود على الاقتراحات برغبة :-**

١- كتاب معالي وزير التموين رقم (٧٦٧) تاريخ ١٩٩٥/١/١٧ ، جواباً على الاقتراح برغبة رقم (١٤٨) المقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد الكوفحي .

بسم الله الرحمن الرحيم

**المملكة الأردنية الهاشمية**

**مجلس النواب**

الرقم : ٣ / ١٧ / ٢٧ / ١٦

التاريخ : ٢ / ١ / ١٩٩٥ م

**معالي وزير التموين**

قرر مجلس النواب الثاني عشر في جلسته الرابعة عشرة من الدورة العادية الثانية والمنعقدة صباح يوم الاربعاء الموافق ١٩٩٤/١٢/٢١ الموافقة على احالة الاقتراح برغبة رقم (١٤٨) تاريخ ١٩٩٤/٣/١ الى معاليكم ، والمقدم خلال الدورة السابقة من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي ولم يناقش لضيق الوقت .

يرجى التكرم بالاطلاع والاجابة عليه خلال المدة القانونية .

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

**م. سعد هايل السرور**

**رئيس مجلس النواب**

نسخة الى رئيس قسم لجان مجلس النواب

نسخة الى ملف اللجنة الادارية قرار رقم (٧)

نسخة الى سجل الاقتراحات

بسم الله الرحمن الرحيم

**المملكة الاردنية الهاشمية**

**مجلس النواب**

التاريخ : ١٧ / رمضان / ١٤١٤ هـ

الموافق : ٢٧ / ٢ / ١٩٩٤

**دولة رئيس مجلس النواب**

ارجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

**نص الاقتراح :** يشكو الكثيرون من اصحاب الدخل المتدني والمحدود والذين يعتمدون بشكل كبير في غذائهم على مادتي السكر والرز - من أن مخصصات الفرد لكل دورة بعيدة جداً عن مستوى حاجتهم العقلية ، لذلك أطالب برفعها الى الضعف على أقل تقدير .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

**النائب**

**د. أحمد الكوفحي**

بسم الله الرحمن الرحيم

**المملكة الأردنية الهاشمية**

**وزارة التموين**

عمان

الرقم ٩ / ١٠ / ١٦ / ٧٦٧

التاريخ : ١٧ / ١ / ١٩٩٥ م

الموافق : / شعبان / ١٤١٥ هـ

**معالي رئيس مجلس النواب الاكرم**

اشارة الى كتابكم رقم ١٦/٢٧/١٧/٣ تاريخ ١٩٩٥/١/٢ ومرفق الاقتراح المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي برفع مخصصات الفرد من سلع السكر والارز والحليب التي تباع عن طريق الكوبونات الى الضعف .

وأرجو أن أبين المرتكزات الاساسية التي اعتمدت عليها الوزارة في تحديد مخصصات هذه المواد .

١- عندما برزت الحاجة في اوائل عام ١٩٩٠ الى استخدام نظام البطاقة التموينية في توزيع المواد الاساسية على مستحقي الدعم بطريق الكوبون .

قامت الوزارة بايفاد اثنين من كبار موظفيها للاطلاع على تجربة توزيع مخصصات الافراد بواسطة البطاقات الى دولة الكويت الشقيقة . حيث اطلعت على آلية العمل وحجم المخصصات لكل فرد وطريقة توزيعها .

٢- تم تشكيل لجنة وزارية تضم السادة وزير المالية / وزير التموين / وزير الاشغال العامة والاسكان / وزير النقل والاتصاالات وعطوفة أمين عام وزارة التموين حيث قامت اللجنة بدراسة آلية عمل اصدار البطاقات والكوبونات وطريقة توزيعها وتحديد مخصصات الافراد وخلصت اللجنة الى الآتي :-

أ- تم دراسة مستوردات المملكة من مواد السكر والارز والحليب للاعوام من ٨٩- الثلث الثاني من عام ١٩٩٠ حيث أظهرت الدراسات لهذه المستوردات بعد قسمتها على عدد السكان أن معدل استهلاك الفرد من هذه المواد على النحو التالي :-

١- السكر ٥ر١ كغم للفرد شهرياً .

٢- الارز ٥ر١ كغم للفرد شهرياً .

٣- الحليب ١ كغم للفرد كل أربعة اشهر .

على أساس أن معدل عدد افراد الاسرة ستة اشخاص متفاوتي الاعمار والاستهلاك حيث بلغت مستوردات المملكة خلال الاعوام المدونة اعلاه على النحو التالي بالطن :-

| | عام ٨٦ | عام ٨٧ | عام ٨٨ | عام ٨٩ |
|---|---|---|---|---|
| الارز | ٥٨٨٥٧ | ٦٤١٧٢ | ٧٤٠٨٩ | ٧٠٥٤٧ |
| السكر | ١١٥٨٤٤ | ١٢٤٠٧٠ | ١٣٩٥٤٦ | ١٥٠٥٩٦ |
| الحليب بالكرتونة | ١٤٨٤٩ | ٢٢٩٥٤٣ | ٢٩٧٨٣٦ | ٥٨٧٤٢٣ |



ب- وبعد دراسة هذه الارقام والزيادة السنوية الكبيرة التي طرأت عليها نتيجة التوسع في استهلاك المطاعم والفنادق والتبذير والاسراف واساءة الاستعمال للمواد الاساسية المدعومة ولانتشار ظاهرة التهريب لهذه المواد على نطاق واسع قدرت اللجنة معدل استهلاك الفرد الاردني من هذه المواد على النحو المبينة اعلاه معتمدة على معدل الاستهلاك للسنوات السابقة .

٣- ان الوزارة وادراكاً منها لحاجة الفرد في المناطق الريفية والشعبية نتيجة العادات المتبعة في هذه المناطق الى كميات اضافية من السكر فقد قامت باصدار التعليمات التي تجيز استبدال مادة الحليب بمادة السكر حيث أن احتياجات المناطق من الحليب تقل كلما اتجهنا الى المناطق الريفية حيث تنتشر تربية المواشي التي تفي بحاجة المواطن من الحليب .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

**وزير التموين**

**عادل القضاه**

لسخة / لمساعد الامين العام للشؤون الفنية

لسخة / لمدير الدراسات

لسخة / لمدير البطاقات التموينية

٢- كتاب معالي وزير المياه والري رقم (٨٣٠) تاريخ ١٩٩٥/١/١٥ ، جواباً على الاقتراح برغبة رقم (٤٠) المقدم من سعادة النائب الدكتور محمد عويضة .

بسم الله الرحمن الرحيم

**المملكة الاردنية الهاشمية**

**مجلس النواب**

**الرقـم : ٣ / ١٧ / ٢٧ / ٣٦٨٣**

**التاريخ : ٢٧ / ١٢ / ١٩٩٤ م**

**معالي وزير المياه والري**

قرر مجلس النواب الثاني عشر في جلسته الرابعة عشرة من الدورة العادية الثانية والمنعقدة صباح يوم الاربعاء الموافق ٢١ / ١٢ / ١٩٩٤ الموافقة على احالة الاقتراح برغبة رقم (٤٠) تاريخ ٥ / ١٢ / ١٩٩٤ الى معاليكم ، والمقدم من سعادة النائب الدكتور محمد عويضة .

يرجى التكرم بالاطلاع والاجابة عليه خلال المدة القانونية .

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

**م . سعد هايل السرور**

**رئيس مجلس النواب**

بسم الله الرحمن الرحيم

**المملكة الاردنية الهاشمية**

**مجلس النواب**

**التاريخ : ٢٧ / جمادى الثانية / ١٤١٥ هـ**

**الموافق : ٣٠ / ١١ / ١٩٩٤ م**

**معالي رئيس مجلس النواب**

الموضوع : الاقتراحات برغبة

ارجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح : يعاني عدد من سكان

الكمالية / صويلح من عدم ربط منازلهم بشبكة الصرف الصحي .

اقترح على معالي وزير المياه العمل على ربط هذه البيوت لا سيما والارض هناك لا تحتمل تسرب المياه لطبيعتها فهي بيضاء رخوة تؤثر على أساسات المساكن .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

**النائب**

**د. محمد عويضة**

بسم الله الرحمن الرحيم

**وزارة المياه والري**

**سلطة المياه**

**الرقم : / ١ / ١٤ / ١٠ / ٨٣٠**

**التاريخ : ١٥ / ١ / ١٩٩٥ م**

**معالي رئيس مجلس النواب**

الموضوع : الاقتراح رقم ( ٤٠ ) تاريخ ٥ / ١٢ / ٩٤

اشارة الى كتاب معاليكم رقم ٣ / ١٧ / ٢٧ / ٣٦٨٣ تاريخ ٢٧ / ١٢ / ١٩٩٤ بخصوص الاقتراح رقم (٤٠) تاريخ ٥ / ١٢ / ١٩٩٤ والمقدم من سعادة النائب الدكتور محمد عويضة والخاص بشمول منطقة الكمالية - صويلح بخدمات الصرف الصحي .

ارجو اعلام معاليكم بأن سلطة المياه قامت سابقا بدراسة خدمة المنطقة بالصرف الصحي وقد تم ذلك على مرحلتين :

المرحلة الاولى : وتم من خلالها خدمة المناطق التي يمكن خدمتها بواسطة الانسياب الطبيعي على محطة تنقية البقعة وقد تم تنفيذها في عام ١٩٨٦ .

المرحلة الثانية : وتم من خلالها خدمة المناطق التي يمكن خدمتها بواسطة الانسياب الطبيعي على مشروع صرف صحي الفحيص وهي قيد التنفيذ .

اما الجزء المتبقي والذي يمكن خدمته بالانسياب الطبيعي عن طريق مشروع صرف صحي عين الباشا فان تلك المنطقة يتعذر خدمتها بالصرف الصحي في الوقت الحالي للاسباب التالية :-

١- وجود مراحل في سفح المنطقة المطلة على عين الباشا تحول دون ايجاد مسارات لخطوط الصرف الصحي .

٢- عدم وجود تنظيم نهائي للمنطقة بين الكمالية وعين الباشا .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

**وزير المياه والري**

**د. صالح ارشيدات**

نسخة / عطوفة امين عام سلطة المياه

نسخة / المساعد / لشؤون المشروعات

نسخة / التـداول

**السيد الامين العام :**

٣ - كتاب معالي وزير الداخلية رقم (٣٢٤٦) تاريخ ١٩٩٥/١/١٥ ، جواباً على الاقتراحات برغبة ذوات الأرقام (١١ ، ١٨ ، ١٩) المقدمة من سعادة النائب السيد حمزة منصور .



بسم الله الرحمن الرحيم

**المملكة الأردنية الهاشمية**

**مجلس النواب**

التاريخ : ٢٦ / رمضان / ١٤١٤ هـ

الموافق : ٨ / اذار / ١٩٩٤ م

**دولة رئيس مجلس النواب**

**الموضوع : الاقتراحات برغبة**

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

**نص الاقتراح :** آمل ان يصار إلى دراسة وضع المواصلات في منطقة نادي السباق حيث تشعر هذه المنطقة بالحاجة الماسة لوسائط النقل .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

**النائب**

**حمزة منصور**

بسم الله الرحمن الرحيم

**المملكة الأردنية الهاشمية**

**مجلس النواب**

التاريخ : ٢٥ / رمضان / ١٤١٤ هـ

الموافق : ٧ / آذار / ١٩٩٤ م

**دولة رئيس مجلس النواب**

**الموضوع : الاقتراحات برغبة**

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

**نص الاقتراح :** آمل اعادة النظر في اتجاهات خطوط السرفيس في حي الهملان (جبل النصر) لتحقق الخدمة الفعلية لسكان الحي .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

**النائب**

**حمزة منصور**

بسم الله الرحمن الرحيم

**المملكة الأررنية الهاشمية**

**مجلس النواب**

التاريخ : ٢٦ / رمضان / ١٤١٤ هـ

الموافق : ٨ / اذار / ١٩٩٤ م

**دولة رئيس مجلس النواب**

**الموضوع : الاقتراحات برغبة**

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

**نص الاقتراح :** آمل ان تعيد دائرة السير النظر في اتجاهات السير في حي الهملان / ماركا الجنوبية لان المواطنين يشتكون من نتائج اجراءاتها الأخيرة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

**النائب**

**حمزة منصور**

بسم الله الرحمن الرحيم

**المملكة الأردنية الهاشمية**

**وزارة الداخلية**

عمان

الرقم : س / ٣ / ١ / ٣٢٤٦

التاريخ : ١٥ / ١ / ١٩٩٥ م

**معالي رئيس مجلس النواب**

اشارة لكتابكم رقم ٣٦١٥/٢٧/١٧/٣ تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٤ بموضوع مذكرة سعادة النائب حمزة منصور حول الامور المتعلقة بالسير على عدد من الخطوط في محافظة العاصمة .

– ارجو العلم بأن عدد السيارات العاملة على خط ماركا الجنوبية – نادي السباق (٣٥) خمسة وثلاثون سيارة ركوب صغيرة بالاضافة لثلاث سيارات ركوب متوسطة تعود لمؤسسة النقل العام / الخطوط الاستثمارية .

– وفي منطقة ماركا الجنوبية / حي هملان فيعمل على الخط (٢٥) خمسة وعشرون سيارة ركوب صغيرة .

هذا وقد ادرجت خطوط تلك المناطق في ادارة السير على جدول اعمال فرع التخطيط المروري للدراسة ووضع الحلول المناسبة لها .

واقبلوا فائق الاحترام ،

**سلامة حماد**

**وزير الداخلية**

**معالي رئيس المجلس :** البند الذي يليه .

**السيد الامين العام :**

٥- مناقشة قرار اللجنة المالية رقم (٧) تاريخ ١٩٩٥/٢/٦ ، والمتضمن تقريري ديوان المحاسبة الحادي والأربعين لعام ١٩٩٢ ، والثاني والأربعين لعام ١٩٩٣ .

**معالي رئيس المجلس :** زملائي الافاضل تم تسجيل بعض الزملاء من قبلهم لدى الامانة العامة للحديث في مناقشة التقرير سأتلو اسماء الزملاء الذين طلبوا فرصة الحديث من يرغب بالاضافة لهذه الاسماء ارجو ان يرفع يده لاستطيع اضافته للاسماء .

الاسماء المسجلة :-

**الدكتور عبدالله النسور**

**الاستاذ مفلح اللوزي**

**الدكتور احمد القضاه**

**الدكتور عبدالرزاق طبيشات**

**الدكتور احمد الكوفحي**

**الدكتور فرح الربضي**

**الدكتور بسام العموش**

**الاستاذ محمود الهويل**

**الاستاذ حماد ابو جاموس**

تسع زملاء ، من يرغب ايضاً بالحديث ارجو رفع الايدي ، بالاضافة لمن ذكرت السادة صالح شعواطة ، محمود هويمل ، توجان فيصل ، طلال عبيدات ، حمزة منصور هل هناك اخرين ؟ فواز الزعبي ، الشيخ ابو زنط ، اذا لدينا (١٦) متحدث من الزملاء الاستاذ محمود الهويل الغيث دورك ؟ الدكتور الربضي ايضاً يرغب بالحديث .

نستمع لاول المتحدثين ، نستمع للنقاش ثم ترفع الجلسة للاستراحة .

**الدكتور عبدالله النسور :** يا سيدي الرئيس انا مداخلتي قصيرة جداً ومتعلقة بنقطتين .

ورد في البند الرابع عشر من قرار اللجنة المالية موضوع اخضاع البنك المركزي لرقابة ديوان المحاسبة ولما كان هذا الموضوع تحت نظر المجلس العالي لتفسير الدستور فأنني أرجو من اللجنة المالية ان لا تطرح هذا الموضوع للتصويت لان القضية هي تحت التفسير .

الموضوع الثاني وطبعاً لدي اسباب موضوعية لا اريد ان اتحدث بها الان حول مدى وجاهة اخضاع البنك المركزي للرقابة حتى لو كان الدستور والقانون يسمحان بذلك فلي معارضة ولي حديث مطول في هذا الموضوع ، لكن عندما كانت القضية تحت التفسير فليس من الوجيه ان يصوت مجلس النواب على قضية قد يكون التفسير فيها سلبياً ، ولقد صدر كتاب رئيس الوزراء في ١٩٩٤/٩/٢٢ لمعالجة هذه النقطة ، فحتى اذا فتح الموضوع ساطلب الكلمة مرة اخرى وادلي رأيي في هذه القضية .

القضية الثانية هي موضوع المنظمة التعاونية البند السادس حيث تقول اللجنة ، تؤكد اللجنة على توصياتها في قراريها سنة ١٩٩٢ ورقم كذا سنة ١٩٩٤ وان تقوم الحكومة بسرعة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمعالجة اوضاع المنظمة التعاونية والبنك التعاوني وذلك بفصل مهام العمل التعاوني عن مهام البنك ، وكان اللجنة المالية ليست في صوره ما حدث لأن المنظمة التعاونية قد صفيت وما ابراز قراري مجلس الوزراء المتتالين سنة ١٩٩٢ و ١٩٩٤ الا ابرازاً لان الحكومة حقيقة لم تستمع لرأي مجلس النواب ، فكيف تؤكد على قرار قامت الحكومة بقرار يعاكسه واشكركم سيدي الرئيس .

**معالي رئيس المجلس :** شكراً لك ، معالي رئيس اللجنة المالية تستطيع ان تسجل ملاحظات الزملاء ثم يمكن الرد عليها جملة واحدة في نهاية حديث الزملاء الاعضاء حول تقرير اللجنة سواءً من قبلك او من قبل مقرر اللجنة اذا رغبتم .

ارفع الجلسة لمدة ربع ساعة للاستراحة ثم نعود

– وهنا تم رفع الجلسة لمدة ربع ساعة للاستراحة –

• استئناف الجلسة .

**معالي رئيس المجلس :**

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني نستأنف الجلسة .

المتحدث الزميل مفلح اللوزي .

**السيد مفلح اللوزي :**

بسم الله الرحمن الرحيم

**معالي الرئيس . اخواني النواب المحترمين**

لقد اجادت اللجنة المالية بدارستها ووضع توصياتها بخصوص تقارير ديوان المحاسبة للاعوام المذكورة مشكورة كل الشكر .

**معالي الرئيس ، الاخوة النواب المحترمين**

توصي اللجنة المالية . بتفعيل دور الرقابة لتقوم بتنظيم الذمم المتبقية علىالفقراء من المرضى . وذلك لتعمل مديرية التأمين الصحي والذمم صيغة توفر لها تحصيل هذه المبالغ من المرضى الذين لم يكن بوسعهم دفع ما يترتب عليهم قبل خروجهم من المستشفيات ومن هنا ذمم المرضى في المستشفيات وهذه المبالغ المتبقية ذمم عليهم وهم فقراء لم يستطيعوا الدفع من تكاليف المعالجة . بما أن الحكومة ممثلة بوزارة الصحة ما وصلت لترتيب هذه الشريحة من المواطنين ، على ان يشملهم التأمين الصحي . ولو شملهم التأمين الصحي لما كانت وزارة الصحة اضطرت لمثل هذه العملية بمطالبة المرضى الفقراء الذين الحسبت عليهم معالجتهم ذمم . لذا انني اطالب بأعفائهم من هذه الذمم لانها معالجة ارواح وجلالة الحسين يقول الانسان اغلى ما نملك وهو الثروة للوطن .

وهذا مما يجعلنا نناشد الحكومة بشطب هذا المبلغ المتبقي ذمم على الفقراء والكثير منهم توفاهم الله . والمطالبة من وزير الصحة قائمة . بدل ما يقول لهم وزير الصحة البطاينة لأهاليهم احسن الله عزائكم (والسلطان عفاكم) يقول اين المبلغ المتبقي عليكم .

**معالي الرئيس . النواب المحترمين**

- بالنسبة لتفعيل دور الرقابة في ديوان المحاسبة نحن مع تفعيل وتوسيع دور الرقابة لتشمل الأنفاق الحكومي في كافة المؤسسات والوزارات ودعم هذا الجهاز حتى تتوفر الكفاءات اللازمة المتخصصة وذلك للمزيد من العطاء والحرص على الرقابة واداء الواجب المطلوب . لمراقبة المال العام والمحافظة عليه حسب الاصول . وشكراً .

**معالي رئيس المجلس :** شكراً لك ، الدكتور احمد القضاه .

**الدكتور احمد القضاه :**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه اجمعين .

**معالي الرئيس . الزملاء النواب**

اسمحوا لي أن أكرر شكري للجنة المالية رئيساً ومقرراً وأعضاء والتي قامت باعداد تقريرها الذي هو بين أيديكم من أجل مناقشته وذلك بعد ان اطلعت على تقريري ديوان المحاسبة للسنتين الماليتين ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ واجتمعت واستمعت إلى المسؤولين المعنيين ولا يسعني هنا إلاّ أن أتقدم بوافر الشكر إلى رئيس



ديوان المحاسبة وكوادره التي لم تأل جهداً من أجل القيام بواجبها ابتداءً من تحديث هيكلها التنظيمي ورفع كفاءة منتسبيها من خلال الندوات والتدريب والتأهيل واللقاءات العلمية والاجتماعات الدورية الهادفة وانتهاءً برقابة الأداء والرقابة الشاملة الأمر الذي انعكس وفوراتٍ بلغت قيمتها ( ٧٫٤٣٣٧٥١) ديناراً عام ١٩٩٣ و (٩٫٢٢٩٫٣٧٨) ديناراً عام ١٩٩٢ ولكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو :

آما آن الأوان لإزالة بعض المعوقات التي تعرقل قيام هذا الجهاز بمهماته الجليلة التي تنعكس خيراً وبركة علىالوطن والمواطن .؟

نعم لا بدَّ من تحصين رئيس ديوان المحاسبة عند التعيين وعند انتهاء الخدمة ولا بدَّ وأن تشمل رقابة ديوان المحاسبة وكافة المؤسسات العامة وأعطاء رئيس ديوان المحاسبة صلاحية الرقابة على المال العام وتحويل مرتكبي الاختلاس والتزوير والتلاعب بالأموال العامة إلى النائب العام ولا بدَّ من إعطاء الديوان الاستقلال المالي والإداري ولا بدَّ من الأخذ بجميع التوصيات التي وردت في تقرير الديوان .

**معالي الرئيس . الزملاء النواب**

لا زالت وزارة المالية غير آبهة بتوصيات مجلس النواب والقاضية بضرورة الالتزام بتصفية الشركات المتعثرة والتي تتسبب في هدر المال العام ولا بدَّ من الوقوف على اسباب هذا الهدر من خلال لجان تحقق في ذلك ومعاقبة المسيئين والمستهترين والمتواطئين في التعامل مع المال العام كما أن وزارة المالية مسؤولة عن إيلاء المناطق الحرة العناية الكافية وبسط الرقابة على مستودعات المستثمرين للحد من عمليات التهريب أو تسريب مواد غير صالحة للاستهلاك البشري إلى الأسواق المحلية إذ أن بعض من دفنوا ضمائرهم يقومون بتجديد تاريخ صلاحية المادة الغذائية عند انتهائه غير مكترثين بما يترتب على ذلك من مخاطر صحية جسيمة . وأما ما يخص إحالة العطاءات وإتمام عمليات الشراء فلا بدَّ لوزارة المالية من تفعيل دورها لكي لا تبقى تعاميمها للوزارات والدوائر الحكومية حبراً على ورق فتأخير إحالة العطاءات وإتمام عمليات الشراء ، والتهاون مع المتعهدين يحمل خزينة الدولة وجيوب المواطنين نفقات إضافية لا داعي لها وخصوصاً عندما تكون مصادر التمويل هي القروض أو يراد بالمشروع بناءُ مرفق حكومي بدل مرفق مستأجر او شق طريق أو تعبيدُ طريق أو تمديد شبكة هاتف أو إنشاءُ مؤسسة صحية أو أي مرفق عام آخر .

**معالي الرئيس . الزملاء النواب**

لا زالت جيوب الفساد تعشعش في زوايا بعض الوزارات والمؤسسات العامة كما بينها تقرير ديوان المحاسبة فإن لم يكن فساداً فماذا يقال عن التهاون والتباطئ في متابعة دعاوى الحكومة وماذا يقال عن عدم كفاية إجراءات تحصيل الذمم المستحقة للحكومة . وماذا يقال عن عدم استيفاء أجور فحص العينات في مختبر الرقابة الدوائية وقبول الأدوية

غير المعتمدة وغير المسجلة لدى وزارة الصحة وماذا يقال عن تخزين المواد غير الصالحة للإستهلاك البشري في المناطق الحرة والتي قد تتسرب إلى الأسواق في أي لحظة وماذا يقال عن المنظمة التعاونية التي اصبحت إسماً على غير مسمى وماذا يقال عن الملكية الأردنية وديونها المتراكمة وتهاونها في تحصيل أموالها والبالغة (٦٤ر٤) مليون دينار أو شطبها لديون مستحقة لها وقيمتها (١٤ر٢) مليون دينار ثم ماذا يقال عن تدني نسب الإنجاز على المستوى الكلي للمشاريع الحكومية وكثرة الأوامر التغييرية او الزيادة الملحوظة في قضايا الأختلاس والتزوير والتلاعب في الأموال العامة أو التعيينات المخالفة أو إسناد الوظائف إلى غير مستحقيها .

**معالي الرئيس . الزملاء النواب**

لا بدَّ من إزالة العثار على طريق مسيرة الخير والنماء ليبقى حداءُ القائد متناغماً مع خطى الخيرين المخلصين من أبناء شعبه ليظلَّ الأردن أنشوده عطاء ومنارةً هداية لأمته . وفقنا الله وسدد خطانا في ظل حضرة صاحب الجلالة الحسين المفدى وسمو ولي عهده الأمين الأمير الحسن .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

**معالي رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، الدكتور احمد الكوفحي .

**الدكتور احمد الكوفحي :**

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس ، إن للمال العام حرمة مقدسة ، بل هو أكثر في قدسيته من الكعبة البيت الحرام ، أول بيت وضع لعبادة الله تعالى في الارض ، ولا يعرف هذه القدسية إلاّ إنسان هذبت نفسه ، وصقل ضميره ، ولن تجد أبلغ من دوافع الايمان والتقوى في صنع هذا النمط الانساني ، حيث يستشعر مراقبة الله تعالى ويتصور محاسبته عن المال من أين اكتسبه وفيم انفقه ، فلا يأخذه إلا من حلّه ولا يضعه إلا في محله الواجب او المندوب أو المباح ، وعلى ذلك دلت وقائع التاريخ في كل فترة احتكم الناس فيها الى دين الله تعالى ، من هنا لا بد من اعداد الأنسان قبل البحث عن أي حل اخر من خلال اجراءات او تشريعات .

**معالي الرئيس .. الزملاء المحترمين**

لا بد من التوجه بالشكر الى اللجنة المالية المحترمة على هذا الجهد الطيب التي تمثلت محصلته في توصيات سديدة ، والتي يجب أن يقف مجلسكم الكريم معها بقوة ، وأن تشكل اللجنة المالية غرفة عمليات لمتابعة تنفيذ هذه الحكومة لهذه التوصيات وتضع مجلسكم الكريم أولاً بأول حتى يكون المجلس عينا ساهرة على المال العام ، حتى خلال عدم انعقاد المجلس .

**معالي الرئيس .... الزملاء المحترمين**

وأرى ضرورة اضافة الاقتراحات التالية :

١- السعي الدؤوب من المجلس الكريم رئيساً واعضاء من أجل إنجاز مشروعي قانوني الكسب غير المشروع والجريمة الاقتصادية الى حيز الوجود ، وبخاصة وقد مضى على اقرار مجلسكم الكريم لها قرابة اربعة اعوام ونيف .

٢- بسط ولاية مجلس النواب على كل ابواب المال العام ، وتهيئة كل السبل لديوانيه التنفيذيين ديوان المحاسبة وديوان الرقابة والتفتيش الاداري وتحصين كل العاملين فيهما في مهامهم الوظيفية حتى الممات ، ومنح المبدعين مكافآت معنوية ومادية تتناسب مع حجم المال العام الذي استردوه ، والسعي لاستقلال هذين الديوانين اللذين يساعدان مجلس النواب على بسط ولايته بفعاليه .

٣- وضع التشريعات الصارمة التي تمكن من متابعة المال المهرب للتعرف اولاً على طرق كسبه ، ثم لتحصيل حق الخزينة منه ثانياً على فرض سلامته .

٤- ابعاد كل من ثبت حتى مجرد تساهله في صيانة المال العام عن مواقع المسؤولية ، وفرض العقوبات الشديدة على كل من شارك او تستر أو تواطأ مع أي معتد على المال العام .

وشكراً معالي الرئيس

**معالي رئيس المجلس :** شكراً لك ، الدكتور عبدالرزاق طبيشات .

**الدكتور عبد الرزاق طبيشات :**

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

**معالي الرئيس**

**زملائي النواب المحترمون ،**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

إعتدنا في مثل هذه الأيام من كل عام أن نناقش تقرير ديوان المحاسبة وهكذا هذا العام فقد تضمن هذا التقرير كثيراً من الوقائع وكثيراً من التجاوزات والتطاول على المال العام ..

ولا أريد ان أدخل في التفاصيل فقد اكفتنا اللجنة المالية عناء هذا العمل وهنا لا بد لي من تقديم كل الشكر والتقدير إلى هذه اللجنة على جهودها وأوافق على جميع توصياتها ...

وعلى الرغم من كل ما يقال عن ديوان المحاسبة عن إيجابياته وسلبياته وعن اداء العاملين فيه فاعتقد أننا بأمس الحاجة إلى تطوير هذا الجهاز وإيجاد التشريعات الحديثة التي تكفل له حرية الحركة وأداء الواجب باسلوب يحقق الفائدة المرجوة منه ، وأنا أعتقد أنه يجب ان يقتصر عمل الديوان على المراقبة لا المشاركة في الأعمال الحكومية فلا نريده ان يكون سيفاً مسلطاً على رؤوس الموظفين بل هو معيناً وموجهاً ومحذراً للموظفين وبعد ذلك ان تكفل له التشريعات الصلاحيات الكافية لإيقاف أي تجاوز على المال العام .

وهنا لا بد لي من الإشادة بجهاز ديوان المحاسبة في هذه الأيام وبكفاءة واخلاص واستقامة القائمين عليه فلهم منا كل الشكر والتقدير والعرفان .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

**معالي رئيس المجلس :** المتحدث الزميل الدكتور بسام العموش .

**الدكتور بسام العموش :** شكراً معالي الرئيس .

هي مجموعة ملاحظات قصيرة .

اولاً : اتوجه بالشكر لديوان المحاسبة ولرئيسه المحترم ولكل العاملين فيه واشكر اللجنة المالية في مجلس النواب .

لدي مجموعة من التساؤلات اولها

١) شكر لديوان المحاسبة ولرئيسه المحترم ولكل العاملين معه

٢) تساؤلات :

١/ ما جدوى مناقشة تقارير ديوان المحاسبة وما اثر ذلك على ارض الواقع وهل جاءت تقارير الى المجلس تفيد بأن اقتراحات السادة النواب تم الأخذ بها ، وما مصير المناقشات السابقة ؟ .

٢/ ماذا حصل بشأن علاقة ديوان المحاسبة بديوان الرقابة والتفتيش ؟

٣/ لماذا نناقش تقريرين معاً ؟

وكنت اتمنى ان يكون تقريراً حتى يأخذ حقه في النقاش .

٤/ ما الدور الذي قامت به مديرية الرقابة على قطاع الدفاع والأمن والداخلية والخارجية ؟ ليس هناك في التقرير ما يذكر تفاصيل دور هذه المديرية !

٥/ لماذا لا يتم اعلام المجلس بالقضايا التي تحال إلى القضاء مما تذكره تقارير ديوان المحاسبة من مخالفات وإختلاس وتزوير وتهريب ؟

واعتقد ان ابلاغ المجلس بهذه النتائج يعطي حيوية في المناقشات ويعطي المواطن طمأنينة عالية ان من يتجاوز على المال العام يتم محاسبته .

٦/ لماذا التعميم في تقريري ديوان المحاسبة وما السبب في عدم ذكر الاشخاص ؟ في التقارير السابقة كانت تذكر الاسماء مباشرة وفي هذا التقرير بدأنا ترى س ص ، ع قام بكذا وكذا !

٧/ اتساءل عن النفقات المستمرة على الجيش الشعبي في ظل توقف عمله ، انني لا ادعو الى ايقاف الدعم له بل ادعو الى تفعيل دوره .

٨/ اتساءل عن النفقات المستمرة على الخط الحديدي الحجازي مع اننا لا نلمس دوراً لهذا الخط ونتمنى على الحكومة ايجاد خط سكة حديدي من اجل الحجاج والمعتمرين وبالسرعة الممكنة بالتنسيق مع المملكة العربية السعودية .

٩/ اتساءل عن المنظمة التعاونية وما مصير موظفيها ؟

١٠/ اطالب الحكومة بتقديم تقرير مفصل عن دار الشعب وقد تم النقاش في هذا الامر .

١١/ اتساءل عن سر دعم مؤسسة النقل العام التي نفترض أنها مؤسسة رابحة .

بعض الملاحظات

الايجابيات التي تذكر في مقدمة تقريري ديوان المحاسبة تشعرنا بأننا في قمة التقدم الاقتصادي فاذا توغلنا في التقرير وجدنا الويلات الكبيرة .

تعالج الحكومة جيوب الفقر باساليب منها دعم الصناديق الاجتماعية والتي اذ اؤكد



على دعم هذه الصناديق فانني ادعو الى ايراد ديوان المحاسبة لتفاصيل عمل هذه الصنديق لنتأكد من تحقيقها للهدف النبيل .

نلاحظ في التقريرين كثرة الدول التي نستدين منها بل ان بعضها من الدول الفقيرة ولهذا فانني ادعو الى تقليص عدد هذه الدول ما امكن .

المعوقات التي ذكرت في تقرير ٩٢ هي نفسها المذكورة في تقرير ٩٣ تقريباً وهذا يعنيان الامور لا تتابع ولا تعالج وانماهي حبر على ورق .

يذكر تقرير ٩٢ ان الايرادات الضريبية قد ارتفعت وقد أحسن الديوان ببيان معنى ذلك من زيادة العبء المالي على المواطن الاردني .

ان ما يذكر من تخفيف الدين لا يعني شيئاً اذا تم عن طريق شرائه ولا نجد انفسنا بخير الا اذا تم تخفيف الدين بالحد من الاقتراض وزيادة الانتاج .

انخفض عدد الاستيضاحات عام ٩٢ بالمقارنة مع ٩١ وعلل ذلك بتعاون الجهات الخاضعة للديوان واذا انتقلنا الى عدد المخالفات عام ٩١ نجدها (١٤٥٠) حيث كان عدد الاستيضاحات ١١١٤ بينما عدد مخالفات عام ٩٢ (١٨٠٤) اي ان هناك زيادة لان الاستيضاحات اصبحت (٦١٠) ولهذا ادعو الديوان الى زيادة الاستيضاحات والتأكيدات .

هناك امور في غاية الخطورة

يتكرر في تقرير ديوان المحاسبة ذكر ديوان المحاسبة لفقدان جلود وصولات القبض مما يعني فقد المبالغ الطائلة وبعض وصولات القبض خرجت لخارج الأردن ومعلوم ان الخروج لخارج الاردن يعني هناك مبالغ اكبر .

يتكرر في تقارير ديوان المحاسبة مخالفة اغلب الوزارات للاصول المحاسبية حيث الغاء الوصولات المالية وكثرة الشطب والغاء الصفحات وعدم استعمال الكربون في الوصولات مما يعني عدم المطابقة .

يتكرر في تقارير ديوان المحاسبة ظاهرة عدم رد الوزارات على الاستيضاحات رغم التأكيدات المتكررة .

يتكرر في تقارير الديوان وجود سلف ممنوحة للافراد ولاصحاب المعالي وهي في حكم المعدومة وكانت التقارير السابقة تذكر الاسماء مباشرة أما الان كما ذكرت هناك عموميات .

كثرة مخالفات وزارة المالية مع انها هي الجهة المعنية بالمحافظة على المال العام .

خطورة استمرار الابطاء في توريد تحصيلات المحاسبين وامناء الصناديق الى البنوك في مواعيدها المحددة ، ولدينا بعض الحوادث ان بعض الذين يقبضون هذه الاموال قد اخذوها وسافروا بها .

خطورة استمرار التهديد لرئيس ديوان المحاسبة حيث نصت تقارير ديوان المحاسبة ان الحكومة تستطيع اتخاذ اي اجراء بحق رئيس ديوان المحاسبة اذا كان مجلس النواب غير مجتمع .

ولهذا انا ادعو الى الحصانة طيلة استمراره في هذا الموقع .

ما ورد في تقارير الديوان بخصوص كميات الويسكي اعتقد انه امر يندى له الجبين ان ينبرى ديوان المحاسبة للتدقيق في مسألة حرمها الله وتخالف الدستور الذي ينص على ان دين الدولة الاسلام ونص بيان الحكومة الحالية ان المصدر الرئيسي للتشريع هو الاسلام وكذا نص الميثاق ولهذا فانني ادعو اللجنة القانونية سرعة الافراج عن قانون تحريم الخمر .

في معرض حديث ديوان المحاسبة عن المخالفات في الجمارك ذكر التقرير توسط وزارة الخارجية وكنت اتمنى ان يكون وزير الخارجية موجود من عام ١٩٨٣ وحتى ١٩٩١ لصالح اعفاءات جمركية غير قانونية . فاذا كانت السلطة التنفيذية تتوسط لمخالفة القانون فان ذلك امر في غاية الخطورة .

مع ان الحكومة انفقت حسب ما يذكره تقرير الديوان ما يقرب من مليون دينار على مؤتمر السلام حتى تاريخ التقرير الا ان الديوان يوصي بمطالبة الافراد واصحاب المعالي الذين اشتركوا في محادثات السلام بتسديد الارصدة المطلوبة منهم فلا ادري ما هي ضرورة تلك السلف ؟ .

يتكرر ذكر امانة عمان الكبرى في تقارير ديوان المحاسبة والتي اؤكد على ضرورة فتح الحكومة لاعينها لأن ايرادات الامانة ايرادات وبالتالي فاننا بحاجة الى التأكد من انفاق هذه الايرادات فيما يعود على عمان الكبرى بالخير .

تذكر تقارير ديوان المحاسبة ان السلطة التنفيذية قد خالفت عشرات القوانين عبر آلاف المخالفات فلا ادري اين احترام السلطة التنفيذية للقوانين ؟

لا يخلوا تقرير من تقارير الديوان من ذكر الاختلاس والتزوير وللأسف انه موجود في كل الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة وحتى وزارة الأوقاف وحتى دائرة قاضي القضاه .

في الختام ادعوا الحكومة ومجلسنا النيابي الى اصدار التشريعات التي طالب بها ديوان المحاسبة واخص بالذكر تحديد مفهوم المخالفة المالية وكيفية محاسبة مرتكبها في قانون الديوان وكذلك ايجاد نص على رقابة الاداء والاستعانة بذوي الخبرات ووضع تشريع لمساءلة المقاولين جزائياً . وشكراً

**معالي رئيس المجلس :** شكراً لك ، الاستاذ حماد ابو جاموس .

**السيد حماد ابو جاموس :**

بسم الله الرحمن الرحيم

**سيدي الرئيس / إخواني النواب المحترمين**

بداية نرجو تقديم الشكر والتقدير لديوان المحاسبة على تقاريره الشاملة التي تعطي صورة واضحة عن المستوى المتردي الذي وصلت بعض الأجهزة الرسمية وشبه الرسمية في التمادي بأستغلال المال العام . وإننا إذ نطالب الديوان ونشد على يديه لزيادة المراقبة المشددة ، وكما نطالب الحكومة بأتخاذ الأجراءات



الصارمة لمعاقبة المسؤولين عن هذا الأستهتار لنطالب بدعم الديوان بكل ما يسهل مهمتهم ، وفيما يلي ملاحظات محددة على التقرير مع تأييدي لتقرير اللجنة المالية :-

١. الصفحة / ٣ في أولاً وزارة المالية :-

ضرورة أن يضاف ديوان الرقابة والتفتيش للجنة المطلوب تشكيلها للنظر في أسباب التزيف في المال العام .

٢. الصفحة / ٤ فقرة / ٥ توضح الصرف بعجز من حساب أمانات الخزينة وقد بلغ الصرف حتى نهاية عام ١٩٩٢ مبلغ ٣ر٨٢ مليون دينار وهذا مخالف للأنظمة النافذة ، والسؤال هو لماذا الصرف وما هي دواعيه ؟؟ وما هي الأجراءات العملية التي ستعالج هذا العجز ؟؟

٣. الفقرة ٣ ص٧ ( وزارة الصحة )

ضرورة إضافة مندوب عن الخدمات الطبية الملكية للجنة المطلوب تشكيلها لدراسة الأحتياجات السنوية الفعلية لوزارة الصحة من الأدوية واللوازم الطبية .

٤. الفقرة ٣ من الصفحة ٨ وزارة التموين :

ضرورة تضمين العقود لشراء المواد التي تبرمها وزارة التموين بنداً ينص صراحة على ان المواد المشتراه مستعمله في بلد المنشأ بالأضافة للشروط الأخرى .

٥. الفقرة ٢ ص ١٠ في الملكية ضرورة تحديد اعضاء اللجنة المطلوب تشكيلها وأن يكون من بين أعضائها مندوبين عن ديوان المحاسبة + الرقابة والتفتيش والمالية والصناعة والعدل

٦. في عاشراً ضرورة تحديد آلية المتابعة لقضايا الأختلاس والتزوير في الأموال العامة ، إذ أن مثل هذه الآلية لم توضح

٧. الفقرة ٢ من الصفحة (١٤) خامس عشر ديوان المحاسبة – ضرورة إضافة ديوان الرقابة والتفتيش للجنة العليا المطلوب تشكيلها من الأجهزة التنفيذية للملاحظات الواردة في تقارير ديوان المحاسبة وتوصيات اللجنة المالية .

وفي الختام نرجو أن نشكر اللجنة المالية على تقريرها الشامل وجهدها الموصول لتقديمه لهذا المجلس الكريم في وقت قياسي وبكفاءة

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

١٥ / ٢ / ١٩٩٥

**معالي رئيس المجلس :** شكراً لك ، الاستاذ صالح شعواطة .

**السيد صالح شعواطة :** شكراً معالي الرئيس .

**معالي الرئيس الاخوة الزملاء المحترمين**

من القراءة الاولى للتقارير التي بين ايدينا المقدمة من ديوان المحاسبة يجد القاريء لزاماً عليه ان يعود الى مشاريع الموازنة العامة التي تقدمها الحكومة في كل عام الى المجلس النيابي فعندما ناقشنا هذا العام مشروع قانون الموازنة ركزنا على معظم النقاط الواردة في تقارير ديوان المحاسبة ، وان كنا قد ركزنا عليها



بالعموميات وجاءت تقارير ديوان المحاسبة لتلقي المزيد من الضوء على الكثير من السلبيات السلبيات الخطيرة في اداء بعض الاجهزة والمؤسسات العامة التي تتبع السلطة التنفيذية والتي خلاصتها عناوين عريضة عامة منها وجود فساد مالي في الكثير من الاجهزة التنفيذية وفي اقل الاحوال تسيب مالي خطير يخفي محاباه بل يخفى خراب ذمم وانحرافات لدى المسؤولين ، والقائمين على هذه الاجهزة وللاسف ان هذا الفساد يشمل مجموعة ملايين الدنانير ، فساد اداري هو واجهة الفساد مالي منظم ومدروس وليس حالات فردية تراخي في الادارة ومحاباة لزيد او عمرو او محاباة للمحاسيب حصيلتها ايضاً ارهاق للخزينة او اضاعة للمال العام ، او تكون حصيلتها التعدي على الحقوق الثابتة للمواطنين اصحاب الحقوق تؤخذ منهم عنوة واقتداراً وجبراً وتعطى لمن لا يستحقها سنداً للقوانين السائدة ، بمعنى ان هذا الامر يشكل مخالفات صريحة للقوانين واعتداء عمدياً عليها ، لقد دق تقرير ديوان المحاسبة ناقوس خطر مهم جاء متناغماً ومنسجماً مع التوجيهات الملكية السامية وكتاب التكليف السامي بضرورة معاقبة ومجازاة كل من يعتدي على المال العام وعلى القوانين ويخرج عنها او يلتف عليها ومطلوب ان يتم ردع هؤلاء حرصاً على وحدة نسيج الوطن ودون رغبة مني في الدخول في التفاصيل الدقيقة نظراً لضيق وقت مجلسكم الموقر ، ونظراً لان موضوع الفساد الاداري والمالي اصبح مؤكداً وعلى جميع الاصعدة فإنني باختصار اسجل ما يلي :-

اولاً :- ان مؤسسة الملكية الاردنية اصبحت سبباً خطيراً من اسباب هدر المال العام فكيف يسمح للمسؤولون فيها لانفسهم بشطب ملايين الدنانير من ديون اعتبروها معدومة و بين ديوان المحاسبة ، ان هذه الديون ليست معدومة وان الاسباب التي استند مصدر القرار على انها معدومة هي اسباب غير صحيحة مما يتضمن ان هنالك جهة او افراد يصرون على السرقة عنوة ويصرون على هدم هذا الصرح الوطني ، الا يستحق هؤلاء موقفاً قانونياً رادعاً لهم ولامثالهم ؟

ثانياً :- ان المخالفات التي يبنيها تقرير ديوان المحاسبة في التعيينات المخالفة للقانون وللعدالة وبتجاوز كامل لديوان الخدمة المدنية وعدم تصويب هذه المخالفات حتى بعد لفت نظر هذه الجهات يدلل بشكل قاطع على اقتصار هذه الجهات على المخالفات القانونية مما يحتم ايضاً التفكير الجاد بعملية ردع هؤلاء .

ثالثاً : اخطرنا بالتقرير بالمخالفات وزارة المالية لفسها فهي من المفروض ان تكون حريصة اكثر من غيرها على المال العام ، وقد ارهقنا وزارة المالية في موازناتهم والدفاع عنها ، بينما يتضح لنا الان ان الكلام الجميل الذي سمعناه كان معظمه تغطية لفساد مالي واداري خطير في هذه الوزارة والتي يفترض ان تكون بمنأى وبمعزل من كل فساد ، فما المعنى من نهج السلف الشركات الخاسرة والتي تخسر باستمرار والخسارة والمستمرة هذه هي سرقة موصوفة تغطى باوراق ودفاتر شكلية ومع ذلك تستمر وزارة المالية بدعم هذه الشركات بالقروض المتواصلة لتصل الى عشرات الملايين من المال العام الضائع والمنهوب .

رابعاً : اما المناطق الحرة والتي اصبحت اوكاراً للتهريب والتهرب من دفع استحقاقات الضريبة واصبحت مصدراً لثراء اصحاب الضمائر الميتة وشركاتهم فحدث ولا حرج .

خامساً :- اما الاهمال في تحصيل اموال الدولة من خلال دعاوي الحكومة وهي ايضاً بالملايين ولا يتم تحصيلها .

**معالي الرئيس ... ايها الاخوة الزملاء المحترمين**

ان هذه التقارير تثير في كل الغيورين الحريصين على هذا البلد وعلى حقوق المواطنين انفعالات خطيرة جداً واقول الحقيقة انني فوجئت بحجم هذا الخراب والدمار في بنية اجهزة الدولة وفي ضمائر بعض القائمين على هذه الاجهزة . وإصدقكم القول انني بدأت اخشى واخاف على البلد ككل ان ما ذكره ديوان المحاسبة بالتأكيد هو غيض من فيض وهو جزء يسير من الخراب والفساد المستشري والذي اصبح حديث الكافة داخل الاردن وخارجها ، ان هذا الوضع المأساوي بحاجة الى وقفة وطنية صادقة اخلاقية ، مطلوب وقفة رادعة وقفة قمع لقوى الفساد والظلال التي تعمل على هدم الوطن ومن هذا المنبر وحرصاً على سلامة الوطن اطالب بتحويل كل المسؤولين عن الفساد المالي والاداري في بعض الوزارات ولجان الرقابة الدوائية ومشتريات وزارة الصحة وغيرها ممن شملهم تقرير ديوان المحاسبة الى النيابة العامة للتحقيق معهم ومحاكمتهم علناً بل اطالب قبل هذا بالعمل علىاستصدار قانون ولنسميه قانون الامن الاقتصادي والاجتماعي يعاقب كل من يعتدي على المال العام او يخالف القانون في المجال الاداري ويلحق الضرر بالمواطنين ويهدر حقوقهم او يحقق منفعة لمن لا يستحقها ليعاقبهم عقاباً شديداً ويجعلهم عبرةً لمن يعتبر ، لأن على هؤلاء الفاسدين والمفسدين ان يدركوا ان يد الشعب اذا تحركت ستكون قويةً وضربتها شديدة وقد تكون قاتلة . وأن مصداقية هذه الحكومة التي منحناها الثقة تتعرض الآن لأول محكم جذري ، ان الشعب يريد ان يرى هذه الحكومة وقد اوفت بتعهدها بضرب هؤلاء اللصوص السارقين الذين يدمرون الوطن ، اننا منتظرون ونأمل ان لا يطول هذا الانتظار لأن على الحكومة ان تتحرك ، فهل تتحرك ؟

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

**معالي رئيس المجلس** : وعليكم السلام ، السيدة توجان فيصل .

**السيدة توجان فيصل** : بداية اوافق الزملاء بما ورد بكلماتهم خاصة في كلمتي الزميلين بسام العموش وصالح شعواطة ، واؤكد على موضوع ضرورة تفويض القوانين واستحداث قوانين جديدة منها ما كان في المجلس يجب ان نعرضه الآن لننظر فيه من مثل قوانين الكسب غير مشروع لانه واضح ان القوانين القائمة لا تفي بالمحاسبية المنشودة ، واريد ان اعرض نقاط اخرى عابرة لم يشر اليها في الصفحة ( ١٢ ) دعي بالبند الثالث عشر الى تطوير هذا العمل الرقابي من قبل الديوان ليشمل كافة الجهات الخاضعة للرقابة ، بما معنى

ان هناك جهات خاضعة للرقابة لم يشملها فنريد قائمة بهذه الجهات من الحكومة وتفسير لماذا هذه الجهات الخاضعة للرقابة لم يشملها هذا التقرير وفي الصفحة (١٣) فيما يتعلق بديوان المحاسبة في اقتراحات وهي مشروعة جداً وكان في صلب تطوير هذا العمل الرقابي اللي (أ) منها هي النص على حصانة رئيس ديوان المحاسبة في جميع الاوقات والنص (ب) النص على الاستقلال المالي والاداري للديوان ، لكن مما انه العملية الرقابية الديوان هو جزء منها ، فانا ارى انه هنا يأتي موقع التذكير تماماً لزملائي في مجلس النواب بموضوع انه اهم سلطة رقابية مالية وادارية على الحكومة هي مجلس النواب فمن يقترح هذه الاقتراحات ومن يؤيدها بالمجلس عليه ان يقترح ان تمتد حصانة النواب طوال الفترة وبجميع الاوقات لانه لا يجوز لديوان المحاسبة له حصانة دائمة والنائب ليس له ، ثم تطوير موضوع الاستقلال المالي والاداري لمجلس النواب ولا اريد ان ابدو وكأن الموضوع يسكنني لانني بدأت منذ بداية هذا المجلس لكنني اعتقد انه نص ديمقراطي وايضاً هذا الجهاز الرقابي مجلس النواب لن يكون فعال الا اذا استقل فعلاً مالياً وادارياً الاستقلال الجزئي الذي اتى ليس كافياً ، وهناك استنتاجات احاول ان اقرأ ما بين الارقام لكي ارى وكنت اتوقع ان تعطينا التقرير على الرؤيا من خلال الارقام وليس فقط تلخيص الوقائع ، كمثال سأنظر الى القضايا التي فصل بها والقضايا والتي لم تنفذ مجموع القضايا التي فصل بها ولم تنفذ من ١/١/٧٢ الى ٣٠/٦/٩٤ يعني في (٢٢) سنة ونصف هذه القضايا التي لم تنفذ عددها (٩٢٤) قضية ووردنا بالتقرير ان المال العام الذي لم يحصل مجموعه هو (٤٢٫٥) مليون . هذه القضايا ال تسعماية وكسور قيمتها تقارب (٤٠) مليون اذاً هذه القضايا هي غالبية القضايا التي لم تحصل لان الاحكام لم تنفذ .

نأتي للقضايا التي فصل بها ونفذت جزئياً ، نجد أن عددها لذات الفترة (٢٩٩) قضية يعني حوالي (٣٠٠) قضية قيمتها أقل من مليونين ، فإذاً هذه القضايا التي بمليونين هي التي توبعت ونفذت ، اما القضايا الكبرى لم تنفذ والدليل على انها قضايا كبرى تلك التي لا تنفذ فيها الاحكام لو اخذنا النسبة القيمة وقسمناها لجد أن قيمة كل قضية من القضايا التي نفذت هي ١٤/١ من قيمة القضايا التي صدرت بها الاحكام ولم تنفذ بعملية قسمة بسيطة تظهر ، فأذن القضايا التي بحجم واحد تنفذ والتي بحجم هي التي تركن وهذه تضع علامة استفهام كبيرة على متابعة الخطة التنفيذية لهذه التقارير ومتابعتها لتنفيذ حقوقها المستحقة على المواطنين ، فهل الحيتان هم الذين لا يتابعوا لأن القضايا الكبرى لا تتابع وفقط الصغيرة هذه يجب ان تكون مؤشر في دراستنا للتقارير القادمة ومن هنا فأعود فأطلب ان تذكر القضايا كما قال زميلي بسام العموش تذكر بالاسماء وليس بالاشارات هذه تذكر بالاسماء وليس



بالاشارات هذه ونريد من الحكومة ان تلخص لنا ايضاً الاداريين والمسؤولين في تلك المراحل وقد نفاجأ احياناً تكرر بعض الاسماء ، فهنا يجب ان نقف امام مسؤولينا المحاسبية الادارية ، اذا كان هنالك مسؤولين يتسببون في خسارات في اماكن اولا يلاحقون حقوق المال العام والدولة في تلك الاماكن لماذا نجدهم يتكررون وانا واصل الى سمعي وسأتدقق من هذه بعض القضايا كان فيها الاشخاص كحجارة الشطرنج مره في هذا الموقع ومره في ذلك والقضايا المتكررة مرتبطة مع تلك المواقع مع بعض ، فاذا كان هذا ما يجري علينا ان نعيد كفاءة ان لم نقل نزاهة المسؤول العام الذي يتولى هذه المواقع ، فأما تخسر او يهمل ملاحقة المال العام بها ، شكراً .

**معالي رئيس المجلس :** شكراً ، المتحدث الزميل فواز الزعبي .

**السيد فواز الزعبي :**

بسم الله الرحمن الرحيم

**التاريخ : ١٥ / ٢ / ١٩٩٥**

**معالي الرئيس المحترم ...**

**السادة الزملاء المحترمين ....**

إن من يطلع على قرار رقم (٧) الصادر عن اللجنة المالية لمجلس النواب الكريم ، وقبله يُقَلِّبْ صفحات التقرير السنوي الثاني والأربعون للسنة المالية / ١٩٩٣ / الصادر عن ديوان المحاسبة ليصاب بالذهول أمام الكوارث المصاب فيها هذا الوطن .

أمام اللامبالاة ، وعدم الأكتراث بقدرات هذا الشعب والوطن .

• ولعل ما جاء في تقرير اللجنة المالية :-

(( وما خلصت اللجنة اليه في الطلب بأن تبادر كافة الأجهزة المعنية بالدولة الى وضع برامج تصحيحية لها بما يضمن معالجة المآخذ المادية والملاحظات عن الأجراءات غير السليمة في التصرف في المال العام ، وأكدت اللجنة الى وجود ضعف عام في الأدارة لغالبية الأجهزة وتسيب في الأدارة المالية وأهمال من قبل العاملين في اداء واجباتهم ، بالأضافة الى ضعف الكفاءات والقدرات لديهم )) هذا مما جاء في تقرير اللجنة المالية الصفحة الثالثة .

• وقد شارك في أعداد هذا التقرير خمسة من الزملاء النواب والذين يتقلدون الآن خمسة مواقع وزارية ، وحتى هذه اللحظة التي أمثل فيها أمامكم لم أسمع أن احداً من الوزراء ( الزملاء الأفاضل ) بادر لمعالجة بالسلبيات في الوزارة التي يتقلد مهامها ، وعلى الأقل طرح اسلوباً للمعالجة ليكون قدوة لزملاءه الأخرين في التصحيح والمعالجة السلمية ، وقد سبق لبعضهم أن تقلد المسؤولية في حكومات سابقة ، وفي دورات سابقة لهذا المجلس الكريم .

• ولم نسمع أن حداً بادر من خلال المسؤوليات التي تقلدها ، وبادر الى وضع

الحلول الناجحة والمعالجات التي تنصب أخيراً في مصلحة الوطن والمواطن ، وإذا ما كانت اللجنة الكريمة قد طرحت أهم الملاحظات المالية وتوصياتها -

وخاصة في الفقرة أولاً :- المتعلقة لوزارة المالية - والتي قامت بصرف السلف المالية لشركات كان من المفروض تصفيتها ، وفتح ملفات التحقيق في كيفية الوصول الى الحالة التي وصلت اليها هذه الشركات ، وخاصة فيما إذا أطلعنا على التقارير المفصلة لضياع هذه الأموال العامة ، وخاصة إذا علمنا أن عام ( ١٩٩٤ ) شهد سلفة مقدارها ( ستة ملايين ونصف ملايين تقريباً ) الى شركتي الأخشاب والزجاج ، ومن المفترض أن يكون التقرير عن هاتين الشركتين بالذات مفصلاً وبين يدي السادة الزملاء أعضاء مجلس النواب للأطلاع الكامل على مدى الأستهتار بمقدرات هذا الشعب ولقمة عيشه .

* وأستغرب كل الغرابة أن هاتين الشركتين ، وما آلت اليه حالهما حتى الآن لم يشكل لهما لجان تحقيق للنظر في أسباب افشال هاتين الشركتين أولاً ؟

واذا كان الفشل حليفهما ، لا بد للبحث ثانياً عن اسباب اهدار المال العام في هاتين الشركتين .

* وبعليه فأني أقترح على مجلسكم الكريم أن يتم فتح التحقيق فوراً بحال هاتين الشركتين من لجنة مكونة من : -

١) مندوباً عن وزارة المالية

٢) مندوباً عن وزارة الصناعة والتجارة / مراقب شركات .

٣) مندوباً عن ديوان المحاسبة .

٤) مندوباً عن وزارة التنمية الأدارية .

٥) ثم عطوفة النائب العام المحترم .

* علماً بأن هناك لجنة قد شكلت لدراسة أوضاع مصنع الزجاج المتردية بناء على كتاب معالي وزير المالية رقم ١٧٨٨٦/٣٣/١٨ تاريخ ١٩٩٣/١١/٦ - واعدت تقاريرها وملاحظاتها على النواحي المالية والأدارية والفنية ، وأرى أنه من الأجدر عرض هذا التقرير على مجلسكم الكريم من قبل وزارة المالية .

* وإن المصيبة المالية الدائمة هي الخطوط الملكية ما ورد بكتاب ديوان المحاسبة رقم ٣/٢٢/١٣/ ١٤٠٠٨ تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٤ الموجه الى عطوفة مدير عام الملكية الأردنية والمتضمن شطب مبالغ مقدارها اربعة عشر مليوناً وربع تقريباً ، بدون وجه حق ، وأين كانت ادارة الملكية الأردنية ، حتى تلحق بالخزينة هذه الخسائر المالية الكبيرة على حساب قوت المواطن .

**معالي السيد الرئيس المكرم ....**

**السادة الزملاء النواب الأكارم ...**

* وأنني من تحت هذه القبة وأمام مجلسكم الكريم أسأل ديوان المحاسبة عن الأسباب التي دعت الى عدم ادراج مخالفات كبيرة في تقريره الذي نناقشه اليوم ومنها على سبيل المثال تقرير مقدم من بعض المراقبات لعام (١٩٩٣) والمتضمن مبالغ طائلة تجاوزت ثلاثين مليوناً من الدنانير لعطاءات محالة خلافاً لأحكام قانون الموازنة العامة وبلاغات دولة رئيس الوزراء والذي أدى الى عجز كبير في الموازنة .

* وأنني أطالب ديوان المحاسبة اطلاعكم على هذا التقرير للأهمية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

**معالي رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، الاستاذ طلال عبيدات .

**السيد طلال عبيدات :** هذه الكلمة باسمي والنائب خليل حدادين .

بسم الله الرحمن الرحيم

**معالي الرئيس الزملاء الكرام**

أود في البداية أن أعرب عن الشكر والتقدير الى الزملاء أعضاء اللجنة المالية الكريمة على جهودهم . واؤكد على اهمية التوصيات المقدمة من قبل اللجنة بهذا التقرير ، كما أؤكدُ بشكل خاص على ضرورة تقديم مشروع قانون معدل لقانون ديوان المحاسبة رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٢ ، وذلك لمواكبة التطورات والمستجدات التي طرأت على مجمل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، وضرورة النص على حصانة رئيس ديوان المحاسبة وإعطاء الديوان الاستقلال المالي والاداري ليكون اداة فعالة لمراقبة المخالفات والتجاوزات والهدر والتسيب في المال العام .

ولا بد أيضاً من التأكيد على ضرورة ان يكون على رأس اولويات أعمال ديوان المحاسبة تقييم اداء الاجهزة والمؤسسات كافة وبدون استثناء وتقييم السياسات والاجراءت المالية والاقتصادية والاجتماعية للدولة والتي توصي بها اللجنة المالية ويتخذ المجلس الكريم القرارات بشأنها .

**معالي الرئيس**

لقد لفتت اللجنة المالية نظر المجلس الكريم الى التزايد الملحوظ في قضايا الاختلاس والتزوير والفساد في اجهزة الدولة ، الأمر الذي يستدعي ان يطلب هذا المجلس من الحكومة ضرورة إتخاذ التدابير الاحترازية وتشديد الرقابة ووضع العقوبات الرادعة للكف عن التلاعب والضياع في المال العام .

أما ما ورد بشأن الملكية الأردنية فهو أمر مذهل حقاً ، اذ بلغت الخسائر فيها حتى نهاية عام ١٩٩٣ حوالي ١٤٤ مليون ديناراً ، ولا ندري كم ستكون الخسائر عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ وفي المستقبل . مما يؤكد على عدم جواز السكوت عن هذه المؤسسة لفترة أطول هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فأن هناك ٥ر٦٤ مليون ديناراً ديوناً متراكمة لا ندري اذا كان لدى إدارة الملكية الاردنية خططاً لاعدامها وشطبها واعتبارها ديوناً هالكة ، مثلما أعدمت من قبل ٢ر١٤ مليون ديناراً بحجة افلاس المدينين ، وهذا نوع من الفساد بتجلياته





وأشكاله المختلفة ، وهو لا يعدو أن يكون أعطيات وهبات يدفعها هذا الشعب الفقير من قوته وعرقه للمستفيدين الفاسدين في انحاء الدنيا .

**معالي الرئيس الزملاء الكرام**

اما قضية المنظمة التعاونية الاردنية المؤسسة الوطنية التي ينتظم في صفوف وحداتها ومشاريعها صغار المنتجين والكسبة وصغار المزارعين ، فلا ندري من يطلب اعدامها وانهاء وجودها ولماذا يتم ذلك ؟ الامر الذي يترتب عليه الغاء الخدمات والنشاطات المقدمة لقطاع عريض هو القطاع التعاوني ممن يعملون في الزراعة والمهن والاسكان والتموين والنقل وغيرها . وقد مضى على تهاوي وانحدار هذه المؤسسة الوطنية حوالي عشرة سنوات امام سمع وبصر المسؤولين الذين لم يحرك أحد منهم ساكناً وكأن الامر لا يعني احداً . الى أن وصلنا الى انهيار المؤسسة بالكامل . واصبح من الصعب انقاذها .

إنه بالاضافة للخدمات التي كانت هذه المؤسسة الوطنية تقدمها وسوف يحرم منها قطاع عريض من مجتمعنا ، فإن هنالك جانباً انسانياً هاماً وخطيراً بنفس الوقت . وهو مصير حوالي ١٦٠٠ موظف ومستخدم في المنظمة التعاونية وفي الوحدات والمشاريع التعاونية المختلفة ، وجميعهم في ظروف صعبة لقدرها جميعاً مما يزيد أعباء البطالة والفقر في المجتمع .

وانني لأتساءل ايها الزملاء . من هو المسؤول عن خراب المنظمة التعاونية ؟ ولماذا لم تتخذ الحكومات المتعاقبة أي اجراء لوقف انهيارها قبل فوات الآوان ؟ ولماذا لم يعاقب أي مسؤول عن فساده وسوء ادارته الذي أودى برأس هذه المؤسسة وأركانها ؟

**معالي الرئيس**

اما الديون المتعلقة بوزارتي الصحة والتموين ، فأنني اؤكد على توصية اللجنة المالية بضرورة متابعة تحصيلها في مواعيدها ، وعدم التهاون مع المدينين بها مع النظر بعين العطف على المرضى الفقراء فيما يخص ديون وزارة الصحة . وعدم التعاون مع اية فئة أو جهة بتسديد الاموال العامة حتى لا يصل الامر في النهاية لاعتبارها ديوناً معدومة كغيرها .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

**معالي رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، آخر المتحدثين الشيخ عبد المنعم ابو زنط .

**السيد عبد المنعم ابو زنط :**

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

**معالي الرئيس ... حضرات النواب المحترمين .**

شكراً للجنة المالية الموقرة ، في الصفحة الثالثة من تقريرها وزارة المالية السلف المدنية المصروفة للشركات تقول على الرغم مما ورد في قراري اللجنة المالية رقم (٢) لسنة ١٩٩٢ ورقم (٣) لسنة ١٩٩٤ التي وافق عليها مجلسكم الكريم بالتوصية بضرورة الالتزام



بتصفية الشركات التي اتخذت قرارات بتصفيتها الى ان تقول وقد بلغ مجموع السلف المصروفة للشركات كافة لغاية ٣١/ ١٩٩٤/١٢ ما يساوي (١٢٠) مليون دينار زائد الكسور ، فهنا لا بد من تحديد المسؤولية لا ان تظل المسؤولية سائبة تائهة حتى يوزع هذا المال العام على كامل الجهاز الوظيفي لوزارة المالية والامر اذا بلغ ذلك فيعتبر اشد خطراً من اهدار المال العام كذلك الحال بالنسبة للمدة المحددة بستة شهور للتدقيق والتحقيق وتكون النتيجة للجنة التدقيق والتحقيق في شهر آب لاننا الآن في شهر (٢) شباط زائد ستة شهور تكون النتيجة عرضت من لجنة التدقيق والتحقيق في شهر آب ، ويكون مجلس النواب في اجازة فلا يستطيع النظر في قرار لجنة التحقيق ويأتي موعد الدورة العادية الثالثة بعد ذلك فنكون قد استقبلنا تقريراً جديداً من ديوان المحاسبة لسنة ١٩٩٥ ومن ثم النتيجة الاليمة لصون المال العام اشبه بسيارة ضلت الطريق وسط الصحراء فأخذت تدور حول نفسها حتى انقطع نفسها في نفاذ البنزين والزيت ومن ثم تصبح السيارة نهباً وسلباً لقطاع الطريق ويمسي ركابها فريسة ذئاب الصحراء .

عندما تطالب اللجنة المالية معالجة السلف الاستثنائية المعروفة للخزينة من البنك المركزي معالجة قانونية ، اللجنة المالية تطالب بمعالجة قانونية استند لذلك واستنتج من ذلك ان تلك السلف البالغة (٣٩٠) مليون دينار لغاية ١٩٩٣/١٢/٣١ لا تستند لقانون ، وان السلبية في ذلك لتشكل خطراً فادحاً على المال العام . وتوصي ايضاً اللجنة بعدم لجوء وزارة المالية الى الصرف بعجز من حساب امانات الخزينة حيث بلغت المبالغ التي صرفت بعجز من حساب امانات الخزينة حتى عام ١٩٩٢ ما مجموعه (٨٢) مليون وكسر ، وهنا لست ادري كيف تمضي سنتان على تلك المخالفة للانظمة النافذة اليس ذلك تغولاً في تسيب المال العام مع العلم ان سائر الحكومات تحلب المواطن حلب النملة ثم الويل للموظف الصغير اذا وقع في خطأ حسابي ولو كان يساوي ديناراً فيأخذ بالنواصي والاقدام ويوجه اليه الانذار ما لم يفصل من وظيفته ، لكن السادة المسمون بالكبار مغفور لهم ورمضان كريم فكذلك توصي اللجنة بأن تقوم وزارة المالية بتفعيل تعاميمها الصادرة الى مختلف الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة المتعلقة باتمام عمليات الشراء أو احالة العطاءات قبل نهاية العام المالي بمدة كافية مما يمكن بضيق الوقت المتسللين المتلاعبين من انجاز عملية التلاعب في المال العام مع المتسترين تحت مظلة الوظيفة .

دعاوى الحكومة في الصفحة الخامسة

حيث استعرضت اللجنة المالية ما ورد بتقريري ديوان المحاسبة لعام ١٩٩٢-١٩٩٣ بخصوص دعاوى الحكومة البالغة قيمتها (٤٢) مليون دينار واكثر من نصف المليون .

تطالب اللجنة الموقرة بتفعيل دور قسم دعاوى الحكومة في وزارة المالية لمتابعة هذه الدعاوى وصولاً الى صدور الاحكام بشأنها واعقب على ذلك متسائلاً هل وزارة العدل

التي كثيراً ما تسمعنا ببدعة جديدة لقمع الحريات جريمة الرأي ، هل وزارة العدل تتأخر وتتواني دعاوى الحكومة المتعلقة بالجانب الأمني والسياسي ، ام ان وزارة العدل تستنفذ كل الطاقات والاجهزة القضائية والاجرائية في دعاوي الامن السياسية وان ذلك ليدل على غياب فقه التوازن بين حرمة المال العام والدعاوي الامنية السياسية مع العلم ان معظم الدعاوي الامنية السياسية محفوفة بالشبهات وخالية من البينات الدامغات ، بينما دعاوى الحكومة في صيانة المال العام تقوم على الحجج الدامغة ولغة الارقام القاطعة لاجل ذلك اطالب الحكومة وبالذات وزارة العدل بالتوازن بين حرمة المال العام والجانب السياسي .

اجهزة الجباية واجراءات تحصيل الرسوم والضرائب والذمم المستحقة للحكومة .

تقول اللجنة المالية الموقرة ، تبين للجنة ضعف اجهزة الجباية وهذا الضعف امر نسبي ربما فيه جلطة احد من البلطة لا يشكن بحبة اسبرو وعدم كفاية اجراءات تحصيل الرسوم والضرائب والذمم المستحقة للحكومة ، ما السر في ضعف اجهزة الجباية سوى الضعف في الايمان بالله الذي يؤدي الى رقابة الموظف لربه سبحانه وتعالى دون ان يغض البصر عن جباية المال العام بدافع القرابة والصداقة أو الرشوة وفي ظل رقابة الله يدرك الموظف اذا غابت عنه اعين الرقباء فإن لله جنوداً يسجلون عليه كل صغيرة وكبيرة « وان عليكم لحافظين كراماً كاتبين يعلمون ما تفعلون » .

لذلك اقترح على الحكومة الموقرة بأن يلحق بوزارة التنمية الادارية قسم للارشاد الديني لتوجيه وترشيد موظفي الدولة ابتداءً بأصحاب المعالي الاخوة الوزراء ، انا اردت لهم الآخرة .

صفحة (٦) وزارة الصحة في سجلات وذمم المرضى في المستشفيات تؤكد اللجنة المالية الموقرة على التوصيات السابقة الواردة في قراري رقم (٢) سنة ١٩٩٢ ورقم (٣) سنة ١٩٩٤ ، بضرورة تزويد اللجنة المالية بكشوف تبين المبالغ المتحققة على المرضى لغاية ١٩٩٤/١/١ والبالغة (٣٦٥٨٠٠٠) دينار ...الخ .

اطالب الحكومة الموقرة باعفاء الفقراء وذوي الدخل المحدود ، والدخل المحدود في هذا الزمان لا يقل عن (٣٠٠) دينار شهري ، لذلك انا افتي باعفاء صدقة الصيام لموظف الدرجة الخامسة والسادسة اذا لم يكن له سكن مملوك فاطالب الحكومة الموقرة باعفاء الفقراء وذوي الدخل المحدود من تلك الديون المتعلقة بمعالجة المرضى .

وزارة التموين والتي اكن لها ولوزيرها كل احترام لأنها مسؤولة عن بطون هذا الشعب ، تستر على المساكين .

تقول اللجنة المالية الموقرة بعد ان استعرضت ما ورد في تقريري ديوان المحاسبة لعامي ٩٢-٩٣ بأن تحصيل الذمم المتحققة للوزارة في مواعيدها المقررة وبالذات الذمم المستحقة على المطاحن الخاصة والتي بلغت حتى ١٩٩٤/١٠/٣١ ما يساوي حوالي عشرة



ملايين من الدنانير ، اتساءل هنا فهل تراكم تلك الذمم على المطاحن الخاصة البالغة حوالي عشرة ملايين دينار بسبب خسارة تلك المطاحن الخاصة ام بسبب المماطلة والتهرب من تسديد تلك الديون فان كانت الخسارة هي السبب في المماطلة وعدم التسديد فلا بد من دراسة الاسباب ومعالجتها اما اذا كانت المماطلة والتهرب من تسديد الذمم للمال العام بسبب المماطلة والتهرب فحينئذٍ لا بد من التهرب الفصل بطرح البدائل عن المطاحن الخاصة لأننا نريد ان تقلص على الاقل بنسبة الحيتان في هذا المجتمع الذي تبلع فيه جميع السمك الصغير من حوله لذا على الحكومة اقول هنا وليس هناك على الحكومة ان تمارس سيف القصاص العادل استناداً لقوله تعالى « ولكم في القصاص حياة يا اولي الالباب » .

في لجان التدقيق والتحقيق ، يبدو ان في لجان التدقيق والتحقيق واستنتج ذلك من توصية اللجنة الموقرة بمسائلة لجان التدقيق والتحقيق المشكلة في الوزارات والدوائر والمؤسسات المختلفة والتي لم تنجز اعمالها خلال المدد المحددة والتي بلغ عددها (٣٩) لجنة لغاية ١٩٩٣/١٢/٣١ لبيان اسباب تاخرها في انجاز الاعمال الموكولة اليها ، هناك الحقيقة مجرد توصيات ودغدغة عواطف وتداخلات عبر الهاتف لا يعالج القضية انما يعالجها بان تضع آلية لاتخاذ عقوبات صارمة في حق هؤلاء ولو سموا بلجان تحقيق المهمل ، لا بد من ان يعاقب خشية ان تحتاج لجان التحقيق والتدقيق الى تحقيق وتدقيق ، سيارة بوليس النجدة تحتاج احياناً الى نجدة فبتصير العملية عملية تسيب ما بعده تسيب .

وفي الختام اقول للحكومة الموقرة كلمة لوجه الله شكى كثير من التجار وبخاصة البعيدين عن مراكز النفوذ في البلد من التجار المتوسطين المحدودين شكوا الآن لعسر الحالة وضيق الوضع واستبدال الانتعاش الاقتصادي بانكماش قاتل وبعضهم يقسم ويملك مؤسسة مئات الالاف من الدنانير ولربما تجاوزت المليون يكاد لا يملك طعام البيت الا اذا باع جزءً مما يملك فالسبب في ذلك او من جملة الاسباب انه ينشر بين الفينة والاخرى في الاعلام وخاصة في الصحافة قضية التعويض للاجئين المحتلين ٤٨ المحتل ٤٨ لاجئين موديل ٤٨ لاجئ موديل ٦٧ نازح وربنا يستر على القادم على الطريق فعندما ينشر بأن اللاجئين سيأخذون تعويضاً وأن النازحين سيعودون الى الارض المقدسة فلسطين ، فاللاجئ الذي سيتقاضى تعويضاً إذا معاه قرشين يريد ان يصرفهم يقول مهلاً حتى اطمئن على التعويض ، والنازح اذا عنده قرشين يريد ان يستثمرهم بين هالمساكين يقول مهلاً باستثمرهم غرباً بأزوج الولد بابني لي خشة ... الخ .

فيؤدي هذا الى انكماش بالجانب الاقتصادي ، لذلك اذا كانت النوايا سليمة وادعو الله ذلك وادعو الله من قلب مخلص ان تكون النوايا سليمة غير متأثرين بالتطبيع ان يمنع

هذا التصريح بين الحين والآخر قضية التعويض للاجئين وعودة النازحين لان لهم مردوداً سيئاً على الميزان التجاري والاقتصادي .

والسلام عليكم ورحمة الله

**معالي رئيس المجلس :** وعليكم السلام ، السيد مقرراللجنة المالية ، معالي رئيس اللجنة المالية ترغب بالحديث ؟ تفضل .

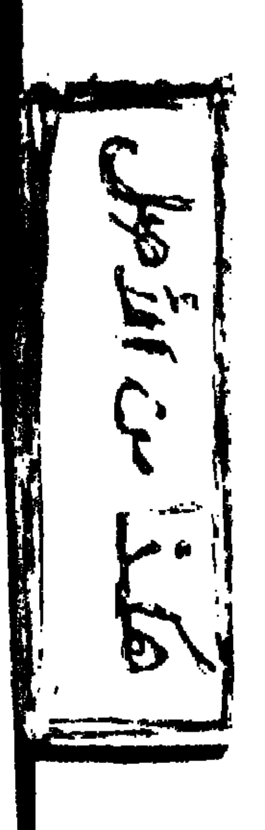
**الدكتور هاشم الدباس رئيس اللجنة المالية :** اعترض الاخ الزميل عبد الله النسور على ادراج التوصية الخاصة باخضاع البنك المركزي لرقابة ديوان المحاسبة ، الحقيقة ان هذه التوصية ليست جديدة وهي تتردد بكل دوره لمجلس النواب منذ كنت رئيساً لديوان المحاسبة ، ومجلسكم الموقر دائماً يطالب باخضاع البنك المركزي لرقابة ديوان المحاسبة وقد كان هناك شرطاً من اللجنة المالية في التقارير السابقة وفي الموافقة على الموازنة ان ترد الحكومة على هذا الطلب ، واعتقد عندما كنت اتشرف بان اكون عضواً في الوزارة السابقة طرح هذا الموضوع في مجلس الوزراء واتخذ به قراراً حيث ان المجلس كان مؤمناً ان البنك المركزي يجب ان يخضع للرقابة لكن لاستفاء الشروط القانونية ولبعض المشككين في ان البنك المركزي يخضع لرقابة ديوان المحاسبة ارتؤي ان تحول قضيته الى المجلس العالي للدستور ، لكن نحن كلجنة مالية لم يأتينا اي جواب او قرار من اي جهة ما ان هذا الموضوع حول المجلس العالي لتفسير الدستور او القانون ، فالتوصية الواردة هي بناءً على رغبة مجلس النواب او مجالس النواب السابقة والحالية . لذلك الاعتراض اعتقد انه في غير محله .

اما التوصية الثانية فهي موضوع المنظمة التعاونية وقيل ان الحكومة قد قامت بحل المشكلة بين المنظمة والبنك التعاوني ونحن سمعنا بها كما سمع به الاخ عبدالله من الجرائد لكن لم يكن لدينا اي قرار او استلام اي كتاب من اي جهة رسمية يعلمنا بأن المشكلة بين المنظمة والبنك التعاوني حلت وقد استشرت ايضاً رئيس ديوان المحاسبة قبل قليل واعلمني بأن المشكلة ما زالت قائمة وان الموضوع لم يحل بعد وشكراً .

**معالي رئيس المجلس :** شكراً ، السيد مقرر اللجنة .

**السيد منير صوبر مقرر اللجنة المالية :**

في البداية اود ان اشير بان تقرير اللجنة المالية لا يمكن ان يشير الى جميع القضايا التي وردت في تقرير ديوان المحاسبة ولا الى جميع المخالفات وسبب ذلك هناك مخالفات كثيرة من عامي ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ تم حلها وتم احالة بعض القضايا والمخالفات الى النائب العام ، وللذلك ارتأت اللجنة المالية ان تقوم بتخليص القضايا وعمل تماس مع معظم الوزارات والدوائر التي فيها مخالفات وحاولت معالجة جميع الثغرات التي وردت في تقرير ديوان المحاسبة سواء كانت مشمولة بتقريرها او غير مشمولة ، وقامت بتقديم توصيات اللجنة المالية لمجلسكم .





**معالي رئيس المجلس :** اذا لم يكن هناك المزيد سعادة المقرر الدكتور بسام نقطة النظام .

**الدكتو بسام العموش :** ما اخشى ان يتفضل المقرر بتلاوة التوصيات ومن ثم التصويت عليها ثم ينفض قبل ذلك الذين تحدثوا هنا كان في ثنايا كلامهم شيءكان يمكن ان يرقى الى مستوى توصيات ، فارجو ان تضمن سلفاً حتى ما نجد انفسنا وقد رفعت الجلسة ونكون قد خطبنا على بعضنا وانصرفنا . شكراً .

**معالي رئيس المجلس :** السيد المقرر .

**السيد المقرر :** بالنسة لموضوعين سنقوم بالرد عليهم وهو بالنسبة لموضوع ذمم وزارة الصحة على المرضى حيث ذكر تقرير اللجنة ان اللجنة طلبت من وزير الصحة تقديم كشوف تبين المبالغ المطلوبة متضمنة تفاصيل الذمم وتركيب هذه الذمم حسب فئات مالية مقسمة لمبالغ محددة على ان تقوم اللجنة بدراسة هذه الكشوفات وتقديم التوصيات اللازمة هذا ورد في التقرير علماً بانه كان التوجه لدى اللجنة المالية هو لشطب بعض المبالغ التي تكون دون حد معين يتفق عليه داخل المجلس واعفاء من لا يمكنهم الدفع بعد التحقق من ذلك هذا بالنسبة للذمم وما اثير من الزملاء .

بالنسبة لموضوع الملكية الاردنية لم تقم اللجنة المالية بدراسة هذا الموضوع بشكل مفصل لمعرفتها لوجود لجنة خاصة لدراسة اوضاع الملكية وان هذه اللجنة بصدد اعداد تقرير نهائي لعرضه على مجلسكم الكريم واتخاذه القرار المناسب للذلك كان هنالك استفسار من زميل عن سبب ورود مناقشة تقريري ديوان المحاسبة لسنة ١٩٩٢ و ١٩٩٣ في تقرير واحد من اللجنة المالية ، كان السبب هو تشابك معظم المخالفات والمواضيع الواردة في التقريرين كما ان هناك تقارير وردت في تقرير سنة ١٩٩٢ وتم تكرارها سنة ١٩٩٣ فللذلك ارتأت اللجنة ان تبحث التقريرين معاً وتقديم التقرير المفصل الوحيد .

هناك اضافات طلبت وتوصيات تقدم بها الزملاء الكرام وتم اخذ الملاحظات عنها وهذه الاضافات سواء كانت لزيادة على توصيات اللجنة المالية او توصيات جديدة فأنني ارجو ان يقوم المجلس بتكليف اللجنة المالية لاضافة هذه الاضافات وهذه التوصيات ليتم رفعها الى الحكومة ، هذه هي الردود وشكراً .

**معالي رئيس المجلس :** شكراً ، هل يرى المجلس انه من المناسب تحويل كلمات السادة الاعضاء بعد ان نستمع طبعاً رد الحكومة وهناك معالي وزير المالية يرغب بالحديث ان نحيل كلمات السادة النواب الى اللجنة المالية لكي تستخلص منها ما يمكن ان تستخلصه من توصيات وتعتبر جزء من توصيات اللجنة المالية اذا كان المجلس يرى ذلك فاعتقد انه الاسلوب الايسر . معالي وزير المالية تفضل .

**معالي وزير المالية :** انا ارغب في مداخلة قصيرة جداً بالنسبة لوزارة المالية السلف المدلية المصروفة للشركات ، تقرير اللجنة تعرض للذلك والسادة النواب تعرضوا للذلك ،

ارجو ان اوضح ان معظم هذا المبلغ يعود لشركة الاسمدة التي اندمجت بشركة الفوسفات وبموجب الاتفاقية اتفق ان تقوم الحكومة بتسديد القروض الخارجية مقابل اقتطاع جزء من الارباح التي سيتحقق لشركة الاسمدة مستقبلاً وبالتالي نحن مضطرين وهذا ينطبق على شركات اخرى فنحن مضطرين ان نستمر في دفع اقساط القروض التي تستحق مستقبلاً والذي افهمه انا من تقرير اللجنة المالية ان هذا ينطبق على العمليات المستقبلية ، وانا ارجو ان اؤكد ان تنسيب اللجنة سوف يعمل فيه وسيطبق بجد بالنسبة للعمليات المستقبلية ولكن لا ينطبق على اتفاقياتي السابقة .

بالنسبة للسلف الممنوحة البند الثاني الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة الرسمية ، كما يعلم الاخوة النواب ان حكومات الخليج الكويت والسعودية قد اوقفت منح الاردن وتنفيذ القروض التي التزمت بها سابقاً ، كما ان الحكومة العراقية بسبب الظروف التي مرت بها اوقفت ايضاً تمويل بعض المشاريع التنموية في الاردن ، كما انشئ في تاريخ سابق صندوق خاص للتسلح على ان يمول هذا الصندوق من المعونات العربية ، وقسم كبير من المعونات العربية لم يرد وبالتالي منحت الخزينة سلفة لتمويل العمليات التي كان يجب ان ترد من تلك المصادر نحن سندرس بهذه العمليات وسنسعى الى ايجاد حل قانوني بحيث لا تظهر في تقارير ديوان المحاسبة مستقبلاً .

بالنسبة للنقاط الاخرى ارجو ان اؤكد للسادة النواب بانها ستكون موضع عناية وستعمل على تنفيذها بكل جدية وشكراً .

**معالي رئيس المجلس :** شكراً لك ، معالي وزير التموين .

**معالي وزير التموين :** شكراً معالي الرئيس .

اسمحوا لي بمداخلة بسيطة لتوضيح ما ورد في تقرير اللجنة المالية حول الذمم المطلوبة لوزارة التموين على المطاحن وان ابين ما يلي :-

اولاً : اؤكد التزام وزارة التموين بما جاء بكتاب سيادة رئيس الوزراء رقم ٩٦٤٤/٢/١١/١٧ تاريخ ١٩٨٨/٨/١٥ ، والذي اعطى لهذه المطاحن مهلة اربع شهور من تاريخ الطحن لتسديد الالتزامات المطلوبة منها ، وذلك دعماً لرغيف الخبز وحتى لا ينعكس ذلك بزيادة اثمان رغيف الخبز .

ثانياً :- ارجو ان اوضح ما يلي ايضاً تاكيداً لذلك اظهرت سجلات الوزارة إن اجمالي مديونية المطاحن والمقيدة بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٣١ (٩٨٦١٥٥٠) قامت المطاحن بتاريخ ١٩٩٤/١١/١ باليوم التالي لتاريخ ١٩٩٤/١٠/٣١ بسداد مبلغ (٢٠٥٠٤٦٠) وبذلك اصبح رصيد المديونية لهذه المطاحن (٧٨١١٠٩٠) وهذا المبلغ يستحق الدفع خلال الشهور الاربعة اي خلال المهلة المعطاه لاصحاب المطاحن ، من هذا يتبين للمجلس الكريم انه لا يوجد اكثر او





تساهل في تحصيل حقوق الخزينة او حقوق وزارة التموين من اصحاب هذه المطاحن هذه النقطة الاولى ولا يوجد اية مديونية على هذه المطاحن مستحقة وغير متابعة .

فيما يتعلق بالنقاط الاخرى تؤكد وزارة التموين التزامها بسلامة وصحة الغذاء وعدم طرح اي مواد غذائية الا ضمن الشروط الصحية والمواصفات القياسية اما بخصوص عقود الشراء فالعقود التي تقوم وزارة التموين بابرامها مع المتعهدين تلزم هؤلاء باستعادة المواد غير المطابقة واعادة تصديرها او اتلافها على نفقة هؤلاء ، بخصوص شركات المعاينة قامت الوزارة بفتح سجل لكل شركة يثبت عدم التزامها فيما ورد بشروط دعوة العطاء وتدرج اسم هذه الشركات في القائمة السوداء ولا يتم التعامل معها بالاضافة ان هذه الشركات تقدم كفالات مالية لوزارة التموين .

ارجو ان اؤكد للمجلس الكريم التزام وزارة التموين بهذه بما ورد في توصيات اللجنة الكريمة واشكر رئيس واعضاء اللجنة على هذه التوصيات كما اشكر ديوان المحاسبة رئيساً واعضاءاً على الجهود المبذولة وشكراً سيدي .

**معالي رئيس المجلس :** شكراً لك ، الزملاء الافاضل طلب من مقرر اللجنة المالية ان يطلب التصويت على التوصيات التي وردت في التقرير ، هناك خمس عشرة توصية وردت في تقرير اللجنة المالية لكن ايضاً الملاحظة التي اوردها الدكتور بسام فيما يتعلق فيه هناك ملاحظات وردت في كلمات الاعضاء ارى اذا كان المجلس يرى ذلك ايضاً ووافق على ذلك ان تحال هذه الاوراق الى اللجنة المالية لكي تستعرض كلمات الاعضاء ما شمل منها في التقرير خيراً وبركة وما لم يشمله التقرير وارتأت اللجنة المالية ان وجوده في تقرير اللجنة مناسب لعلها تأخذ بذلك .

معالي رئيس اللجنة المالية .

**السيد رئيس اللجنة :** معالي الرئيس كل بند في تقرير ديوان المحاسبة يحتاج الى توصية ، الحقيقة كلها مخالفات والمخالفات صحيحة ما فيها لبس وما فيها غموض ، تقرير ديوان المحاسبة تقرير ضخم اللجنة المالية اخذت الاشياء الظاهرة الكبيرة التي يمكن من الاستدلال على المخالفات الهامة ، اذا اخذنا بمبدأ الاخ بسام اقترح بعض التوصيات الحقيقة لكنها صحيحة انا اقترح بالاضافة الى التوصيات الواردة في تقرير اللجنة المالية ان تقوم الحكومة بجميع اجهزتها بدراسة تقرير ديوان المحاسبة والاجابة على كل بند مخالف والجواب الى مجلس النواب ، هناك توصيات كثيرة والتوصيات تشمل جميع الامور المتعلقة بالمخالفات اما ان نأخذ توصية مع صحة وجودها اعتقد ان اللجنة المالية ستوصي بجميع المخالفات الموجودة كان بامكاننا نحن نقول المخالفات الواردة في تقرير ديوان المحاسبة هي مخالفات للقوانين والانظمة المالية وعلى الحكومة ان تصوبها وشكراً سيدي الرئيس .

**معالي رئيس المجلس :** شكراً ، الشيخ عبد الباقي .

**السيد عبدالباقي جمو :** ارجو ان تعتبر كل الملاحظات التي ابداها السادة النواب جزءاً من التقرير المالي وتحويلها كلها الى الحكومة بتوصية .

**معالي رئيس المجلس :** الدكتور بسام العموش .

**الدكتور بسام العموش :** شكراً معالي الرئيس .

يا سيدي انا افهم ان مناقشة النواب هي موضوع احترام من الحكومة ومن اللجنة وكان ممكن ان يكون هناك من يسجل هذه الملاحظات ويبلورها الى الرئاسة الجليلة او الى اللجنة وتعرضها ، انما اذا كان رئيس اللجنة المالية مع كل الاحترام وانا اظن ان كلامه فيه وجاهه ان الآن الدورة على وشك ان تنتهي فأنا اؤكد على الاقتراح الذي تفضل به سماحة الشيخ عبدالباقي ان تضمن هذه الكلمات مع تقرير اللجنة وان تحال كلها الى الحكومة .

**معالي رئيس المجلس :** السيدة توجان .

**السيدة توجان فيصل :** حقيقة مناقشة تقارير ديوان المحاسبة من اهم واخطر مهام هذا المجلس فلا يجوز ان تمر بهذه الصورة من عدم الجدية الكافية لأقول اللجنة المالية مشكورة تقوم عن المجلس بدراسة تفصيلية لانه لا يعقل ان يقوم كافة المجلس بها وكما قال الدكتور هاشم تأتي بما تعتقد انه ملامح رئيسية لانه فعلاً كل مخالفة بحاجة الى متابعة اذاً بحاجة الى توصية ، انما هي افتتها ان هذه الامور الرئيسية لم يأتي المجلس ليقول كل مخالفة اوجدو لها توصية جاء اعضاء اخرين من المجلس درسوا التقرير ايضاً وحدهم ودرسوا تقرير اللجنة المالية عن هذه التقارير ورأوا ان هناك ايضاً امور اخرى اساسية ربما لا تشملها قرارات اللجنة المالية ، اذاً في هذه الحالة يجب ان تؤخذ هذه المناقشات بذات الجدية التي اخذت بها المناقشات في التقريرين في اللجنة المالية ، فأرى انه لكي نكون فعلاً موازنين واخذين الكلام بثقله وليس وكاننا نوجه خطابه للجمهور والصحافة ولا نساهم فعلاً في الفحوى ، لأن ما سيوثق عنا ويبقى هو هذه التقارير التي هي خلاصة مجلس من تقارير ديوان المحاسبة ، ارى ان تفرغ الكلمات ومكتب التفريغ قد يعمل عليها سريعاً وتعطى نصوصه للجنة المالية وهي مشكورة تنظر فيها وتآخذ ما لم يضمن وفي بداية الجلسة القادمة تقرأ علينا فتقول هذا ضمن ، فنأتي في التقارير نقرها في بداية الجلسة القادمة ولن تأخذ منا كل هذا الوقت ، هذا اقتراح اقترح ان يصوت عليه .

**معالي رئيس المجلس :** الاستاذ حماد ابو جاموس .

**السيد حماد ابو جاموس :** معظم النقاط كانت منصبة على بنود تقرير اللجنة المالية ، ولذلك اقترح ان تضاف الى تقرير اللجنة المالية ونصوت عليه اليوم ، ونعطي الصلاحية للجنة المالية ان تضيفه الى القرار .



معظم النقاط كانت منصبة على تقرير اللجنة المالية ولذلك ارجو ان تضاف الى تقرير اللجنة المالية وان نصوت عليها ، وشكراً .

**معالي رئيس المجلس :** الاستاذ ابراهيم زيد .

**الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :**

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة كما ذكر معالي الزميل هاشم الدباس ان تقرير ديوان المحاسبة تقرير كامل موثق وقد رأت اللجنة المالية ان تشير الى بعض القضايا واهم القضايا لكن هناك تقرير كامل موثق وأتصور الآلية هي ان يتبنى المجلس مسائلة الحكومة عن هذا التقرير والاجابة عنه هذا التقرير بين ايديكم موثق ، نحن نتبنى هذا التقرير كمجلس ونطلب من الحكومة وان تجيب في الامور التي تخصها وبدل ما يذهب الى اللجنة المالية ، واللجنة المالية تختصر عندك الاصل واذا حضر الاصل انتهت الفروق ولذلك ارى ان تتبنى ما ورد في تقرير ديوان المحاسبة موثقة وان تجيب الحكومة عما يخصها في هذا التقرير وشكراً .

**معالي رئيس المجلس :** شكراً لك ، سيادة رئيس الوزراء .

**سيادة رئيس الوزراء :** معالي الرئيس ستعمل الحكومة على تشكيل ورشة من جميع المختصين لدراسة التقرير وتنفيذ كافة التوصيات واود ان اؤكد في هذه المناسبة بأن الحكومة ستتعامل بشدة مع كل عمل قد يشتم منه الفساد وسيحول اي شخص الى القضاء اذا ثبت عليه اي فساد او رشوة وشكراً .

**معالي رئيس المجلس :** شكراً لك ، السيد عبدالله اخوارشيدة .

**السيد عبدالله اخوارشيدة :** شكراً معالي الرئيس .

يا سيدي ارجو ان لا نطيل بالنسبة للملاحظات التي ابداها معالي رئيس اللجنة المالية هي الحقيقة لان المواضيع التي اثيرت من قبل اللجنة المالية هي عبارة عن بعض الايماءات الى مواقع واشارات تعطي وتنسحب على كافة تقريري ديوان المحاسبة ، اما بالنسبة الى موضوع مداخلات الزملاء والا لا جدوى من المناقشة اذا لم يؤخذ باراء الزملاء المطروحة ، واعتقد ان معالي رئيس المجلس كان محبذاً في اول الجلسة ولا يوجد اي خلاف انه ستدرج ، فلذلك انا بنظري ان يختصر المجلس وقته تقارير ديوان المحاسبة التقريرين وتوصيات اللجنة المالية وملاحظات الزملاء تسلم الى اللجنة المالية وهي موثقة الآن ويدرج منها كل ملاحظة تقدم بها اي زميل ويبعث الموضوع جميعه برمته بتوصية الى مجلس الوزراء وقد اراحنا سيادة الشريف بأنه سيشكل ورشة عمل من كافة الاختصاصين لتنفيذ كافة الملاحظات وارجو التصويت لاختصار الوقت وشكراً .

**معالي رئيس المجلس :** شكراً لك ، الدكتور الشخانبة .

**الدكتور عبدالحافظ الشخانبة :** شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة الذي منعني من الحديث بدءاً ان هنالك توصية اكتفيت بها ، هناك توصية من اللجنة المالية بضرورة تشكيل لجنة للتدقيق والتحقيق تضم ممثلين عن وزارة المالية ....

**معالي رئيس المجلس :** انتهينا من مناقشة توصيات اللجنة ، ونحن الان في صدد التعامل مع كلمات السادة الزملاء التي الغيت بهذه المناقشة رجاءً لكي نخرج برأي بهذا الموضوع .

**الدكتور عبدالحافظ الشخانبة :** معالي ابو هايل الحقيقة اردت ان اؤكد من اجل ان لا تؤخذ كامل التوصيات بمجملها وان نغفل عن القضية الاساسية التي اعتبرناها في اللجنة المالية وانا احد اعضاء هذه اللجنة ان نحن اوصينا بتشكيل لجنة مشكلة من وزارة الصناعة والتجارة و وزارة المالية وديوان المحاسبة للنظر في قضايا بالذات الشركات المتعثرة لوقف النزف والهدر في المال العام ، لكنني يا سيدي عندما استمعت الى كلام معالي وزير المالية استغربت انه يقول ان هنالك التزامات سابقة يجب ان يستمر الالتزام بها ، وانه قال معاليه في جلسة سابقة ان هذه شركة الاسمدة ستستمر بالخسارة الى عشرين عام قادم ، نحن نتكلم الآن عن تشكيل لجنة لوضع حد للنزف في المال العام ولوضع حلول للشركات المتعثرة شكراً .

**معالي رئيس المجلس :** شكراً ، الاستاذ حمزة منصور .

**السيد حمزة منصور :** شكراً معالي الرئيس .

الورشة التي اعلن عنها سيادة الرئيس التزام حكومي وهي معنية باتجاه هذا الالتزام والتقرير مادة غنية لمزيد من الرقابة والمحاسبة عبر وسائل الرقابة النيابية ، لكن ان تقر توصيات صادرة عن هذا المجلس لتلتزم بها الحكومة ولا سيما اننا رأينا ان التوصيات السابقة لن يلتزم في معظمها ولذلك انا مع الرأي القائل بأن نعطي فرصة للجنة المالية ان يجمع التوصيات التي اقترحت اليوم وتضيفها الى اقتراحات لنصوت عليها توصية توصية في اول جلسة وتكون توصيات صادرة عن هذا المجلس وشكراً .

**معالي رئيس المجلس :** شكراً ، الاستاذ عبدالهادي المجالي .

**السيد عبدالهادي المجالي :** شكراً معالي الرئيس ، حقيقة يعني الذي يراقب تقارير ديوان المحاسبة ورد مجلس النواب عليها يجدها كلها متشابهة حتى التوصيات في معظمها متشابهه .

الحقيقة اقتراح سيادة الرئيس بتشكيل ورشة عمل يمكن من اهم الاقتراحات والتوصيات باعتبار انه يجب الخروج بآلية التي تمنع التجاوز وتمنع الاختلالات في العمل المالي وهذا هو المهم .

ولذلك نحن كمجلس نواب والتي وظيفتنا المراقبة نوافق على تقرير رئيس ديوان المحاسبة .

وهو تقرير موجه اصلاً لاظهار هذه المخالفات الى الحكومة ، ولذلك اذا شكلت



هذه الورشة لمعالجة هذه الاختلالات واستطعنا ان نعرف ما هي المعالجات التي تمت وآلية العمل المهم الآلية لان كل سنة سنقوم بنفس دراسة التقرير ونفس التوصيات ، يوجد في تقرير اللجنة المالية توصيات عامة نرجو ان يتم الموافقة عليها من قبل المجلس لتكون امام هذه الورشة التي سيتم تشكيلها وبالتالي نخرج بآلية عمل لوقف الاختلالات والمخالفات في المستقبل وشكراً .

**معالي رئيس المجلس :** الاستاذ مفلح الرحيمي . ارجو ان نخرج برأي خاصة الدكتور بسام انت اثرت القضية ، تفضل استاذ مفلح .

**السيد مفلح الرحيمي :**

معالي الرئيس كان واضحاً من تقرير ديوان المحاسبة هناك مخالفات واضحة مالية وادارية وتكلم سيادة الشريف رئيس الوزراء عن تشكيل ورشة والامر واضح هذا كان ايجابي من الحكومة والرد واضح .

فالمطلوب ان نصوت على توصيات اللجنة المالية وننهي الوضع وهناك متابعة من اللجنة المالية مع الحكومة قبل ان التزمت في امور تشكيل الورشة وامور تصحيح المخالفات وشكراً .

**معالي رئيس المجلس :** الدكتور بسام لعله اخر المتحدثين في الموضوع .

**الدكتور بسام العموش :** شكراً ، يا سيدي مع التثمين لموضوع الورشة الذي تفضل به سيادة الشريف ومع التقدير الكامل لجهود اللجنة المالية ، ارجو ان لا يقلل هذا من منافشات السادة النواب يعني سماحة الشيخ ابراهيم زيد اقترح ان تأخذ التقريرين وتجيب عليهما ، الحديث عن جهد اللجنة المالية يعني عندما ابرز هذين الامرين اصبح كأن المناقشات هذه كانها في ذيل القائمة بغض النظر عن الجهة التي سيؤول اليها الامر ان تكون مناقشات النواب في قمة وفي مقدمة ما يمكن الاهتمام فيه شكراً .

**معالي رئيس المجلس :** شكراً لك ، الاستاذ مفلح اللوزي .

**السيد مفلح اللوزي :** معالي الرئيس انني ارى ان هذا الحديث طال في هذا الموضوع وامام معاليك اقتراحات نرجو التصويت عليها نختتم هذا الموضوع في هذه الجلسة وشكراً .

**معالي رئيس المجلس :** شكراً لك ، زملائنا الافاضل هناك التوصيات الموجودة في تقرير اللجنة وهناك كلمات السادة الزملاء ، هناك اراء بان تحال هذه الكلمات إلى اللجنة المالية وان تراجع أو تستظهر اللجنة المالية هذه الكلمات ما يوجد من توصيات في كلمات الاعضاء ولم يتم تغطية في تقرير اللجنة يمكن اضافته الى تقرير اللجنة والدفع به الى الحكومة وهناك اقتراح ان تكون كافة الاوراق جزءاً من توصيات اللجنة المالية وهناك اقتراح ايضاً بأن يكتفى بورشة العمل طبعاً بالتأكيد تقرير ديوان المحاسبة وتقرير اللجنة المالية واوراق السادة الزملاء ، والرأي اولاً وأخيراً للمجلس الكريم ،